ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى إظهار دور المُحدِّثين في القرن الثاني الهجريّ في رواية اللغة والعناية بها، وهو – في الوقت ذاته – بيان للعلاقة الوطيدة بين العلوم الإسلامية التي نشأت في أحضان الوَحْي الإلهي الشريف (قرآنًا وسُنَّة)، وأن رواية اللغة ونقلها – عند أهل الحديث – لم تقلّ في الاهتمام عن رواية الحديث النبويّ؛ إذ العناية باللغة العربية إنما هي عناية بالوحي الشريف ذاته؛ لأنه لا يمكن فهم القرآن الكريم والحديث النبوي، والعمل بما فيهما؛ إلا بفهمها وسَبْر أغوارها.

وكان من رُواة الحديث الثقات والعلماء الأعلام، المُعْتَمِر بن سُليمان بن طَرْخان التَّيْميّ (ت ١٨٧هـ)، ولم تقم حوله أيّ دراسة لبيان مكانته مُحدِّثًا أو مُفَسِّرًا أو فقيهًا.. فضلًا عن منزلته اللغوية؛ فهو أحد رواة اللغة الأوائل الذين استقى منهم جُمّاع اللغة وأصحاب المعاجم مادتهم اللغوية؛ إذْ إنه مِمَّن شَافَه الأعراب الفصاح وسمع منهم ونقل عنهم.. وقد قام البحث بجمع مروياته اللغوية ودراستها؛ ومن ثَمّ فهذا البحث يُعَدّ أول دراسة حول مكانة المعتمر في رواية اللغة ونقلها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على أربعة مباحث تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: رواة الحديث – رواية اللغة – القرن الثاني الهجري – المُعْتَمِر بن سُليمان – اللغة العربية.

Abstract:
This study aims to highlight the role of hadith scholars in the second century AH in transmitting and preserving the Arabic language. It also seeks to underscore the close connection between Islamic sciences, which were nurtured within the divine revelation (the Qur'an and the Sunnah), and the transmission of language. For hadith scholars, the attention given to language transmission was no less significant than their focus on the transmission of the Prophet's sayings. This is due to the fact that understanding the Ever-Glorious Qur'an and the Prophetic Hadith and acting upon cannot be attained without a deep understanding of the Arabic language and a thorough examination of its subtleties.
One of the prominent and reliable Hadith transmitters was Al-Muʿtamir ibn Sulayman ibn Ṭarkhān Al-Taymī (d. 187 AH). Despite his significant contributions, no previous studies have examined his status as a hadith scholar, an exegete, or a jurist, let alone his linguistic standing. Al-Muʿtamir was among the early transmitters of the Arabic language, whose works provided a foundation for lexicographers and compilers of linguistic material. He was among those who directly interacted with eloquent Bedouins, hearing from them and transmitting their language. This study gathers and analyzes his linguistic narrations, making it the first study on Al-Muʿtamir's role in transmitting and preserving the Arabic language. The structure of the study comprises four sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion and a bibliography of sources and references.
Keywords: Hadith transmitters, Language transmission, Second century of Hegira, Al-Muʿtamir ibn Sulayman, The Arabic language.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه واهتدى بهداه.

وبعد،

فمن العلوم التي تفرَّد بها المسلمون علم الرواية والتوثيق بـ(العَنْعَنة)، وخاصة للحديث النبوي الشريف، فقد عُنوا به سَندًا ومَتْنًا، فاهتموا برجاله تعديلًا وجَرْحًا، وتوثيقًا وضبطًا.. وبألفاظه روايةً ودراية، وحفظًا وفهمًا، وتدوينًا وتصنيفًا.. وفق منهج لم يسبقهم إليه أحد، ولا جاراهم ولا ماثلهم فيه أحد، وفي ضوء هدفٍ وغايةٍ تتضاءل دونها كل الأهداف والغايات، وهي خدمة الوَحْي الإلهي الشريف (قرآنًا وسُنَّة)، بالمحافظة عليه نصًّا وفهمًا، وعِلمًا وعملًا.

ويكفيهم شَرفًا معايشتهم لهذا الوحي الشريف، وأن يكونوا أهل الله وأهل رسوله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولله درّ القائل(١):

أَهـلُ الحـديثِ هُـمُ أهـلُ الرَّسـولِ فـإِنْ لَـمْ يَصْـحَبُوا نَفْسَـهُ أَنْفاسَـهُ صَـحِبُوا

ومن أجل ذلك الهدف الأسمى والأول وهو خدمة القرآن الكريم والحديث النبويّ، امتدّ الاهتمام إلى اللغة نفسها والمحافظة عليها، فكما اهتموا برواية نصوص الوَحْي، عُنوا برواية لُغته المحكَمة بإحكامه، التي لا يمكن فهمُه والعمل بما فيه إلا بفهمها وسَبْر أغوارها، والوقوف على معانيها وأسرارها.

ومن هنا؛ كان لأهل الحديث دور مهم في رواية اللغة ونقلها، وكان من هؤلاء الرواة الثقات والعلماء الأعلام، المُعْتَمِر بن سُليمان (ت ١٨٧هـ)، رحمه الله.

وقد تعدَّدت جوانبه العلميَّة، وتنوَّعت معارفه الإسلامية، فكان يُعرف بين أهل الحديث النبويّ الشريف بأنه راويةٌ ثِقة صدوق، بل من كبار رواة الحديث الذين أجمعوا على توثيقه وجلالته؛ فهو يَتثبَّت في رواية نصوصها، ويَروي عن أعلامها، ويُعنى بإسنادها وتوثيقها، وينتظم في سلك المدوِّنين لأخبار المَغَازي والجامعين لمروياتها.. ولا عجب في هذا، فقد رَوى عن الأئمة العظام، وروى عنه الأئمة الكبار.

---

(١) من البسيط، لأبي عامر الحسن بن محمد القُومَسيّ (ت ٤٥٠هـ تقريبًا)، في: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح: ٣٥٧/١.

كما كان قارئًا للقراءات القرآنية، فقد سمعها وتلقّاها على شيوخه: عاصم بن أبي النَّجُود (ت ١٢٨هـ)، ومُغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّيّ (ت ١٣٦هـ) وأبيه سُليمان بن طَرْخان (ت ١٤٣هـ).. وغيرهم.

يضاف إلى هذا أنه كان راويةً ثِقة كذلك من رُواة اللغة، يروي ألفاظها، وينسبها إلى لهجاتها، بل ويُحدِّد موضع الاحتجاج بها.. فضلًا عن أقواله الفقهيّة، ورواياته التفسيريّة.. يُضمّ إلى ذلك ما كان يتمتَّع به من حافظة واعية، وحسّ عربيّ مُرهف، وبَصَرٍ بفهم الشعر وتذوّقه، وإدراكٍ بمرامي العَرب بكلامها.. ومن ثَمّ أصبح بمَرْويّاته – مع قِلّتها – راويًا فذًّا ورافدًا من روافد تكوين المعجم العربي.

ومع هذه الموسوعيّة؛ إلا أنه قد غلبتْ شُهرته الحديثيَّة على ما سواها، ومن ثَمّ لم يلتفت أحدٌ إلى مكانته في رواية اللغة ونقلها، ولم يُعْنَ أحدٌ بجمع رواياته اللغوية ودراستها؛ لذا، قام هذا البحث لهذا، وقد جاء بعنوان:

(المُحدِّثون ورِواية اللغة في القرن الثاني الهجري، المُعْتَمِر بن سليمان نموذجًا).

يدفعني إلى ذلك – إضافة إلى ما سبق – ما يأتي:

١- أنه في إحدى الجلسات الطيبة المباركة مع شيخنا العلامة اللغويّ الأستاذ الدكتور: الموافي الرفاعي البيلي، حدَّثني عن المُعْتَمِر بن سليمان، وأنه له بعض الروايات اللغوية.. ثم حَثَّني بأسلوب العَرض: لو قام أحدُ الباحثين بجمعها ودراستها وإخراجها.. فلبَّيتُ رغبتَه، وقبلتُ طَلَبتَه.

٢- أنني لم أجد – فيما أعلم – أيَّ دراسة أُقيمت حول المُعْتَمِر مُحدِّثًا أو مُفسِّرًا أو فقيهًا.. فضلًا عن القيام بجمع مروياته اللغوية ودراستها؛ ومن ثَمّ فهذا البحث يُعَدّ أول دراسة حول مكانة المُعْتَمِر اللغوية، بل العلميّة.

٣- إظهار جهود المُحدِّثين في القرن الثاني الهجري في رواية اللغة والعناية بها، وهو – في الوقت ذاته – إظهار للعلاقة الوطيدة بين العلوم الإسلامية التي نشأت في أحضان الوحي الشريف (قرآنًا وسُنَّة)، وأن رواية اللغة ونقلها – عند أهل الحديث – لم تقلّ في الاهتمام عن رواية الحديث النبويّ الشريف؛ إذ العناية باللغة العربية إنما هي عناية بالوحي الشريف ذاته.

٤- كشف جانب مهم من موسوعيَّة المُعتمِر، وهو أنه كان من روافد بناء المعجم العربي.

٥- إبراز دور المُعْتَمِر وإظهار أثره في رواية ألفاظ اللغة ولهجاتها.. إذْ إنه أحد رواة اللغة الأوائل الذين استقى منهم جُمّاع اللغة وأصحاب المعاجم مادتهم اللغوية.. فضلًا عن أنه ممن

شافه الأعراب وسمع منهم، فهو من عصر المشافهة والرواية، ومن زمن التأليف المعجميّ والتدوين اللغويّ.

٦- أنه قد وَثَّقَ المُعْتَمِر علماءُ الجرح والتعديل، وأخرج له الجماعة: البخاريّ ومسلم وأصحاب السنن الأربعة، وكذا أصحاب المَسانيد والمُصنَّفات.. وغيرهم، ولا شكَّ أن هذا له أثرٌ على مروياته اللغوية – فضلًا عن مروياته الحديثية وغيرها – إذْ يُضفي عليها قيمة علمية؛ فيجعلها موضع دِقَّة وثِقة.

أما عن الخطة: فقد اقتضتْ طبيعة البحث أن يشتمل على أربعة مباحث تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة، وهي على النحو التالي:

أما المقدمة، فقد بيَّنتُ فيها أهمية الموضوع ودوافع الكتابة فيه وخطة البحث ومنهجه.

أما المباحث، فالمبحث الأول: القرن الثاني الهجري.. روايةً وتدوينًا.

وفيه إلماعة عن عنصرين:

أولًا: اللغة.. رواية وتدوينًا.

ثانيًا: الحديث النبوي.. رواية وتدوينًا.

والمبحث الثاني: المُحدِّثون اللغويون في القرن الثاني الهجري.

وفيه رَصْد لبعض مَن جمعوا بين رواة الحديث النبوي الشريف ورواية اللغة في هذا القرن.

والمبحث الثالث: المُعْتَمِر بن سليمان.. إضاءة تعريفية.

وقد احتوى ثمانية عناصر، وفيها تحدَّثت عن نَسَبه، ومولده، وحياته واشتغاله بالعلم، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، ووفاته.

والمبحث الرابع: الروايات اللغوية للمعتمر بن سليمان، وقد اشتمل على ستة مطالب، هي:

المطلب الأول: الإبدال.

والمطلب الثاني: الاشتقاق من اسم العَيْن.

والمطلب الثالث: التصاقب.

والمطلب الرابع: الترادف.

والمطلب الخامس: الإتباع اللغوي.

والمطلب السادس: المفردات اللغوية.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها مشفوعة ببعض التوصيات.

ثم فهرس المصادر والمراجع، يتلوه ثَبَت المحتويات.

أما عن منهجي في هذا البحث:

فقد اعتمدتُ في دراستي المنهج الوصفيّ التحليليّ، بعد استقراء رُواة اللغة من أهل الحديث النبويّ في القرن الثاني الهجريّ، وجمع ما أمكن الوقوف عليه من مَرويّاتهم اللغويّة، وكذا بعد حصر المرويّات اللغويّة للمُعْتمِر بن سُليمان.. وقد حرصتُ على استقراء مَرويّاتهم اللغويّة من مَظانِّها المختلفة المتنوّعة: مِن كتب اللغة ومعاجمها وغريب القرآن الكريم والحديث الشريف وشروحهما وكتب التفسير.. وغير ذلك.

وأما بالنسبة لمرويات المُعْتَمِر – موضع الدراسة – فقد صنّفتُها ورتّبتها على حسب مستويات الدرس اللغويّ، فقدَّمتُ ما يتعلّق بالجانب الصوتيّ، وأتبعته بما يتعلّق بالدلاليّ، ثم ختمت بالمعجميّ (المفردات اللغوية).

ثم قمتُ بدراسة هذه المرويات وتحليلها تحليلًا لغويًّا، مُعقّبًا على ذلك بذكر بعض الملحوظات وما يُمكن أن يُستنبط منها أو يتعلّق بروايتها.

وأخيرًا.. فلستُ أزعم أن هذا البحث كامل من كل الوجوه؛ إذ الكمال لله وحده، ولكنّي قد بذلتُ جهدي، واجتهدت وسعي.. وأسأل الله العظيم أن يجعل عِلمي وعَملي وقولي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبَّل منِّي بمَنِّه وكرمه العميم، وما ذلك على فضله بعزيز.

وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم،،،

وكتبه،

عبدالمجيد إبراهيم عبد الحميد شعير

* * *

المبحث الأول

القرن الثاني الهجري.. روايةً وتدوينًا

كان القرن الثاني الهجريّ عصرَ التدوين لعلوم السُّنة النبوية والتفسير والفقه وأصوله.. وفي الوقت ذاته يُعدّ القرنَ الذهبيّ لرواية اللغة وجمعها وتدوينها والتقعيد لها ووضع ضوابطها، فضلًا عن أنه من قرون الاحتجاج اللغويّ بل هو صلب عصر الاحتجاج، قال الإمام الذّهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، وهو يتحدَّث عن الطبقة الخامسة عشرة، وتحديدًا في أحداث سنة ثلاث وأربعين ومئة: «وفي هذا العصر، شَرَع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير، فصنَّف ابنُ جُرَيج التصانيف بمكَّة، وصنَّف سعيدُ بن أَبي عَرُوبة، وحَمّاد بن سَلَمة وغيرهما بالبصرة، وصنَّف الأوزاعيّ بالشام، وصنَّف مالك الموطَّأ بالمدينة، وصنَّف ابن إسحاق المغازيّ، وصنّف مَعْمَرٌ باليمن، وصنّف أبو حَنيفة وغيرُه الفقه والرأيَ بالكوفة، وصنّف سُفيان الثوريّ كتاب الجامع، ثم بعد يَسير صنَّف هُشَيْمٌ كُتبَه، وصنّف الليث بمصر، وابنُ لَهِيعَة، ثم ابن المُبارَك، وأبو يُوسف، وابن وَهْب، وكثُر تدوين العلم وتبويبه، ودُوِّنتْ كتبُ العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان سائر الأئمة يَتكلَّمون عن حفظهم أو يَرْوُون العلم من صُحُفٍ صحيحة غير مُرتَّبة»(١).

وفيما يلي إلماعة عن اللغة والحديث النبويّ الشريف، روايةً وتدوينًا.

أولا: اللغة.. روايةً وتدوينًا:

كان العرب – في العصر الجاهلي – أُمَّة أمِّية(٢) لا عهد لها بالتدوين؛ بل إنها لم تعرف – قبل القرن الثاني الهجري – ما عُرف بالتأليف المعجميّ للغة، وهذا لا يعني عدم اكتراثهم بمعجمهم اللغويّ أو عدم حاجتهم إليه.. كلَّا؛ لأن العرب كانوا يهتمون اهتمامًا شديدًا بكل ما يتعلق بهم، من خيل وإبل وشاء.. فكيف باللغة التي هي أداة تفكيرهم، ووسيلة التعبير عن آمالهم وآلامهم، ولسانهم في الدفاع عن أحسابهم وأعراضهم؟!.. ومن ثَمّ كانوا يحرصون أشدّ الحرص على أن يتوارثوها – منذ نعومة أظفارهم – نقيَّة صافية، وأن يتلقَّوْها مشافهة من العرب الخُلَّص في البادية، فإذا تعسَّر على أحدهم فَهْم لفظ، أو عدم وضوح معنًى، «أسعفهم في ذلك رجوعهم إلى

(١) تاريخ الإسلام للذهبي: ١٣/٩.

(٢) وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، ولا يُنافي هذا ما رُوي من وجود كاتب هنا أو هناك؛ إذ النادر لا حُكْم له.

الرُّواة وحَفَظة الشعر، (الذين)[١] كانوا يُوثّقون فتاواهم في هذا الصدد بما أُثِر عن العرب من شعر صميم، وهو صنيع يقرب من الصنيع المعجميّ وإن كانت صفحاته أَدْمِغَة (عُقول) القوم وليس ورق المعجمات .. ولكن ذلك يؤكد بوضوحٍ رسوخَ الحسّ المعجميّ عند هؤلاء العرب من قديم»[٢].

إذن؛ كان العرب أهل رواية ومُشافهة (تحدُّثًا وسماعًا)، وكانوا يُؤدّون عمل المعجم بما يتلاءم مع طبيعة الوقت وظروف العصر، وذلك بالحفظ والرواية، وليس بالتدوين والجمع.

وقد ظل الاهتمام برواية اللغة، والحرص على صحتها وفصاحتها في زمن النبوة ثم في زمن الصحابة ومَن بعدهم.. رضوان الله عليهم، فقاموا بتعليم اللغة ووضع قواعدها، وترتيب حروفها، ومقاومة أي لحن وخطأ في العربية نتيجة مخالطة بعض العرب لغيرهم من الشعوب..

ثم مع طلوع هِلال القرن الثاني الهجريّ، بدأ الاهتمام بجمع اللغة والتأليف المعجميّ؛ إذْ جنح اللغويون – أو إن شئت قلت: مَنْ مالوا إلى التخصص اللغوي لموسوعيَّتهم العلمية – إلى تدوين اللغة وجمعها، وقد جرى هذا الجمع على مستويين: جمع جزئيّ، وجمع كليّ، أما الجمع الجزئيّ، وهو ما يُسمَّى بالمعاجم اللغوية الخاصّة أو المُبوَّبة، فقد تمثَّل «في تَتَبُّع بعض العلماء للألفاظ الخاصّة بعنصرٍ مّا من عناصر البيئة العربية: كالإنسان، والإبل، والخيل، والشاء، والنبات، والسُّحُب، والأمطار، والأنواء، والرياح، والمياه، والآبار.. إلخ، فكان اللغوي يَتَتَبُّع الألفاظ الخاصَّة بأيّ عنصر من هذه العناصر في جميع أطواره وهيئاته وصفاته، فيجمعها ويُفسِّرها أو يُبيِّن المراد بكل منها»[٣].

وأما الجمع الكليّ، وهو ما يُعرف بالمعاجم اللغوية العامّة أو المُجنَّسة، فقد تمثَّل في حرص العلماء على «حصر كل ألفاظ اللغة، أي التراكيب المحتملة من الحروف الأبجدية، حصرًا رياضيًّا لا يندّ منه لفظ»[٤]، مراعًى فيه أن تكون هذه الألفاظ مرتبة بنظام مُعيَّن، ومشروحة شرحًا يُزيل إبهامها ويوضِّح غامضها، مع تحديد ما استعمله العرب من هذه التراكيب وما لم يستعملوه.. ومن هنا؛ يكون في صدارة هذا الجمع، معجم العَيْن للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت

(١) كُتبت: الذي، ولعل الصواب ما ذُكر.
(٢) عن اللغة والأدب والنقد، د. العزب: ٦٦.
(٣) معاجم اللغة العربية، د. جبل: ١٣، وينظر حصر معاجم الموضوعات، في: معجم المعاجم: ٩٣ – ١٥٩.
(٤) معاجم اللغة العربية، د. جبل: ١٣.

١٧٥هـ)، عبقريّ اللغويين وشيخ العروبة الذي ابتكر هذه الفكرة الرائعة، والتجربة السابقة، والمدرسة الرائدة في تاريخ المعجم العربيّ والتدوين اللغويّ.

وكان جُمَّاع العربية الأوَّلون حريصين على أن يأخذوها من العرب الخُلّص المعروفين بفصاحتهم، والمحافظين على أَرُومتهم، «وعدم الأخذ عن العرب الساكنين أطراف الجزيرة، لتأثُّر لغتهم بلغات الأمم التي احتكُّوا بها بحُكم المجاورة والمعايشة، ومن ثَمّ وضع أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) قائمة بمَنْ تُؤخذ اللغة عنهم من قبائل العرب، ومن لا تُؤخذ بسبب الاختلاط»(١).

ثانيًا: الحديث النبوي.. رواية وتدوينًا:

بدأت عناية المسلمين بالتدوين – جنبًا إلى جنب مع الرواية– منذ بزوغ فجر الإسلام، وذلك بتدوين القرآن الكريم؛ حيث كان الرسول صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يُملي ما يتلقّاه من نصوصه على كَتَبة الوحي الشريف.

وقد اهتموا كذلك بتدوين السُّنّة النبوية المطهرة في حياة النبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه، قال: «ما كانَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حديثًا مِنِّي عن رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، إلّا ما كان من عبدِ اللهِ بنِ عَمْرو، فإنَّه كان يكتبُ وكنتُ لا أَكتُب»(٢)، وفي رواية: «ما كان أَحَدٌ أَحْفَظَ لحديث رسول اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مِنِّي، إلَّا عبدَ الله بن عَمْرٍو؛ فإنِّي كنتُ أَعِي بقلبي، ويَعِي بقلبه، ويَكتبُ، استأذَنَ رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فأَذِنَ له»(٣)، وعن «عَمْرو بن شُعَيْبٍ عن أبيه عن جَدِّه، قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أَكْتُبُ عنك ما سمعتُ؟ قال: نَعَم، قال: قلتُ: وعند الغَضَب، وعند الرِّضا؟ قال: نَعَم، إنَّهُ لا ينبغي لي أَنْ أَقولَ في ذلك كُلِّهِ، إلَّا حَقًّا»(٤).

وقد قام أصحاب رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بنقل سُنَّته وتعليم غيرهم كما تعلَّموها منه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فعن عليّ بن الحُسين بن عليّ رضي الله عنهم، قال: «كُنَّا نُعَلَّمُ مَغازيَ

---

(١) من قضايا فقه اللسان، د. الموافي: ٢٥٩ (بتصرف)، وينظر كلام الفارابي في: المزهر: ٢١١/١ – ٢١٢.

(٢) رواه النَّسائي في سننه: ٣٦٦/٥، برقم (٥٨٢٢).

(٣) رواه أبو زُرعة الدِّمشقي تاريخه: ٥٥٦/١، برقم (١٥١٥).

(٤) السابق ذاته، برقم (١٥١٦).

النبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وسَرايَاهُ كما نُعلِّم السورةَ من القُرآن»[١]، ومن ثَمّ حرص كثير ممن كانوا يحضرون مجالس العلم على الكتابة والتدوين، فهذا عبد الله بن حَنَش يُصوّر لنا بعض هذه المجالس، ويَصف مَن كانوا يجلسون في مجلس الصحابيّ الجليل البَرَاء بن عازب (٧٤هـ)، فيقول: «رأيتُهم يكتبون عند البراء بأطراف القَصَبِ على أَكُفِّهِم»[٢].. ومِن قبله ابن عباس (ت ٦٨هـ) الذي كان يعقد مجالس متعددة للحديث والتفسير والفقه والعربية والمغازي والشعر وأيام العرب ووقائعها.. ويبدو أن ابن عباس كان يكتب هذه المجالس[٣] أو أن تلاميذه كانوا يكتبونها إملاءً منه ورواية عنه، فقد ذكر ابن سعد الزُّهري (ت ٢٣١هـ) عن موسى بن عُقبة (ت ١٤١هـ) أنه قال: «وَضَع عندنا كُرَيْب (بن أَبي مُسْلم ت ٩٨هـ) حِمل بَعير أو عدل بَعير من كُتُب ابن عباس، قال: فكان عليّ بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب، كَتَبَ إليه: ابعث إليَّ بصحيفة كذا وكذا، قال: فينسخها، فيبعث إليه بإحداهما»[٤].

ثم نشطت حركة التدوين للسُّنَّة النبويّة على يد التابعين؛ حيث انتقلت من محدوديَّة الأفراد إلى أن تكون عمل أهل المدينة كلِّهم – إذْ هم أهل المعايشة والمجاورة والمحاورة والسَّماع من رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم – والذي دفعهم إلى هذا، هو عُمَر بن عبد العزيز رضي الله عنه (ت ١٠١هـ)، حرصًا منه على حفظ حديث رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وخوفًا أن يذهب شيء منه بذهاب أهل الرواية له والعِلْم به[٥]، قال عبد الله بن دينار (ت ١٣١هـ): «كَتَبَ عُمَرُ بنُ عبد العزيز إلى أهل المدينة: أنِ انظروا حديثَ رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فَاكْتُبُوه؛ فإنّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْم وذَهَابَ أهلِه»[٦]، بل لم يجعل أمر التدوين والجمع مقصورًا على أهل المدينة، وإنما وَسَّع دائرته فجعلها لكل مَنْ تأتَّى منه ذلك في جميع البلاد، فعن ابن دِينار أيضًا، قال: «كَتَبَ عُمَرُ بنُ عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديثَ رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ

(١) رواه الخطيب البغدادي في الجامع: ١٩٥/٢، برقم (١٥٩١).
(٢) رواه الدارمي في مسنده: ٤٣٩/١، برقم (٥٢٠).
(٣) ورد ما يدل صراحة على أن ابن عباس كان يكتب، ينظر: تفسير عبد الرزاق: ٣٤٥/٢، برقم (١٧١٣).
(٤) الطبقات الكبير: ٢٨٩/٧.
(٥) ينظر: سنن سعيد بن منصور: ٥/١ (من مقدمة المحقق).
(٦) رواه الدارمي في مسنده: ٤٣١/١، برقم (٥٠٥). ومعنى قوله: خِفْتُ دُرُوسَ العلم: أي خاف أن يذهب أَثَره وينمحي أو يضيع شيء منه بذهاب العلماء.

فاجمعوه واحفظوه؛ فإنّي أخافُ دُرُوسَ العلم، وذَهابَ العلماء»[١].

ثم إن عُمَر بن عبد العزيز اختصّ بعض أهل الضبط والإتقان من العلماء الذين تصدَّروا للرواية فأمرهم بجَمْع السُّنّة وتدوينها، فكتب إلى: أبي بكر بن محمد بن عَمْرِو بن حَزْم(ت ١٢٠هـ)، وكان أميرَه على المدينة: «انظُرْ إلى ما كان من حديث رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فاكْتُبْه»[٢]، وكذا محمد بن مُسْلم بن شهاب الزُّهْريّ (ت ١٢٤هـ)؛ إذ يقول: «أَمَرنا عمرُ بن عبد العزيز بجمع السُّنَن، فكتبناها دفترًا دفترًا...»[٣]. «ثم أعقب التدوينَ مرحلةُ التصنيف»[٤]، وفي هذا يقول ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «وأول مَنْ دَوَّن الحديث ابنُ شهاب الزُّهْري على رأس المائة، بأَمْر عُمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير. فلله الحمد»[٥].

ثم مع اتساع رقعة الإسلام، أُنشئت بعض العلوم خدمة لنصوص الوحي الشريف (قرآنًا وسُنّة)، وكان في مقدمتها علوم اللغة، التي عُنيت بمعرفة غريبه ومعانيه، وبيان حقيقته ومجازه، وتوجيه القراءات القرآنية، فضلًا عن الاهتمام بتعليم اللغة ووضع قواعدها وتفريع أبوابها..

وفيما يلي الوقوف مع بعض مَن جمعوا بين علمَيِ الرواية للحديث النبوي الشريف واللغة.

---

(١) رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان: ٣٦٦/١، وعنه في: فتح الباري: ١٩٥/١.

(٢) رواه مالك في الموطأ برواية الشيباني: ٣٣٠، برقم (٩٣٦)، والبخاري في صحيحه برقم (٩٩).

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ٣٣١/١، برقم (٤٣٨).

(٤) سنن سعيد بن منصور: ٦/١ (من مقدمة المحقق).

(٥) فتح الباري: ٢٠٨/١.

المبحث الثاني

المُحدِّثون اللغويون في القرن الثاني الهجري

يمكن أن يُعدّ القرن الثاني الهجري – في الأغلب – قرن تابعي التابعين رضوان الله عليهم، وقد سُبقت طبقتهم بطبقتين: طبقة الصحابة، رضوان الله عليهم، الذين شهدوا رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وعايشوه، وهاجروا معه وآوَوْه ونصروه، وحفظوا الوحي الشريف ونقلوه إلى الطبقة الثانية، طبقة التابعين رضوان الله عليهم، الذين رَوَوْا عن الصحابة وتلقَّوْا منهم، ونقلوا عنهم، وحملوا لواء الوحي الشريف مِن بعدهم، وحرصوا على تدوين ما سمعوه من الأخبار والأسانيد، ونقلوه إلى مَن بعدهم، وهم طبقة تابعي التابعين.

ويلاحظ أنه يغلب على هذه الطبقات الثلاث الرواية والمشافهة، ومعلوم أن الرواية تتفاوت درجاتها عندهم جميعًا، فقد كان منهم المكثِر الذي جمع فأوعى، ومنهم المقِلّ، كل بحسب ما أفاض الله عليه وأتاح الله له من قوة حافظة، وصفاء ذهن، وحِدّة فهم، وسُرعة بديهة، وسعة علم، وقدرة على الجَمْع والوَعي، وتفرُّغ للسماع والنقل.. إلى غير ذلك، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يُلاحظ أن علماءنا الأجلاء النحارير من هذه الطبقات، كانوا يتّسمون بالموسوعية، فهم يجمعون بين التفسير والحديث والفقه واللغة والشعر والأدب.. إلخ، والأمثلة في هذا كثيرة: منهم حَبر الأُمّة ابن عباس رضي الله عنه – كما سبق – فقد كان يعقد مجالس متعددة في أيام مختلفة لهذه العلوم: «... ولقد كان يجلس يومًا، ما يذكر فيه إلا الفقه، ويومًا التأويل، ويومًا المغازي، ويومًا الشعر، ويومًا أيام العرب...»[(١)]، وذَكَر تلميذه عطاء بن أبي رَبَاح (ت ١١٤هـ) أنه: «كان ناسٌ يأتون ابنَ عبّاس للشعر، وناسٌ للأنساب، وناسٌ لأيام العرب ووقائعها، فما منهم مِن صِنْف إلا يُقْبِل عليه بما شاء»[(٢)].

وكذلك الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، الذي كان بارعًا في فنون العلم المختلفة فقد قال عنه تلميذه الرَّبيع بن سُليمان (ت ٢٧٠هـ): «كان الشافعيّ رحمه الله يجلس في حلقته إذا صَلَّى الصبح فيجيئه أهل القُرآن، فإذا طلعت الشمس قاموا وجاء أهل الحديث فيسألونه تفسيره ومعانيه، فإذا ارتفعت الشمس قاموا فاستوت الحلقة للمذاكرة والنظر، فإذا ارتفع الضحى تفرَّقوا وجاء أهل العربية والعَرُوض والنحو والشعر، فلا يزالون إلى قُرب انتصاف النهار، ثم ينصرف رضي الله عنه»[(٣)].

---

(١) الطبقات الكبير لابن سعد: ٣١٨/٢.
(٢) السابق: ٣١٦/٢.
(٣) معجم الأدباء: ٢٤٠٥/٦.

ومن ثَمّ فكثير ممن شُهروا برواية الحديث الشريف، كانوا كذلك من رواة اللغة، وفي الوقت ذاته كثير ممن طار ذِكرهم في الآفاق بأنهم لغويون، كانوا كذلك من المحدِّثين، وفيما يأتي، رَصْد لبعض رواة اللغة من أهل الحديث الشريف في القرن الثاني الهجري؛ إظهارًا للجهود التي قام بها المحدِّثون في خدمة اللغة وحفظها، وتعرفًا على مصادرهم في الرواية اللغوية، ووقوفًا على بعض مروياتهم.

وقد وضعتُ لهذا الجمع ضابطًا زمانيًّا واختياريًّا وتصنيفيًّا.

أمّا الضابط الزمانيّ، فإنه لَمَّا كان نطاق البحث هو القرن الثاني الهجري – كما هو ظاهر في عنوانه – فقد حدَّدتُه بما يلائم الدراسة من سنة ١١٠هـ إلى ٢١٠هـ؛ إذ الأعلام الذين تُوفّوا في العقد الأول من القرن الثالث الهجري عاشوا جُلّ حياتهم ومُعظمها في القرن الثاني الهجري، ومن ثَمّ لا يمكن إغفال خمسين عامًا أو أكثر في القرن الثاني من أجل إدراكهم أربعًا أو خمسًا أو عشرًا من السنين في أول القرن الثالث؛ لذا حددتُ النطاق الزمني بذلك؛ ومما أستأنس به في ذلك أن مؤرِّخي الأدب العربي أطلقوا على طبقة من الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا صدر الإسلام اسم: (مُخَضْرَمون)؛ حينما لم يستطيعوا أن ينزعوا عنهم حياتهم الجاهلية ولا أن يغفلوا عن حياتهم في الإسلام؛ وعليه؛ فعلماؤنا – موضع الانتقاء والاختيار – من علماء القرن الثاني الهجري باعتبار طول حياتهم فيه، ومن أوائل علماء القرن الثالث الهجري بالنظر إلى وفاتهم في مستهله أو عقده الأول، ومن هنا لا يمكن إغفالهم في هذا الحصر.

وأمّا عن الضابط الاختياريّ، فقد عوّلتُ في هذا الحصر على الباب الذي عقده ابن قُتَيبة لأصحاب الحديث[١]؛ لقُربه من القرن الثاني الهجريّ، فيكون أَعْرف بهم، ولأن جُلّ مَن ذَكَرهم كانوا من مُحدِّثي هذا القرن على اختلاف طبقاتهم، وقد ذَكَر منهم ما نَيَّف على المئة، منهم ستة وستون، ممَّن لم يتجاوزا عام (٢١٠هـ) في الوفاة، ثم أضفتُ إليهم بعض مَن وقفتُ عليه أثناء البحث والدراسة.

وأمّا عن الضابط التصنيفيّ، فقد جعلتُ الحصر قائمًا على أن يتوفّر في المحدِّث ليكون لغويًّا؛ أحد ثلاثة أمور: **أولها:** أن يَنصَّ أحد من أصحاب التراجم والطبقات على أنه من أهل اللغة أو أصحاب الغريب والنحو، أو يُترجم له في كتب طبقات اللغويين. **ثانيها:** أو أن يكون له تأليف

(١) ينظر: المعارف لابن قُتيبة: ٥٠١.

في اللغة وما يتعلق بها. **ثالثها:** أو أن يكون له بعض الروايات اللغوية في كتب اللغة والمعاجم.. وغيرها.

وفيما يلي ذِكْر مَن توفّرت فيه بعض هذه الشروط السابقة، بحسب الترتيب الزمني لوفياتهم:

١- الحَسَن بن أبي الحَسَن البَصريّ (٢١ – ١١٠هـ):

الإمام المجمَع على جلالته في كل فنّ، «قالوا: وكان الحسن جامعًا، عالمًا، عاليًا، رَفيعًا، فقيهًا، ثِقةً، مَأمونًا، عابِدًا، ناسكًا، كثيرَ العِلمِ، فصيحًا، جميلًا وسيمًا، وكان ما أَسنَدَ مِن حديثِه ورَوَى عَمَّن سَمِعَ منه فحَسُنٌ حُجَّةٌ، وما أَرسَلَ من الحديث فليس بحُجَّة»[١]، وُلد في المدينة المنورة، وكانت أُمّه مولاة لأم المؤمنين أم سَلَمة رضي الله عنها، وقد نالته بركات بيت النّبوّة – إلى جانب المعايشة – أن أرضعتْه أمّ سَلَمة، «فيذكرون أنّ أمه كانت ربّما غابتْ، فيبكي الصبيّ، فتُعطيه أمُّ سَلَمة ثَدْيَها تُعَلِّلُهُ به، إلى أن تجيء أمُّه، فدَرَّ عليه ثديُها؛ فشَرِبه؛ فيرون أنّ تلك الحكمة والفصاحة من بركة ذلك، ونشأ الحسنُ بوادي القُرى، وكان فصيحًا»[٢]. وقال ابن عَوْن: « كنتُ أُشَبِّه لغةَ الحسن أو كلامَ الحسن بلغة أو كلام رُؤبَةَ بن العَجّاج»[٣]. ورُوي عن الحسن البصريّ روايات لغوية[٤].

٢- أبو داود عبد الرحمن بن هُرْمُز الأَعْرج (ت ١١٧هـ):

كان قارئًا محدِّثًا لغويًّا، من الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة، فهو «المشهور بالرواية عن أبي هريرة... واتفقوا على توثيقه، قال ابن سعد: كان ثِقةً كثيرَ الحديث»[٥]، وكان «أَوَّلَ مَنْ وضع العربية (أي من حيث تفريع المسائل وتبويبها، ووضع قواعدها والقياس عليها، لا من حيث اللَّبِنَات الأُولى)، وكان أَعْلم الناس بأنساب قريش وأخبارها وأحدَ القُرّاء»[٦].

٣- أبو الخطاب قَتادَة بن دِعَامَة السَّدُوسي البصري (٦٠ – ١١٧هـ):

تابعيّ فقيه لُغويّ محدِّث «ثقة ثبت... وهو رأس الطبقة الرابعة»[٧]، وقال ابن سَلّام الجُمَحيّ:

---

(١) الطبقات الكبير: ١٥٨/٩.
(٢) الطبقات الكبير: ١٥٧/٩، وكذلك من غير عزو في المعارف: ٤٤٠.
(٣) تاريخ مدينة دمشق: ٢٢٠/١٨.
(٤) ينظر: لسان العرب: ١٧٠/١ (نشأ)، ١٠٣/٢(هتت)، ٥٥٠/٢ (فلطح)، ١٣٨/٨ (ريع).. وغير ذلك.
(٥) تهذيب الأسماء واللغات: ٣٠٥/١ – ٣٠٦، وينظر: الطبقات الكبير: ٢٧٩/٧.
(٦) الفهرست: ١٠٤/١.
(٧) تقريب التهذيب: ٤٥٣.

«وكان قَتادَة بن دِعامَة السَّدُوسِيّ من رُوَاة الفقه، عالمًا بالعرب وبأنسابها، ولم يأتنا عن أحدٍ من رُواة الفقه من علم العرب أصحُّ من شيء أتانا عن قَتادَة»(١). رُوي عنه بعض الروايات اللغوية(٢).

٤- مالك بن دينار البَصريّ (ت ١٣٠هـ تقريبًا):

«وكان ثقةً قليل الحديث، وكان يكتب المصاحف، ومات قبل الطاعون بيسير، وكان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومئة»(٣)، وهو «صدوق عابد من الخامسة»(٤). رُوي عنه بعض الروايات اللغوية(٥).

٥- شُعَيب بن الحَبْحَاب الأزدي (ت ١٣١هـ):

أبو صالح البصري، من الرابعة، من ثقات رواة الحديث بالبصرة(٦)، وقد روى عنه المُعْتَمِر، ورُوي عنه روايات لغوية أخرى(٧).

٦- أَبَان بن تَغْلِب بن رَبَاح الجَرِيريّ أبو سعيد البكريّ (ت ١٤١هـ):

قال السيوطي: «مولى بني جَرير بن عَبّاد، قال ياقوت: كان قارئًا فقيهًا لُغويًّا إماميًّا ثِقةً، عظيمَ المنزلة، جليلَ القَدْر، روى عن عليّ بن الحُسَيْن وأَبي جَعْفَر (موسى الكاظم) وأَبي عبد الله (محمد الباقِر) عليهم السلام، وسمع من العرب، وصنَّف غَريب القرآن...» (٨)، ولعل كتابه هذا من أقدم ما أُلِّف في هذا الفَنّ، وكُتب غريب القرآن تُعدّ النواة الأُولى للمعجمات العربية، «وله من الكُتُب: كتابُ معاني القرآن، لَطِيف. كتابُ القِرَاءَات. كتابُ من الأصول في الرِّواية على مَذاهِب الشِّيعَة»(٩). وقد روت المعاجم بعض رواياته القِرائية(١٠).

---

(١) طبقات فحول الشعراء: ٦١/١.
(٢) ينظر: الدر المنثور: ٢٥٢/٨.
(٣) الطبقات الكبير: ٢٤٢/٩.
(٤) تقريب التهذيب: ٥١٧.
(٥) ينظر: الجوع لابن أبي الدنيا: ٣٧، وتاج اللغة: ١٣٩١/٤ (ضفف)، ولسان العرب: ٣٧/٩ (جوف)، ٢٠٨ (ضفف)، ٢٣٤/١٢ (رخم)، ٢٤٨/١٣ (صفن)، وتاج العروس: ٢٣٧/٢٣ (خفف)، ٥٤/٢٤ (ضفف)، ٢٣٧/٣٢ (رخم).
(٦) الطبقات الكبير: ٢٥٢/٩، وتقريب التهذيب: ٢٦٧.
(٧) ينظر: التعازي للمبرد: ٢٠٠، وسنن سعيد بن منصور: ٣٠٠/٨، برقم (٤٢٣٣.
(٨) بغية الوعاة: ٤٠٤/١، وينظر: معجم الأدباء: ٣٨/١.
(٩) الفهرست: ٧٠/٢ – ٧١.
(١٠) ينظر: تاج العروس: ٢٤٣/٢٠ (غلظ)، ٣٢٨/٢٧ (متك)، ٢٦٥/٢٩ (شغل).

٧- سُليمان بن طَرْخان التَّيْميّ البَصْريّ (٤٦ - ١٤٣هـ):

أبو المعتمر، من علماء التابعين، قارئ لغويّ محدِّث، «وكان ثِقةً، كثيرَ الحديث، وكان من العُبّاد المجتهدين»(١).

وسيأتي الحديث عنه في التعريف بابنه المعتمر، وقد رَوى عنه ثماني روايات.

٨- عاصم بن سُليمان الأَحْول التميمي (ت ١٤٣هـ):

«الإمام الحافظ محدِّث البصرة»(٢)، «وكان ثِقةً، كثيرَ الحديث»(٣)، من الطبقة الرابعة(٤). رُوي عنه بعض الروايات اللغوية(٥).

٩- مَعْمَر بن راشِد الأزديّ البصريّ (ت ١٥٣هـ):

من علماء التابعين، «الإمام المحدِّث المشهور... صاحب الزُّهري، وشيخ عبد الرَّزاق... واتفقوا على توثيقه، وجلالته»(٦)، وهو «من أصحاب السِّيَر والأحداث، وله من الكُتُب: كتابُ المَغَازي»(٧). رُوي عنه بعض الروايات اللغوية(٨).

١٠- أبو عَمْرو بن العَلاء التَّميميّ المازنيّ البَصريّ (ت ١٥٤هـ):

القارئ المُقْرِئ المحدِّث اللغويّ النحويّ «أحد القُرّاء السَّبْعة المشهورين... كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أَخذَ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جُبَير ومُجاهد، وروى عن أنس بن مالك وأبي صالح السَّمّان وعطاء وطائفة. قال أبو عُبَيْدة: أبو عَمْرو أعلم النّاس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر، وكانت دفاتره ملءَ بيته إلى السّقف، ثمّ تنسَّكَ فأحرقها. وكان من أَشْراف العرب ووجهائها، مدحه الفرزدق، ووَثَّقَه يحيى بن مَعِين وغيره، وقال الذّهبيّ: قليل الرِّواية للحديث، وهو صَدُوق، حُجَّة في القراءات»(٩).

---

(١) الطبقات الكبير: ٢٥٢/٩.
(٢) سير أعلام النبلاء: ١٣/٦.
(٣) الطبقات الكبير: ٢٥٢/٩.
(٤) تقريب التهذيب: ٢٨٥.
(٥) ينظر: لسان العرب: ٢١٤/٥، وتاج العروس: ٢٣٨/١٤ (نضر).
(٦) تهذيب الأسماء واللغات: ١٠٧/٢.
(٧) الفهرست: ٢٩٦/١.
(٨) ينظر: لسان العرب: ٥٢١/٤ (ظهر)، ٣٧٥/٨ (هلع)، ٤٧٩/١٢ (قسم)، ٣٧١/١٤ (سجا).
(٩) بغية الوعاة: ٢٣١/٢، وينظر: معجم الأدباء: ١٣٢١/٣، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٨/٦

ورواياته اللغوية متناثرة متكاثرة في كتب الغريب واللغة والمعاجم.. وغيرها[١].

١١- هشام بن سعد المدنيّ أبو عَبّاد (ت ١٦٠هـ):

«كان كثيرَ الحديث، يُسْتَضْعَفُ»[٢]، «صَدوق له أوهام، ورُمي بالتشيُّع، من كبار السابعة مات سنة ستين أو قبلها»[٣]. رُوي عنه بعض الروايات اللغوية[٤].

١٢- أبو سليمان داود بن نُصَير بن زياد الطائيّ الكوفيّ (ت ١٦٥هـ):

قال ابن سعد: «داود بن نُصَيْر الطائيّ مِن أَنْفَسهم، وكان قد سمع الحديث، وفَقِهَ، وعرف النّحو، وعلم أيام الناس وأمورهم، ثم تَعبّد، فلم يكن يتكلّم في ذلك بشيء»[٥]، وعند ابن حجر: «ثِقة فقيه زاهد، من الثامنة»[٦].

وحينما قَدِمَ محمد بن قَحْطَبَةَ الكوفة، قال: «أحتاج إلى مُؤَدِّب يؤدبُ أولادي، حافظٌ لكتاب الله عَزَّ وجلّ، عالمٌ بسُنَّة رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وبالآثار، والفقه، والنحو، والشِّعْر، وأيام النّاس، فقيل له: ما يجمع هذه الأشياء إلَّا داود الطَّائِي»[٧].

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية[٨].

١٣- حَمّاد بن سَلَمة بن دينار (ت ١٦٩هـ):

عدّه ابن قُتيبة في أصحاب الحديث، وذكر أنه « كان عالمًا بالنحو والعربية، وإن سيبويه النَّحْويّ اسْتَملى منه»[٩]، ومن ثَمّ ترجم له أصحاب طبقات اللغويين[١٠].

ورواياته اللغوية متناثرة في كتب الغريب واللغة ومعاجمها[١١].

---

(١) ينظر: العين: ١٦٠/٣ (حزن)، وجمهرة اللغة: ١٠٢٧/٢ (أبل)، وغريب الحديث للخطابي: ٨٠/١، ٢٠٧، ٥١٥، ٥٦٠، ٦٦١، ٧٠٢.. وغير ذلك كثير جدًّا.

(٢) الطبقات الكبير: ٥٧٦/٧.

(٣) تقريب التهذيب: ٥٧٢.

(٤) ينظر: لسان العرب: ٢٢٢/١، وتاج العروس: ٤٤/٢ (ببب).

(٥) الطبقات الكبير: ٤٨٧/٨، وكذلك من غير عزو في: المعارف: ٥١٥.

(٦) تقريب التهذيب: ٢٠٠.

(٧) الجليس الصالح للمعافى: ١٤٦.

(٨) ينظر: شمس العلوم للحميري: ٤٩٣١/٨.

(٩) المعارف: ٥٠٣.

(١٠) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٥١، ٦٦، وإنباه الرواة: ٣٦٤/١، ومعجم الأدباء: ١١٩٨/٣.

(١١) ينظر: غريب الحديث للخطابي: ٦٢/١، وتاج اللغة: ١٠٣٤/٣ (حصص)، ولسان العرب: ١٩٧/١ (وطأ)، ٢٨/٤ (أمر)، ١٣/٧ (حصص)، ٣٣/٨ (ترع)، ٣٩٣/١١ (ضلل).

١٤- أبو مَعْشَر نَجيح بن عبد الرحمن السِّنْديّ المخزوميّ المدنيّ (ت ١٧٠هـ):

«كان كثيرَ الحديث، ضعيفًا»(١)، «مشهور بكنيته، ضعيف، من السادسة»(٢).

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية(٣).

١٥- الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزديّ أبو عبد الرحمن (ت ١٧٥هـ):

لا يخفى على أحد مكانة الخليل فهو شيخ العروبة، والإمام المجمَع على جلالته وعبقريته، فقد كان محدِّثًا قارئًا لُغويًّا نحويًّا بصريًّا، «غايةً في استخراج مسائل النَّحْو وتصحيح القياس، وهو أوَّل مَن استخرج العَرُوضَ وخَصَّ به أشعار العرب، وكان من الزُّهّاد في الدنيا المنقطعين إلى العِلْم، حَدَّثَ عن عاصِمِ الأَحْوَل وغيره، وكان شاعرًا مُقِلًّا»(٤).

ولو لم يكن له في التصنيف اللغويّ سوى معجم: العَيْن – لكفى، وله كذلك: معاني الحروف، وكتاب النَّغَم، وكتاب العَرُوض، وكتاب الشَّوَاهِد، وكتاب النَّقْط والشَّكل(٥).. روى عنه المعتمر(٦).

١٦- حمّاد بن زيد بن درهم الأزديّ الجَهضميّ أبو إسماعيل (ت ١٧٩هـ):

محدِّث لغويّ، «وكان ثقةً، ثبتًا، حُجَّةً، كثيرَ الحديث»(٧).

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية(٨).

١٧- أبو الأحوص الحَنفيّ سَلّام بن سُليم (ت ١٧٩هـ):

محدِّث لغويّ، «وكان كثيرَ الحديث صالحًا فيه»(٩)، وهو «ثقة، مُتقِن، صاحب حديث، من السابعة»(١٠).

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية(١١).

---

(١) الطبقات الكبير: ٥٩٧/٧.
(٢) تقريب التهذيب: ٥٥٩.
(٣) ينظر: لسان العرب: ٢٢٢/١ (ببب)، ٤٣٧/١٣ (همن) ، وتاج العروس: ٤٤/٢ (ببب)، ٢٨٦/٣٦ (همن).
(٤) الفهرست: ١١٣/١ – ١١٤.
(٥) السابق: ١١٦/١.
(٦) كما في: تفسير عبد الرَّزّاق: ٣٤٤/٢، برقم (١٧١٢).
(٧) الطبقات الكبير: ٢٨٧/٩.
(٨) ينظر: لسان العرب: ١٩٦/٨، وتاج العروس: ٣٢٥/٢١ (صدع).
(٩) الطبقات الكبير: ٥٠٠/٨.
(١٠) تقريب التهذيب: ٢٦١.
(١١) ينظر: تهذيب اللغة: ٣٩٩/٨ (قسر).

١٨- مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبَحيّ (ت ١٧٩هـ):

إمام دار الهجرة (المدينة المنورة)، المتَّفَق على جلالته ووثاقته، «فقيه الحِجَاز وسَيِّدها في وقته، العَلَم»(١)، المشهور، المحدِّث المفسِّر القارئ اللغويّ، الذي قام بتدوين السُّنّة النبوية في كتابه (الموطَّأ)، وله كتاب تفسير مالك بن أنس(٢).

ورواياته اللغوية متناثرة في كتب الغريب واللغة والمعاجم.. وغيرها(٣).

وقد روى عنه المُعْتَمِر(٤).

١٩- عبد الله بن المبارك المروزي أبو عبد الرحمن (١١٨ – ١٨١هـ):

من علماء تابعي التابعين، محدِّث فقيه قارئ، «صنَّف كتبًا كثيرة في أبواب العلم وصنوفه، حَملَها عنه قوم وكتبها الناس عنهم، وقال الشِّعْر في الزُّهد والحث على الجهاد، وقدِمَ العراق والحجاز والشام ومصر واليمن، وسمع علمًا كثيرًا، وكان ثِقةً، مأمونًا، إمامًا، حُجَّةً، كثيرَ الحديث»(٥)، «وله من الكُتُب: كتابُ السُّنَن في الفِقْه، كتابُ التَّفسير، كتابُ التّاريخ، كتابُ الزُّهْد، كتابُ البِرّ والصِّلَة»(٦).

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية(٧).

٢٠- هُشَيْم بن بَشير بن القاسم السُّلميّ الواسطي (١٠٥ – ١٨٣هـ):

محدِّث مُفسِّر فقيه قارئ لغويّ، «وكان ثِقَةً، كثيرَ الحديث، ثَبْتًا، يُدَلِّسُ كثيرًا، فما قال في حديث: أخبرنا، فهو حُجَّة، وما لم يقل فيه: أخبرَنا، فليس بشيء»(٨)، «وله من الكُتُب: كتاب السُّنَن في الفِقْه، كتابُ التفسير، كتابُ القراءات»(٩).

---

(١) الفهرست: ٤/٢.
(٢) السابق: ٨٨/١.
(٣) ينظر: غريب الحديث للخطابي: ٣٢٨/١، ٣٥١، ٣٥٣، ٥٣٧، ولسان العرب: ٤/٤ (أبر)، ١٣٤ (جزر)، ٤٠٦ (شطر)، ٢٣٧/١١ (دجل).
(٤) كما في: غريب الحديث لابن قتيبة: ٧٣٢/٣.
(٥) الطبقات الكبير: ٣٧٦/٩.
(٦) الفهرست: ٩٧/٢.
(٧) ينظر: غريب الحديث لأبي عُبيد: ١٥٩/٥، وتاج العروس: ٤٤٢/٧ (بغدد)، ١٢١/٢١ (رقع).
(٨) الطبقات الكبير: ٣١٥/٩.
(٩) الفهرست: ٩٥/٢، وينظر: ٨٩/١، ٩٢.

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية[١].

٢١- عبد الله بن إدريس بن يزيد أبو محمد الكوفيّ (ت ١٩٢هـ):

قارئ فقيه محدِّث رَوى السيرة عن ابن إسحاق، «وكان ثِقةً، مأمونًا، كثيرَ الحديث، حُجَّة، صاحبَ سُنَّةٍ وجماعة»[٢].

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية[٣].

٢٢- إسماعيل بن عُلَية أبو بِشْر البَصريّ (١١٠ – ١٩٣هـ):

منسوب إلى أُمّه عُلَيَّة بنت حسَّان الشَّيبانيّة، وأبوه إبراهيم بن مِقْسَم، وكان إسماعيل من خيار الناس، ثِقَةً، ثَبْتًا في الحديث، حُجَّة[٤].

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية[٥].

٢٣- سُفيان بن عُيَيْنة بن أبي عمران (١٠٧ – ١٩٨هـ):

الفقيه القارئ المحدِّث، «كان ثِقَةً، ثَبَتًا، كثيرَ الحديث، حُجَّةً»[٦]، وتحدَّث عن نفسه فقال: «رأيتُ النَّبِيَّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ في النّوم، فقلت: يا رسول الله، قد اختلفت عليَّ القراءات فبقراءة مَنْ تَأْمُرني؟ فقال: بقراءة أَبي عَمْرو بن العَلَاء»[٧].

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية[٨].

٢٤- عبد الرحمن بن مهديّ أبو سعيد البصريّ (١٣٥ – ١٩٨هـ):

«إمام أهل الحديث في عصره، والمعوَّل عليه في علوم الحديث ومعارفه»[٩]، «ثِقة، ثَبْت، حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيتُ أَعْلم منه، من التاسعة»[١٠].

---

(١) ينظر: لسان العرب: ٢٦٠/٨ (قتع)، ٣٦٩/١٤ (سبي)، وتاج العروس:٥٢١/٢١ (قتع)، ٣٣٥/٢٤ (كنف).
(٢) تهذيب التهذيب: ١٤٥/٥.
(٣) معجم الأدباء: ٢٤٢٠/٦، وإنباه الرواة: ١٠٩/٤، وتاج العروس: ٤٧٢/٢٨ (دجل).
(٤) الطبقات الكبير: ٣٢٧/٩، المعارف: ٥٠٧.
(٥) ينظر: غريب الحديث لأبي عُبيد: ١٣٣/٤، وتهذيب اللغة: ٣٣٧/١٢ (نطس)، ٣٠٤/١٥ (وري).
(٦) الطبقات الكبير: ٥٩/٨.
(٧) بغية الوعاة: ٢٣٢/٢.
(٨) ينظر: لسان العرب: ٦٢/٤ (بشر)، ١٣٦/١٥، وتاج العروس: ١٨٩/٣٩ (غني).
(٩) تهذيب الأسماء واللغات: ٣٠٤ – ٣٠٥.
(١٠) تقريب التهذيب: ٣٥١.

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية[١].

٢٥- محمد بن مَنَاذِر اليَربوعيّ (ت ١٩٨هـ):

«وابن مَناذِرَ، ويُضَمُّ فَيُصْرَف: شاعرٌ بَصْريٌّ؛ لأنه محمدُ بنُ المُنْذِرِ بنِ المُنْذِرِ بنِ المُنْذِرِ»[٢]؛ لذا سُمِّي بابن مَنَاذِر، «وهو شاعر فصيح مُتقَدِّم في العلم باللغة، إمام فيها، أخذَ عنه كثير من اللغويين... وكان قارئًا تُروى عنه حروف يقرأ بها، وصحب الخليل بن أحمد وأبا عُبيدة، وأخذ عنهما الأدب واللغة، وله معرفة بالحديث، رَوى عن سُفْيان بن عُيَيْنَة وسُفْيان الثَّوْري وشُعْبة وجماعة»[٣].

رُوي عنه بعض الروايات اللغوية[٤].

٢٦- النَّضْر بن شُمَيل المازني التميمي البصريّ (ت ٢٠٣هـ أو ٢٠٤هـ):

كان عالمًا بالعربية والحديث والتفسير والأخبار والأنساب، وهو «ثِقة، ثَبْت، من كبار التاسعة»[٥]، تلميذ الخليل وصاحبه، أَخذ عنه وعن فُصحاء الأعراب؛ إذ أقام «بالبادية أربعين سنة، وكان أحد الأعلام، وله من رِوَاية الأَثَر والسُّنَن والأخبار منزلة... وهو أَوَّل مَنْ أَظْهر السُّنّة بمَرْو وخُراسان، وكان أَرْوَى النّاس عن شُعْبة، وروى أيضًا عن حُميد الطَّويل وهشام، ورَوى عنه يحيى بن مَعِين وعليّ بن المَدِينِيّ»[٦].

«وله من الكُتُب: كتابُ الصِّفَات (من معاجم الموضوعات والمعاني) كتابٌ كبيرٌ يحتوي على عِدَّةِ كُتُب، ومنه أَخَذَ أبو عُبَيْد القاسِم بن سَلَّام كتابَه: غَرِيب المُصَنَّف ... وله بعد ذلك من الكُتُب المُصَنَّفة ما لا يَدْخُلُ في هذا الكتاب: كتابُ الأَنْوَاء، كتابُ المَعَاني، كتابُ غَرِيب الحديث، كتابُ المُصَافَنَة، كتابُ المَدْخَل إلى كتاب العَيْن، كتابُ المَصَادِر، كتاب الجِيم، كتابُ الشَّمْس والقَمَر»[٧].

---

(١) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٩٥/٤، وتهذيب اللغة: ٧٧/١١ (جمر)، ولسان العرب: ٢٢٢/١ (ببب)، ٢٥١/٢ (خرج)، ٤٢٢/٣ (نشد)، وتاج العروس: ٤٤/٢ (ببب)، ٥١٦/٥، (خرج).

(٢) القاموس: ٤٨١، وينظر: تاج العروس: ٢٠٢/١٤ (نذر).

(٣) معجم الأدباء: ٢٦٤٨/٦ – ٢٦٤٩، وعنه في: بغية الوعاة: ٢٤٩/١.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٣١/٢ (صلع)، ٤٣٨/٤، ٤٣٩ (ترح).

(٥) تقريب التهذيب: ٥٦٢.

(٦) بغية الوعاة: ٣١٦/٢ – ٣١٧.

(٧) الفهرست: ١٤٤/١ – ١٤٦، وينظر: معجم الأدباء: ٢٧٦١/٦.

٢٧- الإمام الشافعيّ محمد بن إدريس (١٥٠ – ٢٠٤هـ):

إمامنا العَلَم الشَّهير، «رأس الطبقة التاسعة، وهو المجَدِّد لأمر الدِّين على رأس المِئَتين»[١]، الجامع بين مذهب أهل الرأي وبين مذهب أهل الحديث، الذي أسس أصول الفقه في كتابه (الرسالة)، العالم الذي ملأ طِباق الأرض علمًا، البارع في كل فنّ، في الفقه والحديث والتفسير واللغة والنحو والغريب والشِّعْر.. أُعجوبة زمانه في العلم والحفظ والذكاء والفصاحة والبلاغة، وعن هذا يقول: «كنتُ أنا في الكُتّاب، أسمع المُعلِّم يُلَقّنُ الصبيّ الآية فأحفظها أنا، ولقد كان الصبيان يكتبون أَمْليتهم، فإلى أنْ يَفْرَغ المُعلِّم من الإملاء عليهم، قد حفظتُ جميع ما أَمْلى، فقال لي ذات يوم: ما يحلّ لي أن آخذ منك شيئًا. قال: ثم لمَّا خرجتُ من الكُتّاب كنتُ أتلقط الخزف والرقوق وكَرَبَ النّخل وأكتافَ الجِمال؛ أَكْتُبُ فيها الحديث، وأَجيء إلى الدواوين فأَستوهب منها الظهور فأَكْتُب فيها، حتى كانت لأمي حباب فملأتها أكتافًا وخزفًا وكَرَبًا مملوءةً حديثًا. ثم إنِّي خرجتُ عن مكة؛ فلزمت هُذَيلًا في البادية، أَتعلَّم كلامَها وآخُذ طبعها، وكانتْ أفصحَ العرب. قال: فبقيت فيهم سبعَ عَشْرة سنة... »[٢].

له من الكتب: كتاب أحكام القُرآن، وكتاب المَبْسُوط في الفِقْه[٣]، وكتاب الأُمّ، ومُسْند الإمام الشافعي، وكتاب الرسالة.. وقد «كتب عبد الرحمن بن مَهْديّ (ت ١٩٨هـ) إلى الشافعيّ، وهو شابّ، أن يضع له كتابًا فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحُجّةَ الإجماع، وبيانَ الناسخ والمنسوخ من القرآن والسُّنّة، فوضع له كتاب الرسالة. قال عبد الرحمن: ما أُصَلِّي صلاةً إلا وأدعو للشافعيّ فيها»[٤].

ورواياته اللغوية متناثرة متكاثرة في كتب الغريب واللغة والمعاجم.. وغيرها، فضلًا عن أنّ «كلامه لغةٌ يُحتَجُّ بها»[٥].

---

(١) تقريب التهذيب: ٤٦٧.
(٢) معجم الأدباء: ٦/٢٣٩٥.
(٣) الفهرست: ١/٩٧، ٢/٣٩.
(٤) معجم الأدباء: ٦/٢٤١٠.
(٥) السابق: ٦/٢٤٠٢.

المبحث الثالث

المعتمر بن سليمان.. إضاءة تعريفية[١]

(١٠٦ – ١٨٧هـ = ٧٢٤ – ٨٠٣م)

مع شهرته التي أطبقت عند المحدِّثين، وكثرة المصادر والمراجع التي أشارت إليه وتحدَّثت عنه؛ إلا أن ترجمته موجزة؛ إذ تكتفي بالنزر اليسير في الحديث عن نَسَبه وحياته ومواقفه.. فما زاد كُلُّ مَنْ رجعتُ إليهم مِمَّن ترجموا له في ذِكْر نَسَبه، عن أبيه وجَدِّه، بل اكتفى بعضهم باسمه واسم أبيه[٢]، دون التعرض لأصله ومكان مولده.. في الوقت الذي جعل بعضُهم جُلّ ترجمته لحصر شيوخه الذين رَوى عنهم وأخذ منهم، وكذا في سَرْد تلاميذه الذين نقلوا عنه وتلقَّوْا منه؛ ولعل هذا يرجع إلى أمرين: **أولهما:** شهرته التي أغنتهم عن أن يُطنبوا في ذِكْره ويُسْهبوا في أَمْره؛ فهو مَنْ هو؛ مِن شيوخ الأئمة ورُواتهم: كعبد الرَّزَّاق وابن أبي شَيْبَة وأحمد بن حَنْبل والبخاريّ ومسلم.. وغيرهم، **ثانيهما:** أنَّ معظم مصادر ترجمته، مِن كُتب الجَرْح والتعديل وطبقات المحدِّثين، ومن ثَمّ فلا غَرْو أنْ يُقيم الإمام المِزِّيُّ ترجمة له في خمس صفحات، ويجعلها قائمةً على مَنْ روى المُعْتَمِر عنهم، ومَن رَوَوْا عنه؛ وذاكرًا بجوار كل واحد منهم موضع الرواية من كتب الحديث الستة، ومِن قَبْله ابن مَنْجُوَيْه، إذ كان يُحدِّد أبواب الرواية من صحيح مسلم؛ لأن كتابه لتراجم رجال صحيح مسلم.

ونتج عن ذلك أن بعض أصحاب كتب الطبقات – عندما لم يجد جديدًا يُضيفه – اكتفى بنقل ما كتبه غيره نصًّا؛ كابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، فقد نقل إحدى ترجمات المُعْتَمِر التي كتبها

---

(١) تنظر ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد: ٢٩١/٩ – ٢٩٢، والتاريخ الكبير للبخاري: ٤١٠/٩، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤٠٢/٨ – ٤٠٣، والثقات لابن حِبّان: ٥٢١/٧ – ٥٢٢، ورجال صحيح البخاري للكَلَاباذي: ٧٣٩/٢ – ٧٤٠، ورجال صحيح مسلم لابن مَنْجُوَيْه: ٢٧١/٢ – ٢٧٢، والتعديل والتجريح للباجي: ٧٦٣/٢ – ٧٦٤، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي: ١٠٤/٢ – ١٠٥، وتهذيب الكمال للمِزِّيّ: ٢٥٠/٢٨ – ٢٥٤، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٤٠٦/١٢ – ٤٠٨، وسير أعلام النبلاء له: ٤٧٧/٨ – ٤٧٩، والعِبر في خبر مَن غَبر له: ٢٣٠/١، وميزان الاعتدال له: ١٤٢/٤، وإكمال تهذيب الكمال لمُغْلَطاي: ٢٨٤/١١ – ٢٨٦، وتقريب التهذيب لابن حجر: ٥٣٩، وتهذيب التهذيب له: ٢٢٧/١٠ – ٢٢٨، والأعلام للزِّرِكْلي: ٢٦٥/٧.

(٢) كما في: الطبقات الكبير: ٢٩١/٩، وتاريخ خليفة بن خياط: ٣٣٨، ٤٥٨، ومعرفة الثقات: ٢٨٦/٢، وميزان الاعتدال: ١٤٢/٤.

الذَّهبيّ (ت ٧٤٨هـ) بنصها[١]، وبعضًا آخر اختصر كلام غيره في أسطر قليلة معدودة كابن القَيْسَرانيّ (ت ٥٠٧هـ) والزِّرِكْلي (ت١٣٩٦هـ) وعمر كحالة (ت ١٤٠٨هـ)[٢]؛ وهذا لا يقلل من شأنهم، ولا من شأن كتبهم، ولا يقدح في جهدهم وعملهم؛ لأنه ربما لم يُخالف منهجهم وأسسَ جَمْعهم؛ فضلًا عن احتمال حفظهم لنصوص السابقين مِمَّن لم تصل إلينا كتبهم.

وأيًّا ما كان الأمر، فإنه من خلال مصادر ترجمة المُعْتَمِر المتكاثرة، والنُّتَف المتناثرة، والمواضع المتفرقة في كتب الطبقات وغيرها؛ يمكن التعريف به وإلقاء الضوء على حياته المباركة ومكانته السامية على النحو الآتي:

أولاً: نَسَبه:

هو أبو محمد المُعْتَمِر[٣] بن سُليمان بن طَرْخان[٤] التَّيْمِيّ دارًا وجِوارًا، البَصْريّ مَوطنًا ونشأة، المُرِّيّ مُوالاةً، الملقَّب بالطُّفَيل، والمعروف بالتَّيْمِيّ، ولم يكن من بني تَيْم بالبصرة، وإنما نَزَل فيهم وأقام معهم، فنُسِب إليهم، وكذلك كانت نِسْبة أبيه أيضًا؛ لنزوله فيهم ومجاورته لهم، كما روى البخاري عن بِشْر بن الحكَم عن المُعْتَمِر أنه قال: «قلتُ لأَبي: يا أَبَهْ، إنّكَ تُنْسَبُ إلى التَّيْم ولستَ منهم؟ قال: يا بُنَيَّ، إنَّني تَيْمِيُّ الدّارِ»[٥]، فهما مِمَّن «نُسِب إلى داره ومَحِلَّتِه دون

---

(١) يقارن بين: العِبر في خبر مَن غَبر للذهبي: ٢٣٠/١، وبين: شذرات الذهب لابن العماد: ٣٩٨/٢ – ٣٩٩.

(٢) ينظر: كتاب الجمع بين رجال الصحيحين: ٥٢٠/٢، والأعلام: ٢٦٥/٧، ومعجم المؤلفين: ٣٠٤/١٢.

(٣) المُعْتَمِر، بألف ولام، في: الطبقات الكبير: ٢٩١/٩، وهو أول من ترجم له، ومُعتَمِر، بدون (أَلْ)، في أكثر المصادر التي ترجمتْ له، وكذا بـ(أَلْ) وبدونها في كثير جدًّا من المواضع في كتب الحديث الشريف، ولعله كما هو متداول وشائع على الألسنة في بعض الأسماء: كالسيد والسعيد والمعتصم والبراء.. تنطق بدون أل تخفيفًا في الاستعمال.

(٤) اختلف في ضبطه على ثلاثة وجوه، **الأول**: طَرْخَان، بفتح الطاء وسكون الراء المهملتين وفتح الخاء المعجمة، العين: ٢١٦/٤ (طرخ)، والأنساب للسمعاني: ٢٢٩/٨، وإكمال تهذيب الكمال: ٧٠/٦، **الثاني**: طِرْخَان، بكسر الطاء، **الثالث**: طُرْخَان، بضم الطاء، تقييد المهمل وتمييز المشكل، للجَيّاني: ٣٣٥/٢، وعنه في: إكمال تهذيب الكمال: ٧٠/٦. وقد أخذتُ بالأول لترجيح الفيروزابادي له إذ قال: «وطَرْخانُ، بالفتح، ولا تَضُمَّ ولا تَكْسِرْ، وإن فَعَلَهُ المُحَدِّثون»، القاموس المحيط: ٢٥٦ (طرخ)، وعقب الزَّبيديّ على هذا بقوله: «والصواب الاقتصار على الفتح»، تاج العروس: ٣٠٢/٧ (طرخ).

(٥) التاريخ الكبير: ٤١٠/٩، وكذلك في: الجرح والتعديل: ٤٠٢/٨، وغريب الحديث للخطابي: ١١٩/٣.

قومه وعشيرتِه»[١]، ومن ثَمّ يقال له كذلك: ابن التَّيْمِيّ، وهو كثير في الرواية عنه.

وقيل للمُعْتَمِر: المُرِّيّ؛ لأنه كان «مَوْلًى لبني مُرَّةَ بنِ عَبَّاد، ابن أخي تَيْمِ بنِ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَة»[٢].

ويبدو أنّ أصل المُعْتَمِر من بلاد فارس؛ إذْ إنّ جدَّه اسمُه: طَرْخان، وهي كلمة خُراسانيَّة، قال الخليل: «وطَرْخان اسم رجل بلُغة خُراسان»[٣]، أو هو بلغتهم: «الرجل الشريف»[٤]، أو «اسم للرئيس الشريف في قومه، والذي لا يُؤخَذ منه الخِراج... الذي يكون تحت يَدِه خمسةُ آلافِ رجل»[٥].

ثم إنه (طَرْخان) رحل إلى بلاد العرب أو حُمِل إليها صغيرًا وأقام بها، قال ابن قُتيبة: «وكان طَرْخان مُكاتبًا[٦] لبني مُرَّة، وكانت امرأة طَرْخان مُكاتبةً لبني سُلَيْم، وكانت أُعْتِقت قبل طَرْخان، وولدتْ: سليمان، وهي حُرَّة، فصار سُليمان مولى لبني سُلَيْم»[٧].

والده[٨]:

كان أبوه سُليمان بن طَرْخان التَّيْمِيّ (ت ١٤٣هـ)، مَنارًا للعلم، ومقصدًا للتلقِّي والرواية، وأحد علماء التابعين وأئمتهم بالبصرة، ومن كبار مُحدِّثيها؛ فقد التقى بالصحابي الجليل أنس بن مالك، رَضِيَ اللهُ عنه، ورَوى عنه وأَخَذ منه[٩]، كما أنه كان من عُبَّاد البصرة وزُهّادها، قال ابن

---

(١) غريب الحديث للخطابي: ١١٩/٣.

(٢) التاريخ الكبير: ٤١٠/٩، وكذلك في أغلب مصادر ترجمته: مولى بني مُرّة.

(٣) العين: ٢١٦/٤ (طرخ).

(٤) تقييد المهمَل وتمييز المشكل، للجَيّاني: ٣٣٥/٢، وإكمال تهذيب الكمال: ٧٠/٦.

(٥) تاج العروس: ٣٠٢/٧ ، وينظر: القاموس المحيط: ٢٥٦ (طرخ).

(٦) المكاتَب: العبد الذي كاتَبَ (تعاقَدَ واتفق) مع مولاه (سَيِّده) على عِتقه، فإذا أدَّى ما تكاتبا عليه عَتَقَ وصار حُرًّا، تاج العروس: ١٠٦/٤، والمعجم الوسيط: ٧٧٤ (كتب).

(٧) المعارف لابن قتيبة: ٤٧٦، وينظر: رجال صحيح مسلم: ١/ ٢٦٣ – ٢٦٤.

(٨) تنظر ترجمته في: الطبقات الكبير: ٢٥١/٩ – ٢٥٢، والتاريخ الكبير: ٢٠/٤، والتاريخ الصغير: ٧/٢، ٧٤ والجرح والتعديل: ١٢٤/٤، ٥٣٩، والثقات لابن حِبّان: ٣٠٠/٤ – ٣٠١، والمعارف: ٤٧٥ – ٤٧٦، ورجال صحيح البخاري للكَلَابَاذي: ٣١٠/١، ورجال صحيح مسلم لابن مَنْجُوَيْه: ٢٦٣/٢ – ٢٦٤، وحلية الأولياء: ٢٧/٣ – ٣٧، والمستخرج من كتب الناس للتذكرة لابن مَنْدَه: ٣٤٠/٣، والتعديل والتجريح للباجي: ٧٦٣/٢ – ٧٦٤، وتهذيب الأسماء واللغات: ١٠٤/٢ – ١٠٥، وتهذيب الكمال للمِزّيّ: ٥٤٠/١.

(٩) طبع حديث محمد بن عبد الله الأنصاري (ت ٢١٥هـ) عن أبي المُعْتَمِر سليمان التيمي عن أنس بن مالك، تح: مسعد عبد الحميد السعدني، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

سعد (ت ٢٣١هـ): «وكان من العُبّاد المجتهدين، وكان يُصلِّي الليل كلَّه، يُصلّي الغَداة بوُضوء العِشاء الآخِرة، وكان هو وابنُه المعتَمِر يَدوران بالليل في المساجد، فيُصلّيان مرَّةً في هذا المسجد، ومرَّةً في هذا المسجد حتّى يُصبحا»(١).

وكان والده مِمَّن صرف اهتمامه إلى كثرة رواية الحديث، فهو من الثقات المعدودين في الطبقة الرابعة(٢)، واعتنى كذلك بالسيرة النبوية، فهو مِن أَوَّل مَن صنَّف فيها؛ ولعل كتابه: السيرة الصحيحة، من أقدم ما وصل إلينا في ذلك، «وقد وجده الأستاذ فون كريمر Von Kremer في نهاية مغازي الواقدي (ت ٢٠٧هـ)، فحققهما معًا ونشره في الهند»(٣)، ثم نُشر بعده أكثر من مرَّة(٤).

وقد أَطَلْتُ في بيان مكانته؛ ليتَّضح أن المُعْتَمِر سار على قَدَم أبيه، واتّبع منهجَه في الاعتناء برواية الحديث، وسلك طريقته في التوثيق والتدوين، وألّف كتابه في المغازي – كما سيأتي – ومن ثَم كان لهما دور في نشأة تدوين السيرة النبويّة في تاريخ الأمّة الإسلاميّة.

أم المُعْتَمِر:

وأُمّه سَوَادَة(٥) بنت الفضل بن عيسى بن أَبَان الرَّقَاشيّ، وكان والدها «من أخطب الناس، وكان مُتكلِّمًا قاصًّا مُجيدًا، وكان يجلس إليه عَمْرو بن عُبيد، وهشام بن حَسّان، وأبان بن أبي عَيّاش، وكثيرٌ من الفقهاء. وهو رئيس الفَضْليَّة، وإليه يُنْسبون... فلمّا ماتت سَوَادةُ شَهِد الجنازَةَ المُعْتَمِر وأبوه، فقَدَّما الفَضْل »(٦)، أي للصلاة عليها.

ثانيًا: مولده:

لم تبح لنا المصادر بموضع مولد المُعْتَمِر، وأما عن تاريخ ميلاده فقد قَصَّ لنا هذا بنفسه، فرَوى ابن سعد الزُّهريّ (ت ٢٣٠هـ) بسنده إلى الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، «قال: حدّثني المُعْتَمِر

---

(١) الطبقات الكبير: ٢٥٢/٩.
(٢) تقريب التهذيب: ٢٥٢.
(٣) المغازي الأولى ومؤلفوها: ١٤ (من مقدمة المترجم).
(٤) ينظر: أبو المُعْتَمِر التَّيْميّ ومروياته في السيرة النبوية: ج (من المستخلص)، وينظر: ر، ز (من المقدمة)، ثم نشر بتحقيق: رضوان الحصري، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ط١، ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١م، بعنوان: كتاب سيرة رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم.
(٥) حُرِّفت إلى: نقوادة بنت الدينار، في: إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٦/١١.
(٦) البيان والتبيين: ٣٠٦/١، وعنه في: إكمال تهذيب الكمال: ٧٠/٦، ٢٨٦/١١.

بن سليمان قال: قال لي أبي: عُدّ لنفسك من سنة سِتّ ومئة، يعني أنه وُلد فيها»[١].

ويؤكد هذا أيضًا، ما ذكره الكَلَابَاذي (ت ٣٩٨هـ): «قال الغَلَابيّ عن ابن حَنْبل: وُلد سنة سِتّ ومئة، وقال عَمْرو بن عليّ: سَمِعت مُعْتَمِرًا يقول: قال لي سُفْيان بن عُيَيْنَة: كم تَعُدّ؟ فقلت له: أيّ عَدّ من سنة سِتّ ومئة»[٢].

وعليه فما ذَكَره ابن حِبّان (ت ٣٥٤هـ) من أنه ولد سنة سِتّ أو سبع ومئة[٣]، فيمكن أن يُحمل على الشكّ والتردد أو التقريب؛ وكأنّي به يقصد آخر سنة سِتّ أو أوَّل سنة سبع.

أقول: والذي يدعم ولادة المُعْتَمِر سَنة (١٠٦هـ)، أنه قد ذَكَرَ ذلك بنفسه أكثر من مرّة، ورواه عنه تلاميذه: الأصمعي وابن حَنْبل وعَمْرو بن عليّ، وهم من الأعلام الثقات، يُضاف إلى هذا أن أصحاب التراجم – كما سيأتي – حدَّدوا عُمْر المُعْتَمِر، بأنه عاش إحدى وثمانين سَنةً، وقد تُوفي في أوَّل سنة (١٨٧هـ).

ثالثًا: حياته واشتغاله بالعلم:

نشأ المُعْتَمِر في بيت علم وتقوى، وصلاح وزهد، وعاش في البصرة، وكانت في القرن الثاني الهجريّ مقصد العلماء في مختلف الفنون والعلوم.. وقد هيَّأ له ذلك أن يعيش حياة علمية حافلة بالأخذ والعطاء، والجدّ والاجتهاد.

ويبدو أن أباه كان يُفرِّغه لطلب العِلم منذ صغره؛ إذ كان يأخذه ويعهَد به إلى أهل العِلم والرواية من الثقات، كمنصور بن المُعْتَمِر (ت ١٣٣هـ) وغيره – ممَّن سيأتي ذكر بعضهم – «قال أحمد بن عليّ أبو غَسَّان: قال جرير: جاء سُلَيْمان التَّيْمِيّ بابْنِه مُعْتَمِر إلى مَنْصُور فحدَّثه نحوًا من ثلاثينَ حَديثًا»[٤].

فضلًا عن ملازمته لأبيه الذي كان من ثقات أهل الحديث، حتى وصفوا المُعْتَمِر بأنه كان «أَعْلم الناس بحديث أبيه»[٥]، وتمَّ مصداق هذه المقولة وتأكيدُها بعد أكثر من ألف ومِئتَيْ عام؛

---

(١) الطبقات الكبير: ٢٩٢/٩، وينظر: تهذيب الكمال: ٢٥٤/٢٨، وتاريخ الإسلام: ٤٠٧/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨.

(٢) رجال صحيح البخاري: ٧٤٠/٢.

(٣) الثقات: ٥٢٢/٧، ومشاهير علماء الأمصار: ١٩١، وعنه في: إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٤/١١، وتهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠.

(٤) التعديل والتجريح: ٧٦٤/٢.

(٥) معرفة الرجال: ١١٦/١.

إذْ قام أحد الباحثين بجَمْع مرويات أبي المُعْتَمِر سُليمان بن طَرْخان في السِّيرة، وكان من النتائج الرئيسية التي خرج بها؛ أنه قد «جاءت مرويات المُعْتَمِر بن سُليمان عن أبيه في المرتبة الأولى من المرويات المسندة؛ إذْ بلغتْ (قريبًا) من ثلاثة أرباع المرويات، كما جاءت مرويات محمد بن عبد الأعلى الصنعاني عن المُعْتَمِر في المرتبة الأولى مما نقل عنه فتجاوزت الثلث من المرويات، وهذا يؤكِّد ما جاء عن السلف من أن سيرة «التَّيْميّ» جاءت من طريق محمد بن عبد الأعلى الصنعاني عن المُعْتَمِر عن أبيه»(١).

وأما عن رحلاته من أجل طلب العلم وسماع الحديث النبوي الشريف، فقد انتقل من اليمن إلى البصرة وسافر منها إلى اليمن بعد وفاة عبد الرزاق(٢).

وهذا يعني تنقُّله في أرجاء الجزيرة العربية شمالًا وجنوبًا، لسماعه وتلقّيه للحديث النبوي عن الأثبات من المحدِّثين، وقد ساعده هذا على لقائه بالأعراب وسماعه منهم، وسيأتي هذا واضحًا في بعض الروايات التي رواها، فيقول: لَقِيتُ عُمَانيًّا، أو رأيتُ عُمَانيًّا..

وأما عن عبادته، فقد كان هو وأبوه من عُبَّاد البصرة وزُهّادها – كما سبق – وكان المُعتَمِر حريصًا على أن «يختم كلّ جُمُعَة القُرآن، فإذا كان يوم ختمته؛ اجتمع إليه ناس ثُمَّ يَدْعُو إذا فرغ من الختمة»(٣).

رابعًا: شيوخه:

كان المُعْتَمِر من علماء تابعي التابعين(٤)، ومن ثَم استمدّ معارفه وعِلْمه من كثير من علماء التابعين، وخاصة رواة الحديث منهم. وقد ذكر النووي وغيره(٥)؛ أنه رَوَى عن خلائق لا يُحصون، استمع إليهم، واعتمد عليهم في مروياته وجمعه وتصنيفه في المغازي.. ومجمل ما ذَكَرتْه كتب التراجم – التي رجعتُ إليها – قبل المِزّي من شيوخ المُعْتَمِر تسعة عشر، بينما حصر المِزّي له سبعة وستين شيخًا(٦) مُرتّبًا لهم ألفبائيًّا، وذاكرًا بجوار كل شيخ موضع الرواية

---

(١) أبو المُعْتَمِر التَّيْميّ ومروياته في السيرة النبوية: ج (من المستخلص). وما بين الهلالين كتب (قريب)، والصواب ما ذُكر.
(٢) الجرح والتعديل: ٤٠٢/٨.
(٣) العلل ومعرفة الرجال، لابن حنبل: ٢٠/٣، برقم (٣٩٦٥).
(٤) تهذيب الأسماء واللغات: ١٠٤/٢.
(٥) تهذيب الأسماء واللغات: ١٠٤/٢، وتاريخ الإسلام: ٤٠٧/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٧/٨، والعبر: ٢٣٠/١.
(٦) هؤلاء الشيوخ الذين وردوا في الكتب الستة للحديث النبوي الشريف، وهي: صحيح البخاريّ، وصحيح مسلم، والسُّنَن الأربع للتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائيّ، وأبي داود، وابن ماجه.

من الكتب الستة للحديث النبوي الشريف، وقد فاته مما سبق: أبو العَلَاء بن الشِّخِّير[١]، فيكون مجموعهم ثمانية وستين، منهم: أيّوب بن أبي تَمِيمَة السَّخْتِيَانيّ البصريّ (٦٨ – ١٣٠هـ)، والرُّكَيْن بن الرَّبيع الفزاريّ الكوفيّ (ت ١٣١هـ)، ومَنْصور بن المُعْتَمِر السُلميّ الكوفيّ (ت ١٣٣هـ)، وبُرْد بن سِنَان الشاميّ (ت ١٣٥هـ)، وخالد الحَذَّاء (ت ١٤١هـ)، وحُمَيْد بن أبي حُميد الطَّويل البصريّ (٦٨ – ١٤٢هـ)، وأبوه سُلَيْمان بن طَرْخان التَّيْمِيّ (ت ١٤٣هـ)، وعاصم بن سُلَيْمان الأَحْول (ت ١٤٣هـ)، وفُضَيل بن مَيْسَرة الأزديّ البصريّ (ت ١٥٠هـ)، ومَعْمَر بن راشِد الأزديّ البَصريّ (ت ١٥٣هـ)، وسيف بن سُلَيْمان المكيّ (ت ١٥٥هـ).

وقد روى المُعْتَمِر عمن هو أصغر منه، عن صاحبه وتلميذه أبي بكر عبد الرَّزَّاق بن هَمّام الصَّنعاني (١٢٦ – ٢١١هـ)، وكان من كبار العلماء، وعاشَ أصحاب عبد الرَّزَّاق بعد مُعْتَمِر مئة سَنة[٢].

خامسًا: تلاميذه:

كان المُعْتَمِر مُحدِّث زمانه ومكانه، ونجمًا يُحلِّق في سماء الرُّواة والرواية، فقد عدَّه الذَّهبيّ (ت ٧٤٨هـ) «أحد شيوخ البصرة»[٣]، بل جعله ابن حِبّان (ت ٣٥٤هـ) شيخًا لأهل العراق جميعًا حين قال: «رَوَى عنه ابن المُبارَك وأهل العراق»[٤]، ولا عجب في ذلك، فقد كان رُحْلَة؛ يُرْتَحل إليه من جميع الآفاق، ويقصده الرواة من جميع الأرجاء، فوفدوا عليه من مكة والمدينة واليمن ومَرْو ونيسابور.. وغيرها من بلدان الأقطار العربية والإسلامية، فضلًا عن أمصار العراق (من بغداد والكوفة والبصرة) التي كان يُقيم فيها وينتقل بين جنباتها؛ ومن ثَمّ فقد رَوَى عنه خَلْقٌ كثير من الأئمة والرواة الأعلام[٥]، واستقَوْا مِن هذا المَعِين الثَّرّ الذي لا ينضُب، سواء في الأحاديث النبوية أو في اللغة أو في التفسير أو في الفقه.. وغير ذلك مما نقلوه للأُمَّة عنه.

ومن خلال كتب التراجم والطبقات التي رجعتُ إليها، وجدتُ مجمل ما جمعوه من تلاميذه –

---

(١) رجال صحيح مسلم: ٢/٢٧١.
(٢) تاريخ الإسلام: ١٢/٤٠٧، وسير أعلام النبلاء: ٨/٤٧٧.
(٣) العِبَر في خبر من غبر: ١/٢٣٠.
(٤) الثقات: ٧/٥٢٢.
(٥) تهذيب الأسماء واللغات: ٢/١٠٤، وتاريخ الإسلام: ١٢/٤٠٧، وسير أعلام النبلاء: ٨/٤٧٧، والعِبَر: ١/٢٣٠.

قبل المِزّي – اثنين وثلاثين راويًا عنه، بينما حصر المِزّي له أربعة وسبعين – منهم الاثنان والثلاثون – مُرتّبًا لهم ألفبائيًّا، وذاكرًا بجوار كل رَاوٍ موضع الرواية من الكتب الستة للحديث النبوي الشريف، وقد زاد الذهبيّ: يحيى بن مَعِين البغداديّ (١٥٨ – ٢٣٣هـ)[١]، وزاد أيضًا ومعه ابن حَجَر: سُفيان الثَّوْريّ الكوفيّ (٩٥ – ١٦١هـ) وهو أكبر منه[٢]، فمجملهم: ستة وسبعون، وهو عدد لا يُستهان به. فضلًا عمَّن فاتهم، مِمَّنْ ورد في غير الكتب الستة، ككتب تلاميذه، كالمصنَّف لعبد الرّزّاق (ت ٢١١هـ)، والمصنَّف لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، والمسند للإمام أحمد (ت ٢٤١هـ).. وغيرهم.

ومن هؤلاء الأئمة الذين أخذوا عنه وتلقَوْا منه:

عبد الله بن المُبارَك (ت ١٨١هـ) – وهو من أقرانه[٣]، وعنه يقول: «ما رأيتُ مِثْل ابن المبارك، تُصيب عنده الشيء الذي لا تصيبه عند أحد»[٤] – وعبد الرَّزَّاق بن هَمّام الصنعاني (١٢٦ – ٢١١هـ) وهو من شيوخه أيضًا، وعبد الملك بن قريب الأَصْمَعِيّ البصريّ (١٢٣ – ٢١٦هـ)، وعبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبيّ المدنيّ (ت ٢٢١هـ)، وأبو النُّعمان محمد بن الفضل السَّدُوسِيّ البَصري ولقبه عَارِم (ت ٢٢٤هـ)، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد البَصريّ (ت ٢٢٨هـ)، وعبد الله بن محمد المُسْنَدِيّ (ت ٢٢٩هـ)، وأبو غَسَّان مالك بن عبد الواحد المِسْمَعِيّ البَصريّ (ت ٢٣٠هـ)، وعاصم بن النَّضر الأحول التَّيْمِيّ (ت ٢٣١هـ)، والحسن بن عُمَر بن شقيق الجَرْميّ البَلخيّ البصريّ (ت ٢٣٢هـ)، وعليّ بن المَدِينِيّ (١٦١ – ٢٣٤هـ)، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة الكوفيّ (١٥٩ – ٢٣٥هـ)، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحَنْظَلي النيسابوري (ت ٢٣٧هـ)، وخليفة بن خَيَّاط العُصْفُريّ (ت ٢٤٠هـ)، وأحمد بن حَنْبل (ت ٢٤١هـ)، وأبو حفص عَمْرو بن عليّ الفَلَّاس الصيرفي الباهليّ (ت ٢٤٩هـ)، والحَسَن بن عَرَفة العبديّ البغداديّ (ت ٢٥٧هـ) وقد جاوز ١١٠ سنين.

سادسًا: مكانته العلمية:

ويمكن إجمالها في أربعة مرتكزات:

أولها: أنه من تابعي التابعين – كما سبق – وهي منزلة علميَّة سامية – إلى جانب كونها شَرَفيّة

(١) تاريخ الإسلام: ٤٠٧/١٢.
(٢) سير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨، وتهذيب التهذيب: ٢٢٧/١٠.
(٣) تهذيب الكمال: ٢٥٢/٢٨.
(٤) حلية الأولياء: ١٦٣/٨.

بأنه من خير القرون – وذلك من ثلاث جهات: **الأولى:** تُدنيه في الرواية عن سيدنا رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؛ ومن ثَمّ عَدّوه من كبار الطبقة التاسعة من المحدِّثين الثقات(١). **الجهة الثانية:** تجعله من أهل الاحتجاج اللغوي في هذا القرن لسماعه من الأعراب الفِصاح القُحاح. **الجهة الثالثة:** أقامَتْه في معايشة الجهابذة من رواة التابعين، ومعاصرة الأكابر من الفقهاء الأوَّلين، الذين منهم – إلى جانب مَن سبق ذِكْرهم: الإمام أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ)، والإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، والإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)..

ثانيها: رحلاته العلمية:

ولعله من المعلوم أن رواة الحديث النبوي الشريف، كانوا يجوبون الآفاق ويقطعون الفيافي طلبًا لحديث سيدنا رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولو من أجل رواية حديث واحد، أو التلقِّي عن راوٍ ثقةٍ صدوق، ومن هنا؛ تعددت الرحلات العلمية للمُعْتَمِر؛ لتحصيل العلم، وللأخذ والتلقّي عن أئمة أهل الحديث، والسماع من الأعراب الفصحاء.

فرحل إلى اليمن – كما سبق – وقد حدَّد ابن مَعين هدف المعتَمِر في إحدى رحلاته بأنها كانت للتجارة(٢)، ولكن قدومه إليها تاجرًا لا يمنعه من السماع بها، وكذا من السماع منه، فقد سمع هو وعبد الرزاق، كل منهما من الآخر.

وحدد ابن أبي حاتم زمن إحدى رحلاته كذلك، حيث سمع من أبيه يقول: «وكان قدم اليمن حين مات والد عبد الرزاق»(٣)؛ ولعلّ هذا من المُعتَمِر وفاء وأداء لحق المواساة لتلميذه وشيخه عبد الرزّاق، ولا شكّ أن هذا أيضًا لا يمنعه من السماع والرواية للعلم والحديث.

والمهم، أن هذا يعني – كما سبق – تنقُّله في أرجاء الجزيرة وجنباتها للسّماع والإسماع.

ثالث المرتكزات: وثاقته:

ولو لم يُذْكر في مكانته ووثاقته إلا أنه – كما سبق – رَوَى عن خلائق كثيرة من الأئمة لا يُحصون، ورَوَى عنه كذلك خلائق كثيرة من الأئمة، وهؤلاء وأولئك مشهورون بالإتقان والحفظ، ومعدودون في الثقات – لَكَفى، ومن ثَمّ فقد تكاثرت أقوال العلماء في توثيقه:

---

(١) الطبقات لخليفة: ٢٢٤، وتقريب التهذيب: ٥٣٩، وتهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠.

(٢) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري: ٥٧٥/٢، ١١٧/٣.

(٣) الجرح والتعديل: ٤٠٢/٨، وينظر: تهذيب الكمال: ٢٥٤/٢٨.

فقال ابن سعد (ت ٢٣٠هـ): «كان ثِقَة»[١]، وقال تلميذه يحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ): «مُعتَمِر ثِقَة»[٢]، وقال العِجْلي (ت ٢٦١هـ): «بصريّ ثقة»[٣]، وسمع ابنُ أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) أباه يقول: «معتمر بن سُليمان التَّيْميّ ثِقَة صَدوق»[٤]، وقال النوويّ (٦٧٦هـ): وأجمعوا على توثيقه وجلالته ووصفه بالعبادة»[٥]، وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ): «وكان إمامًا حُجّةً»، «أحد الثقات الأعلام»[٦]، وقال ابن حَجَر (ت ٨٥٢هـ): «ثِقَة، من كبار التاسعة»[٧].. يضاف إلى ذلك ما سيأتي في العنصر التالي في ثناء العلماء عليه.

ومع إجماع هؤلاء الأكابر من المحدِّثين والمؤرِّخين على وثاقته وعُلوّ قَدَمه بين الرجال؛ إلّا أنّ بعضهم قد غَمَزَه وطَعَن فيه. ولا يَبْعُد أن يكون في حياة أيّ إنسان مَنْ يحقدون عليه أو يُريدون النَّيْل منه هوًى وحسدًا؛ وخاصَّة إذا كان متفرِّدًا، مُتميِّزًا، ذا موهبة فذَّة وعبقرية نادرة.. ولكن العجب أن يكون هذا الغَمْز وذاك الطّعْن من بعض تلاميذ رُواته، الذين سمعوا منه وشَرُفوا بسبب انتسابهم إليه. وهذا ما كان مع المعتمر، فقد ورد في مصادر ترجمته روايتان: إحداهما: روى الباجيُّ عن يحيى بن سعيد القَطّان البصريّ (١٢٠ – ١٩٨هـ) – وهو أحد المعاصرين للمعتمر زمانًا ومكانًا – أنه قال: «إذا حَدَّثكُم المُعْتَمِر بن سُلَيْمان بشيء فَاعْرِضُوه فإنَّه سَيِّئ الحفظ»[٨].

ولمّا كانت هذه الرواية تُعارض ما سبق من توثيقه وحفظه وإتقانه؛ فقد ذكرها مُغْلَطاي، وأَعْقَبها بأقوال أخرى يُرَدّ بها عليها، فقال: «وقال العِجْلي: بصريّ ثِقة. وقال أبو داود: قال سُفيان بن حَبيب: مُعْتَمِر يتورَّع أن يُحدِّث عن حذيفة، وقال: وسمعتُ أحمد بن حنبل قال: ما كان أَحْفَظَ

---

(١) الطبقات الكبير: ٢٩١/٩، وينظر: تهذيب الكمال: ٢٥٤/٢٨، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨، وتهذيب التهذيب: ٢٢٧/١٠.

(٢) معرفة الرجال: ١٠٨/١، وينظر: الجرح والتعديل: ٤٠٢/٨ – ٤٠٣، وتهذيب الكمال: ٢٥٤/٢٨، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨، وتهذيب التهذيب: ٢٢٧/١٠.

(٣) معرفة الثقات: ٢٨٦/٢، وينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٥/١١، وتهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠.

(٤) الجرح والتعديل: ٤٠٣/٨، وينظر: التعديل والتجريح: ٧٦٤/٢، وتهذيب الكمال: ٢٥٤/٢٨، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨، وتهذيب التهذيب: ٢٢٧/١٠.

(٥) تهذيب الأسماء واللغات: ١٠٥/٢.

(٦) تاريخ الإسلام: ٤٠٧/١٢، وميزان الاعتدال: ١٤٢/٤ (على الترتيب).

(٧) تقريب التهذيب: ٥٣٩.

(٨) التعديل والتجريح: ٧٦٤/٢، وعنه في: إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٥/١١، وتهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠.

مُعْتَمِرًا[١]، قَلَّ ما كُنَّا نَسأله عن شيء إلا عنده فيه شيء، وقال أبو داود: دخل مُعْتَمِر على سُفيان، فجعل يَسْأله عن حديث لَيْثٍ وترك حديث حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل، وكان مُعْتَمِر أَرْوى عن لَيْثٍ من سفيان، قال: وقال قُرَّة بن خالد: مُعْتَمِر أفضل من أبيه»[٢].

أقول: فهذه الأقوال تُبيّن وثاقة المُعْتَمِر ومدى تحرّيه وتورُّعه في الرواية والأخذ، ومن ثَم كنتُ أُحِب من يحيى بن سعيد القَطّان – وهو إمام قدوة وحافظ متقن من كبار الطبقة التاسعة كالمعتمر[٣] – أن يكون مُنصفًا لصاحبه؛ وذلك بأن لا يُعمِّم في حُكمه عليه، ومُراعيًا حق العِلم، في أن يَذْكر أو يُبين ما خَلَّط فيه صاحبه أو أساء فيه الحفظ – وخاصّة أن المُعْتَمِر كان من الحُفّاظ المكثرين في الرواية – أَمَّا أن يُطلق حُكْمه على عواهنه، فلعلّها قد تكون المعاصَرة التي قيل فيها إنها حِجاب، بل إنه لو عَدَّ أوهام المُعْتَمِر وحدَّدها، لكان آكد وأضبط في حُكْمه؛ لأنه رُبَّما لم يَهِم المُعْتَمِر إلّا في حديث أو حديثين، وبسببهما حَكَم عليه بما حَكَم، مع أنَّ أوهامه لو لم تتجاوز ذلك؛ لدلَّ على شِدّة ضبطه، وإلا لم يُجمعوا على توثيقه وصدقه. والله أعلم.

والرواية الأخرى: رَوى الذهبيّ عن أحمد بن الحسن بن خِرَاش (ت ٢٤٢هـ) أنه قال في المعتمر: «صدوق يُخطئ مِنْ حِفْظِه، وإذا حدَّث مِن كتابه فهو ثقة»[٤].

والعجب أن ابن خِرَاش من تلاميذِ تلاميذِ المعتمر، فقد رَوى عن عَمْرو بن عاصم عن مُعْتَمِر، بهذا الإسناد عند الإمام مسلم في صحيحه، في الحديث رقم (٩٧)، فكيف يصفه بذلك ثم يَرْوي عنه؟!

وكلام ابن خِرَاش كما هو ظاهر يشير إلى التفريق في توثيق المُعْتَمِر بين الحفظ والكتابة، ولكنه يُوحي بالتشكيك في وثاقته؛ ومن ثَمّ رَدَّ الذهبيّ على ابن خِرَاش بشدّة ودافع عن المعتمر، فعقَّب على كلام ابن خِرَاش مباشرة بما يقطع برَدِّه ويَنقضه فقال: «قلت: هو ثِقةٌ مطلقًا»[٥]، كما عقَّب ابنُ حجر على رواية ابن خِرَاش بقوله: «وذَكَرَهُ ابن حِبَّان في الثِّقات»[٦].

يُضاف إلى ذلك أنه دار حوار بين ابن حاتم الدُّوريّ (١٨٥ – ٢٧١هـ) وشيخه يحيى بن

---

(١) كُتبت بالرفع، والصواب بالنصب، للتعجب.
(٢) إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٥/١١.
(٣) مشاهير علماء الأمصار: ١٩٢.
(٤) ميزان الاعتدال: ١٤٢/٤، وكذلك في: تهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠.
(٥) ميزان الاعتدال: ١٤٢/٤.
(٦) تهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠.

مَعِين، يُؤكِّد صِدْق المُعْتَمِر واستواء الإتقان عنده حفظًا وكتابةً؛ إذ قال الدُّوريّ: «سمعتُ يحيى يقول: حدثنا مُعْتَمِر بن سُلَيْمان التَّيْمِيّ، قال: وفِيما قَرَأت على الفُضَيل قال: حدثنا أَبُو حَرِيز عن إِسْحاق أنه حدَّثهُ أن عبد الله بن عمر حدَّثهُ أن رجلًا أَتَى النَّبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فقال: يا رسول الله، وَالِدي أَكَل مَالِي، فقال رسول الله صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: إِنَّك ومَالَكَ لأَبِيك. قلتُ (أي الدُّوريّ) ليحيى: ابن أبي سَمِينَة البَصْريّ، حدثنا بِهِ عن مُعْتَمِر يقول: عن أبي إسحاق؟ فأخرج يحيى كتاب مُعْتَمِرٍ، فإذا فيه: أَنّ إسحاق حدَّثه»[١].

ثم الدهشة بعد ذلك في أن يقتصر الزِّرِكْلي[٢] على رواية ابن خِرَاش دون أن يعقبها بذكر دفاع الذهبي وغيره؛ ولعله ذكرها ليُثير حافظة أهل العِلم للتحقُّق والبحث في هذا. والله أعلم.

رابع المرتكزات: الأقوال في الثناء عليه: مما قاله الأئمة وأعلام المؤرّخين في العلامة المحدِّث المعتمر:

قال يحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ): «كان مُعتَمِر بن سُليمان أَعْلم الناس بحديث أبيه، لم يكن أحد من الناس يقوم في سليمان مقامه»[٣].

وقال أحمد بن حَنْبل (ت ٢٤١هـ): «ما كان أَحْفَظَ مُعْتَمِر بن سُليمان! قَلَّ ما كُنَّا نسأله عن شيء إلا عنده فيه شيء»[٤].

وقال الذهبيّ: «الإمام أبو محمد التَّيْميّ البصريّ... وكان إمامًا حُجّةً، زاهدًا، عابدًا، كبير القَدْر»[٥].

وقال أيضًا: «الإمام، الحافظ، القدوة، أبو محمد ابن الإمام أبي المُعْتَمِر التَّيْميّ... وأَعْلى ما يُروى اليومَ حديثُ مُعتمِر، في «جزءِ ابن عرفة»»[٦].

وقال أيضًا: «الإمام أبو محمد معتمر بن سليمان بن طَرْخان التيمي الحافظُ، أحدُ شيوخ البصرة»[٧].

---

(١) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري: ١٥٦/٤ – ١٥٧.
(٢) الأعلام: ٢٦٥/٧.
(٣) معرفة الرجال: ١١٦/١.
(٤) تهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠، وينظر: إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٥/١١.
(٥) تاريخ الإسلام: ٤٠٧/١٢.
(٦) سير أعلام النبلاء: ٤٧٧/٨، ٤٧٨.
(٧) العِبر: ٢٣٠/١.

سابعًا: مؤلفاته:

أقام المُعْتَمِر جهده في خدمة السُّنّة النبويّة، وحرص على تدوين السِّيرة والأخبار المحمديّة، وذلك في كتابه في (المغازي)، وكانت كتابة السِّيرة النبويّة أو المغازي في القرن الثاني الهجري مما يدخل ضمن مصنفات الحديث النبوي؛ لأنها كانت تعتمد على جمع الروايات في ذلك وتدوينها بأسانيدها.

وكتابه في المغازي(١)، من الكتب المفقودة، ولكن ورد كثير من مروياته التي رواها عنه تلاميذه وحفظوها من بعده، فوردت في كُتب السُّنة.

ثامنًا: وفاته:

تظاهرت مصادر ترجمته التي رجعتُ إليها على أنه توفي بالبصرة سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧هـ)، قال ابن حجر: «وفيها أَرَّخه غير واحد»(٢)، وحدَّدوا عُمْره، بأنه عاش إحدى وثمانين سَنةً(٣)، إلا أنهم اختلفوا في شهر الوفاة، بين المحرَّم(٤) أو صَفَر(٥) أو جُمادى(٦)، في الوقت الذي حدَّد تلميذه خليفة بن خيَّاط (ت ٢٤٠هـ) يوم وفاته في المحرّم بيوم عاشوراء(٧).

ويلاحظ أن بعض هؤلاء المؤرِّخين حاول أن يربط تحديده لسنة الوفاة أو الشهر بعلامات مشهورة أو أحداث معروفة أو أشخاص معلومة، فقال ابن سعد (ت ٢٣٠هـ): «وتوفّي المُعْتَمِر سنة سبع وثمانين ومئة بالبصرة في خلافة هارون»(٨).

وقال تلميذه يحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ): «ومات مُعْتَمِر بن سُلَيْمان سنة سبع وثمانين في

---

(١) الأعلام للزِّركلي: ٢٦٥/٧.
(٢) تهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠.
(٣) رجال صحيح مسلم: ٢٧١/٢، وتاريخ الإسلام: ٤٠٨/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨، والعِبَر: ٢٣٠/١.
(٤) التاريخ الكبير للبخاري: ٤١٠/٩، والثقات: ٥٢٢/٧، ورجال صحيح البخاري: ٧٣٩/٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨.
(٥) رجال صحيح البخاري: ٧٤٠/٢، ورجال صحيح مسلم: ٢٧١/٢، وتاريخ الإسلام: ٤٠٨/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨.
(٦) إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٦/١١.
(٧) الطبقات لخليفة: ٢٢٥.
(٨) الطبقات الكبير: ٢٩٢/٩، وعنه في: تهذيب الكمال: ٢٥٤/٢٨، وإكمال تهذيب الكمال: ٢٨٤/١١.

المحرّم، ومات بِشْر بن المُفَضَّل بعده بشهرين»[١]، وقد ذكروا وفاة بِشْر في صفر[٢]، وقال البخاريّ: «قال لي مُحمَّدُ بنُ مَحْبوبٍ: مات (أي بِشْر) سَنةَ سَبعٍ وثمانينَ بعدَ شَهْرين، ومات مُعْتمِرٌ في المُحرَّم»[٣].

«وقال سعيد بن عيسى الكُرَيزيّ: مات مُعْتَمِر يوم قُتِل زَبَّان الطَّلِيقيّ، وكان النّاس يقولون: مات اليوم أَعْبدُ النّاس، وقُتِل[٤] أشطر النّاس»[٥].

«وقال ابن أبي خَيْثَمة: سمعتُ المثنّى بن مُعاذ يقول: مات مُعْتَمِرٌ قبلَ بِشْر بن المفَضَّل بأشهر، ومات بِشْر سنة سبع... وقال ابن أبي خَيْثَمة: سمعتُ يحيى يقول: مات مُعْتَمِرٌ قبل قَتْل يحيى بن جعفر سنة سبع وثمانين»[٦].

وأيًّا ما كان الأمر فإنهم لم يخرجوا في وفاته عن سنة (١٨٧هـ)؛ وعليه فما ذَكَره ابن حِبّان (ت ٣٥٤هـ) من أنه مات في المحرَّم سنة سبع أو ثمان وثمانين ومئة[٧]، فيمكن أن يُحمل على الشكّ والتردد أو التقريب؛ قياسًا على ما سبق في مولده؛ وبدليل أنه في كتاب آخر لم يذكر إلا أنه مات في المحرَّم سنة سبع وثمانين ومئة[٨].

وكان المُعْتَمِر مُتيقِّظًا[٩] حتى موته، حاضر العقل قويّ الذِّهن، وظلّ يُعلِّم العِلم، ويجلس للتحديث والرواية، ويتوافد عليه تلاميذه، حتى مع كبر سِنّه، فقد قال ابنُ مَعين (ت ٢٣٣هـ): «كُنّا عند مُعْتَمِر بن سُليمان قبل موته بسَنَة»[١٠].

رحم الله المُعْتَمِر بن سليمان، ورفع درجته في عِلِّيِّين، وجزاه خير الجزاء عن الإسلام والمسلمين.

---

(١) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري: ٢٣٧/٤.
(٢) إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٤/١١.
(٣) التاريخ الكبير: ٤٤٩/٢.
(٤) كتبت: وقيل، والصواب ما ذُكر.
(٥) تاريخ الإسلام: ٤٠٨/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٧٨/٨.
(٦) إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٤/١١.
(٧) الثقات: ٥٢٢/٧، وعنه في: إكمال تهذيب الكمال: ٢٨٤/١١، وتهذيب التهذيب: ٢٢٨/١٠.
(٨) مشاهير علماء الأمصار: ١٩١.
(٩) مشاهير علماء الأمصار: ١٩١.
(١٠) معرفة الرجال: ١٤٦/١، ١٥٧/٢.

المبحث الرابع

الروايات اللغوية للمعتمر بن سليمان

من الأمور البدهيّة في الدرس اللغوي الدلالي: أن تحديد معاني ألفاظ اللغة وبيان دلالات عباراتها؛ لا بُدّ أن يعتمد على روافد، ويتكئ على مصادر، ثم بعد ذلك يُعوَّل على وسيلة أو طريقة يتم التعبير بها عن المعنى المراد(١).

ومن روافد تحديد المعنى وبيانه: الرواية والنقل عن أئمة اللغة القدماء، الذين تجمَّعت حصيلتهم اللغوية مما تلقَّوه عن العرب الخُلَّص وسمعوه من الأعراب الفصحاء، وفي هذا يقول أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ): «وكلام العرب يُدَوَّن في الصحف من حيثُ يصحّ، إمَّا أن يُؤْخَذ عن إمامٍ ثقةٍ عرَفَ كلام العرب وشاهَدَهم، أو يُتلقَّى عن مُؤَدٍّ ثقةٍ يَروِي عن الثِّقات المقبولين»(٢)، «وكلامه هذا يتناول إثبات الكلام وبيان معانيه معًا – كما هو واضح – وهو يُعيدهما إلى المشاهدة، أي بالمعايشة»(٣).

ونحن هنا مع راوٍ من هؤلاء الرواة الأعلام، الذين عايشوا الأعراب القُحَاح الفِصَاح، وتلقَّوْا عنهم ألفاظ اللغة، وسمعوا منهم لهجاتها.. والمعتمر وإن لم يكن عربيّ الأصل، فقد صار عربيًّا بالمولد والمعايشة للعرب الخُلَّص والأعراب القُحاح، الذين وُلد بينهم والتقى بهم وعايشهم في بيئة اليمن والبصرة.. وغيرهما، فضلًا عن أنه كان من تابعي التابعين – وقد سبق بيان أهمية هذه المنزلة العالية والمكانة السامية في مكانته العلمية – ومن ثَمّ عايش الأعلام الثقات من اللغويين والفقهاء والمحدِّثين.. ورَوى عنهم.

وفيما يلي الروايات اللغوية الواردة عن المُعْتَمِر – وقد حصرتُها من كتب اللغة والمعاجم والغريب والتفسير والحديث.. وغيرها، سواء رواها المُعْتَمِر بن سليمان بنفسه أو رواها عن غيره من أئمة اللغة.. وغيرهم، والتي فيها إثبات لبعض ألفاظ اللغة، وشرح لمعانيها، وتوضيح لغامضها، وتبيين لمشكلها، وتعيين لقبائل الناطقين بها.. – مُصنَّفة وفق مستويات التحليل اللغوي:

---

(١) تنظر هذه الروافد والوسائل في: المعنى اللغوي، د. جبل: ٢١٧ – ٢٤٠.

(٢) تهذيب اللغة: ٢٧/١٣ – ٢٨ (وسط).

(٣) المعنى اللغوي، د. جبل: ٢١٧.

المطلب الأول:

الإبدال

وهو مصدر من الفعل (أَبْدَلَ) يدل على «جَعْل شيءٍ مكانَ شيءٍ آخَر»(١).

وفي الاصطلاح: جَعْلُ حَرْفٍ مكانَ حرفٍ آخَر أو حركةٍ مكانَ حركةٍ أُخرى، في كلمة واحدة، مع اتّحاد المعنى(٢).

بين التاء والطاء والضاد واللام:

جميع هذه الحروف من طرف اللسان، لكنّه مع التاء والطاء من مُقدَّمه، حيث يخرجان «بالتقاء طرف اللسان بمُقدَّم الحنك بين أصول الثنايا العليا وحافة النِّطَع»(٣)، ويشتركان في بعض الصفات، فهما صوتان شديدان مُصْمتان، غير أن التاء صوتٌ مَهموس مُسْتفِل مُنفتح مُرَقَّق، والطاء صوتٌ مجهور (والطاء الحديثة مهموسة) مُسْتعلٍ مُطْبق مُفخَّم مُقلقَل إذا سكن(٤).

وأما الضاد فمن طرف اللسان مع جانبَيْه؛ إذ «تخرج من حافتي اللسان – أو أحدهما – وبين ما يحاذيهما من الأضراس العليا، مع تقعُّر وسط اللسان والتقاء طرفه بأعلى لثة الثنايا العليا، وخروج الهواء من الشِّدْقَين أو أحدهما»(٥)، وهي صوتٌ مَجهورٌ رِخْو مُسْتعلٍ مُطْبق مُصْمت مستطيل.

وأما اللام فتخرج «بامتداد طرف اللسان حتى يلتقي بأعلى لثة الثنايا العُليا عند حافة الغار، ويخرج صوتها زامرًا من جانبي اللسان»(٦)، وهي صوتٌ مَجهورٌ رِخْو (وهو شديد عند سيبويه، وعند غيره متوسط بين الشّدَّة والرَّخاوة)(٧) مُسْتفِل مُنفتح مُذْلق مستطيل.

وفيما يلي ما ورد عن المُعْتَمِر فيما يتعلّق بالإبدال بين هذه الحروف:

رَوى تلميذُ المُعْتَمِر، أبو بكر بن أبي شَيْبة (ت ٢٣٥هـ) عنه، فقال: «حَدَّثنا مُعتَمِرٌ، عن لَيْثٍ، عن مُجاهِدٍ، والحَكَمِ، قالَا: إِذَا كَانَ عِنْدَ الطِّرَادِ، وعِنْدَ سَلِّ السُّيوفِ، أَجْزَأَ الرَّجُلَ أَنْ تَكُونَ

---

(١) لسان العرب: ٤٨/١١ (بدل).
(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني: ٢، ومن قضايا فقه اللسان: ٣٦، ١٣٨، ١٣٩.
(٣) أصوات اللغة العربية د. جبل: ٢١٦، وينظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، والمقتضب: ٣٢٩/١.
(٤) خصائص لهجتي تميم وقريش: ١١٦.
(٥) أصوات اللغة العربية د. جبل: ١٩٤، وينظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، والمقتضب: ٣٢٩/١.
(٦) أصوات اللغة العربية د. جبل: ٢٠٧، وينظر: المقتضب: ٣٢٩/١، ٣٤٨.
(٧) الكتاب: ٤٣٥/٤، والأصوات اللغوية ٦٤، وأصوات اللغة العربية د. جبل: ٢٠٧.

صَلاتُهُ تَكْبيرًا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تَكْبِيرَةٌ وَاحِدَةٌ أَجْزَأَتْهُ أَيْنَمَا كَانَ وَجْهُهُ»(١).

وقد وردت هذه الرواية عند أبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، عن إسحاق بن الفَرَج، فقال: «وقال ابن الفرج: قال الفرّاء: يُقال: أضجعتُه فاضْطَجَع، قال: وبعضهم يقول: فَالْطَجَع، بإظهار اللام، وهو نادر، قال: وربّما أبدلوا اللام ضادًا كما أبدلوا الضّاد لامًا، قال بعضهم: اَلطِّرادُ(٢) واضْطِرادُ، لِطِرادِ الخَيْل، قال: ورَوى إسحاق، عن المُعْتَمِر بن سليمان، عن لَيثٍ، عن مجاهدٍ والحَكَم، قالَا: إذا كان عند اضْطِراد، وعند ظِلِّ السُّيوفِ، أَجْزَى الرجلَ أن تكون صلاتُه تكبيرًا. قال: وفسَّره إسحاق(٣): الطِّراد»(٤).

تعقيب:

أولا: وقع إبدال بين التاء والطاء، والضاد واللام في كلمة: اضْطَجَعَ، على وزن (افْتَعَلَ) من ضَجَعَ، قال الجوهري: «وفى افْتَعَلَ منه لغتان: من العرب مَنْ يَقْلِبُ التاء طاءً ثم يُظْهِرُ فيقول: اضْطَجَعَ، ومنهم من يُدغم فيقول: اضَّجَعَ فيُظْهِرُ الأصليَّ، ولا يُقال اطَّجَعَ؛ لأنهم لا يُدْغمون الضاد في الطاء، وقال المازني: بعض العرب يقول: الْطَجَعَ، ويَكْرَهُ الجمعَ بين حرفَيْن مُطْبَقَيْن، ويُبْدِلُ مكانَ الضادِ أَقْربَ الحروف إليها وهى اللام»(٥).

وهذا المثال مما استأنس به برجشتراسر على قرب النطق بينهما، فقال: «ومما يدل على أن الضاد كانت في نطقها قريبة من اللام، أن الزمخشريّ ذكر في كتاب المفصَّل أن بعض العرب، كانت تقول: الْطَجَعَ، بدل: اضْطَجَعَ»(٦).

وعلى هذه اللهجة جاء الرَّجَز الذائع الشائع في كتب النحو واللغة، لمنظور بن حبَّة الأسدي(٧):

لَمَّـــا رَأَى أَنْ لَا دَعَـــهْ وَلَا شِـــبَعْ مَـــالَ إِلَـــى أَرْطَـــاةِ حِقْـــفٍ فَـــالْطَجَعْ

---

(١) المُصنَّف: ٣٩٩/٥، برقم (٨٣٤٦).

(٢) ضبطت: الْطراد، بسكون اللام، والصواب ما ذُكر.

(٣) وضع المحقق قبلها كلمة: ابن، استدراكًا من اللسان، والصواب حذفها؛ لأن الكلام لإسحاق بن الفرج، وهو راوي الحديث هنا.

(٤) تهذيب اللغة: ٣٣٤/١ – ٣٣٥ (ضجع)، والحديث كذلك في: النهاية: ٨٧/٣ – ٨٨.

(٥) تاج اللغة: ١٢٤٨/٣ (ضجع).

(٦) التطور النحوي للغة العربية: ١٩.

(٧) له في وصف ذئب يطارد فريسة، في: المقاصد النحوية: ٢١١١/٤، وبلا نسبة في: المحكم: ٢٩٢/١، ولسان العرب: ٢١٩/٨، وتاج العروس: ٣٩٩/٢١ (ضجع).

ولكونه من بني أسد؛ فيحتمل أن تكون هذه لهجتهم، وأنهم الذين كانوا يكرهون الجمع بين الحرفَيْن المطبَقَيْن: الضاد والطاء، فأبدلوا الضاد بأقرب الحروف إليها مخرجًا وصفة ونطقًا، وهي اللام؛ التي إذا فُخِّمتْ صارتْ أَشْبه الحروف بالضاد، مع خِفّة اللام في النطق، وما زال لهذه اللهجة صداها عند أهل حضرموت، إذ ينطقون الضاد لامًا مُطبقة، كما قال برجشتراسر: «غير أنّ للضاد نطقًا قريبًا منه جدًّا عند أهل حضرموت، وهو كاللام المطبقة. ويظهر أن الأندلسيين كانوا ينطقون الضاد مثل ذلك؛ ولذلك استبدلها الأسبان بالـ (Ld) في الكلمات العربية المستعارة في لغتهم؛ مثال ذلك أن كلمة: القاضي، صارت في الأسبانية: alcalde»[١].

ثانيًا: وقع إبدال بين اللام والضاد في كلمة: اَلطِّرَاد، حيث إنها مصدر من الفعل: طَارَدَ يُطارِد طِرَادًا، كحَاسَبَ يُحاسِبُ حِسابًا، وطِرَاد الخيل: عَدْوُها وتتابُعها، ثم دخلت عليها (اَلْ) التعريفية، ولامها هنا شمسيّة، ثمّ أُبدلت هذه اللام ضادًا فصارت: اَضْطِرادُ.

ثالثًا: عالج ابن الأثير كلمة: اَلطِّرَاد، على أنها على وزن: الِافْتِعَال، فقال تعقيبًا على الحديث السابق: «الِاضْطِرَادُ هو الِاطِّراد، وهو افتعال، من طِرَاد الخيل: وهو عَدْوُها وتَتابُعُها، فقُلِبتْ تاءُ الِافْتِعالِ طاءً، ثمّ قُلِبتْ الطاءُ الأصلية ضادًا»[٢].

ثم تأثَّر به ابن منظور، فألحق كلامه هذا بكلام أبي منصور الأزهري، فقال: «قال الأزهريّ: وربّما أبدلوا اللامَ ضادًا كما أبدلوا الضّادَ لامًا، قال بعضهم: اَلطِّرادُ واضْطِرادُ[٣]، لِطِرادِ الخَيْل، وفي الحديث عن مجاهد أنه قال: إذا كان عند اضْطِراد الخيلِ، وعند سَلِّ السُّيوفِ، أَجْزَأَ الرجلَ أن تكون صلاتُه تكبيرًا؛ فسَّره ابن إسحاق[٤]: الْطِرَاد[٥]، بإظهار اللّام، وهو افْتِعالٌ مِنْ طِرادِ الخَيْلِ، وهو عَدْوُها وتَتَابُعُها، فقُلِبتْ تاءُ الِافْتِعالِ طاءً، ثمّ قُلِبتْ الطاءُ الأصلية ضادًا»[٦].

أقول: والصواب ما ذُكر في (ثانيًا) من أنّ: الطِّراد، مصدر للفعل: طَارَدَ؛ لثلاثة أمور: **الأول:** لأن الكلمة سِيقت في كلام الأزهريّ؛ كمِثال على إبدال الضاد من اللام، على عكس ما ورد

(١) التطور النحوي للغة العربية: ١٩.
(٢) النهاية: ٨٨/٣.
(٣) ضبطتا هكذا: الْطِرادٌ واضْطِرادٌ، والصواب ما ذُكر.
(٤) الصواب حذف كلمة: ابن، كما سبق.
(٥) هكذا، والصواب: الطِّراد.
(٦) لسان العرب: ٢١٩/٨ (ضجع)، وينظر: النهاية: ٨٨/٣.

في كلمة: الْطَجَعَ، التي أُبدلت فيها اللام من الضاد. **الثاني:** أن كلام ابن الأثير ومن بعده ابن منظور، لم يرد فيه كلام عن إبدال الضاد من اللام. **الثالث:** قول ابن منظور: بإظهار اللام، يُناقض سياق الكلام؛ لأن: الِافْتِعَال، من طَرَدَ، يكون: اِطْتِرَاد، فتُقلب التاء طاءً، فتصير: اِطْطِرَاد، ثم تُقلب الطاء الأصلية ضادًا، فتصير: اِضْطِرَادٌ.

فأين اللامُ التي ينبغي إظهارها؟! ثُمّ لو افترضنا أن هذه الضاد قُلبت لامًا، فصارت: اِلْطِرَادٌ؛ لأصبح الكلام عن إبدال اللام من الضاد وليس العكس، على ما ساقه الأزهريّ في كلامه. والله أعلم.

المطلب الثاني

الاشتقاق من اسم العَيْن[١]

الاشتقاق: افتعال من تركيب (شقق)، يدل على الاقتطاع والأخذ، يُقال: «الاشْتِقاق: أَخْذُ شِقِّ الشَّيءِ وهو نِصْفُه، واشْتَقَّ الطريقُ في الفَلاة: إذا مَضَى فيها»[٢]، فهو يخترقها ويقطعها نافذًا إلى عمقها.

واصطلاحًا: عرَّفه شيخنا الدكتور محمد جبل، رحمه الله، بأنه: «استحداث كلمة، أخذًا من كلمة أخرى، للتعبير بها عن معنًى جديدٍ يُناسب المعنى الحَرفيَّ (المعجمي) للكلمة المأخوذ منها، أو عن معنًى قالَبيٍّ (صِيغيٍّ) جديد للمعنى الحَرفيّ، مع التماثل بين الكلمتين في أحرفهما الأصلية، وترتيبها فيهما»[٣].

وبالبحث في أصل المشتقات اللغوية، وُجد أن «بعض اللغويين القدماء قد صرَّح بأن أسماء الأعيان هي الأصول التي يُشتَقُّ منها»[٤]، من ذلك قول ابن جني: «... المصدر مُشْتَقّ من الجَوْهر؛ كالنّبات من النَّبْت، وكالاستحجار من الحَجَر، وكلاهما اسم»[٥]، أي اسم عَيْن.

---

(١) اسم العَيْن: هو ما يُطلق على الجَوْهر المحسوس والشيء المادّي الذي له حِرْم (جسم) كالذَّهب والفِضّة والحَجَر والشَّجر.. قال الجرجاني: «وهو الدالّ على معنى يقوم بذاته، كزيد وعمرو». التعريفات: ١٩.

(٢) تاج العروس: ٥٢٢/٢٥، ٥٢٤ (شقق).

(٣) علم الاشتقاق: ١٠، وما بين الأهلة من كلام شيخنا الدكتور الموافي: من قضايا فقه اللسان: ٨ – ٩.

(٤) من قضايا فقه اللسان: ١٤ (بتصرف).

(٥) الخصائص: ٣٤/٢.

وأسماء الأعيان، وهي «أسماء لمسميات ماديّة أو حسِّيّة، تُقْصد في هذا الاشتقاق بذواتها، لا بصفتها ولا بخصائصها: اتخاذًا لها، أو تعبيرًا عن وجودها، أو استعمالها، أو التحوُّل إليها، أو الإصابة بها، أو إصابتها هي.. وما إلي ذلك. كما يُقال من الإبِل: أَبَّلَ الرَّجل – بالتضعيف – بمعني كَثُرَتْ إبِلُه، وتَأَبَّل الرَّجل: اتَّخذَ الإبلَ أي اقْتَناها ...»(١).

وقد رُوي عن المُعْتَمِر رواية تتعلق بالاشتقاق من اسم العَيْن، وهي:

قال أبو منصور الأزهري: «أبو نصر (الباهليّ)، عن الأصمعيّ، عن مُعتَمِر بن سُليمان، قال: رَأَيْت رجلًا من أهل عُمَان، ومَعَهُ أَبٌ لَهُ كَبِير يمشي، فقلتُ له: احْمِلْه، فقال: لا يَأْتَبِلُ، أي لا يَثْبُتُ على الإبل»(٢).

تعقيب:

أولا: رَوى ابنُ دُرَيد هذه الرواية، لكنها عن أبي عَمرو، فقال: «ورجل لا يَأْتَبِلُ، أي لا يَثبُتُ على الإبِل، قال الأصمعيّ: قال أبو عَمْرو بن العَلَاء: رَأَيْتُ عُمانيًّا رَاكِبًا وأَبوهُ يمشي، فقلتُ له: أَتَركبُ وأَبُوك يمشي؟! فقال: إنَّه لا يَأْتَبِلُ، أي لا يَثبُتُ على الإبِل»(٣).

وهي كذلك عند الخطّابيّ، ولعلّه نقلها عن ابن دُريد من غير أن يُصرّح بهذا، لكنها عند الخطابيّ بلفظ الحكاية ولم يُعيِّن قبيلة الرجل، قال: «وحكى الأصمعيُّ، عن أبي عَمْرو بن العَلَاء: رَأَيْتُ رجلًا راكِبًا...»(٤).

وفي هذا أحد احتمالين: أولهما: أن تكون الرواية للمعتمر لأمرين: **الأول:** أن يكون وقع سَهْو عند ابن دُرَيْد حيث إنه أَمْلى معجمه ثلاث مرات من حِفظه، ومن ثَمّ رُبّما خانته الذاكرة أو خَلَّط في هذا – أعاذنا الله من ذلك – قال ياقوت الحمويّ: «كان ابن دُرَيد قد أملى «الجَمْهرة» في فارس، ثم أملاها بالبصرة، وببغداد، من حِفظه، قال: فلذلك قَلَّما تتفق النُّسخ وتراها كثيرة الزيادة والنقصان»(٥)، يُضاف إلى هذا أن بعض اللغويين لم يُوثّق ابن دُرَيد في روايته(٦).

---

(١) علم الاشتقاق، د. جبل: ٤٩.
(٢) تهذيب اللغة: ٣٨٨/١٥ (وبل)، وعنه في: لسان العرب: ٤/١١، وتاج العروس: ٤٢٠/٢٧ (أبل).
(٣) جمهرة اللغة: ١٠٢٧/٢ (أبل).
(٤) غريب الحديث له: ٦٦١/١.
(٥) معجم الأدباء: ٢٤٩٢/٦.
(٦) ينظر: السابق ذاته، وقد أجاب شيخنا الدكتور الموافي عن هذا الطعن في كتابه: من قضايا المعجم العربي: ١٠٩ وما بعدها.

الأمر الثاني: أن الأزهري كان حريصًا جدًّا على توثيق نصوصه ورواياته اللغوية؛ ومن ثَمّ أطال في مقدمته الحديث عن ذلك وبيان مَن اعتمد عليهم ونقل عنهم؛ حتى لا يقع فيما أَخذَه على غيره وانتقده فيه.

فضلًا عن أنه ورد في مقدمته ما يشير إلى أنه كان في نقوله عن أبي نصر الباهلي (ت ٢٣١هـ) ينقل من كتابه، مما يزيد في التثبُّت من الرواية عنه، فقال وهو يتحدَّث عن الأصمعيّ: «ومن رُوَاته أبو حاتم السِّجِستانيّ، وأبو نصر البَاهِليّ صاحبُ كتاب: المعاني»(١). كما أنّ أبا نصر يُعرَف بأنه صاحب الأصمعيّ وغلامه، وهو من أوثق الناس في النقل عنه، وفي هذا يقول الأصمعي: «ليس يَصدُق عليَّ إنسان إلّا أبو نصر»(٢).

يُضاف إلى هذا: أن الأزهري – في الباب الذي عَقَدَه للأئمة الذين اعتمد عليهم في جمع كتابه – ذَكَر في أولهم أبا عَمْرو(٣)، فلو كانت الرواية عنه لَنَصَّ على ذلك.

ثاني الاحتمالين: أن تكون هذه الرواية التي معنا، قد تكرَّرت مع المعتمر، كما كانت مِن قبله مع أبي عَمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)؛ إذ قد أفادني شيخنا الدكتور الموافي، بأن أبا عمرو قد دخل اليمن(٤) وتَنقَّل في مُدنها والتقى بالأعراب؛ ولعلّ سفره إلى اليمن فارًّا من الحَجَّاج أطلعه على كثير من لهجاتها. يضاف إلى ذلك أنه كان أعلم الناس بالعربية والقرآن وأيام العرب ونوادرهم وأشعارهم(٥).

ثانيًا: اشتقَّ الأعرابيُّ العُمَانيّ فِعلًا صريحًا مطّردًا (قياسيًّا) من (الإبل) على وزن (يَفْتَعِل) ليدل على عدم الثُّبوت عليها عند ركوبها، بصرف النظر عن المعنى الاشتقاقي لاسم الإبل ذاته.

وقد ورد هذا اللفظ المُشتَقّ ومعناه بنصّه، عند الفارابيّ (ت ٣٥٠هـ) في باب الافتعال فقال: «فلانٌ لا يَأْتَبِلُ، أي لا يَثْبُتُ على الإبل»(٦)؛ فلعلّه اطّلع على هذه الرواية، لكنه في معجمه لا يُعنى بذكر الأسانيد والرواة.

---

(١) تهذيب اللغة: ١٤/١، وينظر: ٢٢.
(٢) إنباه الرواة: ١٨٦/٤.
(٣) تهذيب اللغة: ٨/١.
(٤) معجم الأدباء: ١٣١٧/٣.
(٥) ينظر: تهذيب اللغة: ٨/١، ومعجم الأدباء: ١٣١٧/٣، ١٣٢١.
(٦) ديوان الأدب: ٢٣٣/٤، وكذلك في: معجم مقاييس اللغة: ٤٠/١، وتاج اللغة: ١٦١٩/٤ (أبل).

المطلب الثالث

التصاقُب

وهو مصدر من الفعل (تَصَاقَبَ)، يدل على التقارب، فـ«الصّاقِبُ: القَرِيب، والرَّجُلان يَتَصاقَبان في المحلّة، إذا تَقَارَبَا»(١).

واصطلاحًا: تقارُبُ أو اتحادُ مخارجِ حروفِ جذورِ الألفاظِ لِتقارُبِ معانيها، مع مراعاة تَناظُر الحروف في مواقعها وترتيبها.

وهذا التعريف مستفاد من التحليل الذي قام به أستاذَاي الدكتور الموافي والدكتور عبد الكريم جبل(٢) لعنوان الباب الذي عقده لذلك ابن جنّي (باب في تَصاقُبِ الألفاظِ لتصاقُب المعاني)(٣)، وللأمثلة التي ساقها فيه.

وبناء عليه؛ «فإذا صاقب حرفٌ في كلمةٍ مناظِرَه في كلمة أخرى، واتفقت الكلمتان في باقي الحروف، كانت الكلمتان متصاقبتين في المعنى، لا متحدتين فيه، وكذلك قد يقع التصاقب في حرفين، وربما في أصول الكلمة الثلاثة»(٤).

ومن ثَمّ قال شيخنا الدكتور محمد جبل: «وأما التصاقب فهو دائمًا موجود – بصورةٍ ما – بين الكلمتين ما دامتا لم تختلفا إلّا في حرف واحد، ولكن إذا تقارب الثالث أيضًا تَمّ التصاقب»(٥).

وفيما يلي ما ورد عن المُعْتَمِر من الروايات مما يندرج تحت هذه الظاهرة:

حَمِئَة وحَامِيَة:

روى عبد الرَّزّاق (ت ٢١١هـ) عن شيخه المُعْتَمِر، فقال: «أرنا ابنُ التَّيْميّ، قال: أخبرَني خَليلُ بنُ أحمد، قال: أخبرَني عُثمانُ بنُ أَبِي حاضِرٍ، قال لي ابنُ عبّاسٍ: لو رَأيتَ إليَّ وإلى مُعاوِيَةَ، وقَرأْتُ: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦] فقال: ﴿حَامِيَةٍ﴾، فدخلَ كَعْبٌ، فسَأَلَهُ، فقال: أنتم أَعْلَمُ بالعربيَّة مِنّي، ولكنَّها تَغْرُبُ في عينٍ سَوْداءَ، أو قال: في حَمَأَةٍ، لا أَدْرِي أَيَّ ذلك قال خَليلٌ– الذي شَكَّ ...»(٦).

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ٢٩٦/٣ (صقب).
(٢) من قضايا فقه اللسان: ١٢٧، ١٣٣ – ١٣٨، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ٦ – ٨.
(٣) الخصائص: ١٤٥/٢.
(٤) من قضايا فقه اللسان: ١٢٨ – ١٢٩.
(٥) أصوات اللغة العربية: ٢٢٧.
(٦) تفسير عبد الرَّزّاق: ٣٤٤/٢ – ٣٤٥، برقم (١٧١٢).

ثم رَوى عبدُ الرَّزَّاق عنه رواية أخرى بعدها، من طريق آخر، فقال: «أَخْبرَني ابنُ التَّيْميّ، عن أبيه، أَنَّ مُعاوِيَةَ قرأَ: ﴿فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ﴾، وقرأَ ابنُ عبّاسٍ: ﴿حَمِئَةٍ﴾، وسُئِلَ عنها ابنُ عُمرَ فقال: ﴿حَامِيَةٍ﴾، فسَأَلَ عنها (كَعْبًا)، فقال: إنَّها تَغْرُبُ في ماءٍ وطِينٍ، فقال ابنُ عبّاسٍ: إنَّا نحنُ أَعْلَمُ»(١).

تعقيب:

أولا: رواية المُعْتَمِر من أقدم الروايات في ذِكْر قصة هاتين القراءتين، وقد رواها عبد الرَّزّاق عن شيخه بطريقين.

وقد وردت هذه القصة عند عبد الرَّزّاق وسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ).. وغيرهما – مِن بَعدهما – بطُرق وروايات أخرى(٢). ومنها يظهر أن أشخاص القصة هم: ابن عبّاس ومعاوية وعبد الله بن عُمر أو عبد الله بن عَمرو بن العاص وكعب الأحبار(٣).

ثانيًا: يلاحظ أن هذه الروايات تنقل لنا صورة من صور استيثاق الصحابة من قراءاتهم؛ إذ كلٌّ تلقّاها من فم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، فابن عبّاس(٤) يقرأ: حَمِئَة – من غير ألف بعد الحاء، وبالهمزة بعد الميم – وهي قراءة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ وأُبَيّ بن كعب.. وغيره من الصحابة(٥)، ومن القُرَّاء العشرة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حفص ويعقوب(٦).

وأما معاوية(٧) فيقرأ: حَامِيَة – بألف بعد الحاء، وياء بعد الميم – وهي قراءة ابن مسعود وابن الزُّبير.. وغيرهما من الصحابة(٨)، ومن القُرَّاء العشرة: ابن عامر وعاصم من رواية أبي بكر

---

(١) تفسير عبد الرَّزّاق: ٣٤٥/٢، برقم (١٧١٤)، وما بين الهلالين كتب (كعب)، والصواب ما ذُكر.

(٢) ينظر: تفسير عبد الرَّزّاق: ٣٤٤/٢ – ٣٤٥، بأرقام (١٧٠٨ – ١٧١٤)، وسنن سعيد بن منصور: ١٩٢/٦ – ١٩٩، بأرقام (١٣٥٥ – ١٣٥٨)، ومعاني القرآن للنحاس: ٢٨٦/٤، والكشف والبيان: ٢٥٥/١٧ – ٢٥٦، والدر المصون: ٥٤١/٧.

(٣) ينظر: معجم قراءات الصحابة: ٥١٢.

(٤) وله كذلك في: معاني القرآن للفراء: ١٥٨/٨، ومعاني القرآن للنحاس: ٢٨٦/٤، وتهذيب اللغة: ٢٧٦/٥ (حمأ)، والكشف والبيان: ٢٥٣/١٧ – ٢٥٤..

(٥) ينظر: معجم قراءات الصحابة: ٥١٠ – ٥١١.

(٦) السبعة: ٣٩٨، والنشر: ٣١٤/٢.

(٧) وله كذلك في: معاني القرآن للنحاس: ٢٨٦/٤، والمحرر الوجيز: ٤٣٨/٦ – ٤٣٩، وتفسير البحر المحيط: ١٥١/٦، والدر المصون: ٥٤١/٧..

(٨) ينظر: معجم قراءات الصحابة: ٥١١ – ٥١٢.

وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف[١].

ومن ثَمّ قال الطبريّ (ت ٣١٠هـ): «والصوابُ من القول في ذلك عندي أن يقال: إنهما قراءتان مَعْروفَتان مُسْتَفيضَتان في قرأةِ الأمصارِ، ولكلِّ واحدةٍ منهما وجهٌ صحيحٌ ومعنًى مفهومٌ، وكلا وجهَيْه غيرُ مُفْسِدٍ أحدُهما صاحبَه؛ وذلك أنَّه جائزٌ أن تكونَ الشمسُ تغرُبُ في عينٍ حارَّةٍ ذاتِ حَمْأَةٍ وطينٍ، فيكونُ القارئُ: ﴿فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ﴾، واصفَها بصفَتِها التي هي لها، وهى الحرارةُ؛ ويكونُ القارئُ: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾، وَاصِفَها بصفتها التي هي بها، وهى أنها ذاتُ حَمْأَةٍ وطينٍ»[٢].

ثالثًا: تحقق في اللفظين (حَمِئَة وحَامِيَة) شرط التصاقب، فاتحدا في الفاء والعين وتقاربا في اللام[٣]، وإن اختلفا في الصيغة؛ إذ إنه لا يُشترط «الاتفاق في ا لصيغة الصرفية، بل يكفي التناظر في الجذور»[٤].

ووجه التصاقب: دلالةُ كلٍّ على نوع من الحِدَّة.

ففي حَمَأَ: «حِدّةٌ ما تخالط عُمْقَ الشيء»[٥]، ومنه: الحَمَأُ والحَمْأَة: طينُ البئرِ الأسودُ المُنْتِن، يقال: حَمِئَ الماءُ (كَفَرِح): خالَطَتْه الحَمْأَة فكَدِرَ وتغيَّرت رائحتُه، وحَمِئَت البئْرُ: إذا صَارَتْ فيها الحَمْأَة وكَثُرَتْ[٦]، قال تعالى: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦]، «فُسِّرت بذات الطين، وقُرئت: حامِيَة... ويمكن تفسير الحَمِئة بالحامِيَة كما في قولهم: حَمِئْتُ عليه أي غَضِبْتُ، أي عَيْن ذات حِدّة يَتَصوَّرُها مَن يراها. ويُقَرِّب ذلك أن ضوءَ الشمس وأشعَّتَها الحمراء تنعكس في ماء المحيط عند غروبها فتكون في رَأي الواقف على شاطئه في تلك الساعة كنارٍ عَظيمة»[٧].

---

(١) السبعة: ٣٩٨، والنشر: ٣١٤/٢.

(٢) تفسيره: ٣٧٧/١٥ – ٣٧٨، وينظر: المحرر الوجيز: ٤٤٠/٦، والكشاف: ٦١١/٣ – ٦١٢، وتفسير البحر المحيط: ١٥١/٦.

(٣) والتقارب في أن مخرج الهمزة – كما قال الخليل – «من أقصى الحَلْق مَهْتُوتة مضغوطة فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحُروفِ الصّحاح»، العين: ٥٢/١، فالياء من الحروف التي إذا أراد العربُ التخفيف من ثقل الهمزة وتحقيقها، حوَّلوها إليها. كما أنهما صوتان مَجهوران مُنفتِحان مُستفِلان. أصوات اللغة العربية. د. جبل: ١٣٤، ١٧٦.

(٤) من قضايا فقه اللسان: ١٣٦.

(٥) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ٣٢٧/١.

(٦) تاج العروس: ٢٠٠/١، ٢٠١ (حمأ).

(٧) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ٣٢٧/١.

وفي حَمِي: «حِدَّة بالغة في الشيء تمنع الاقتراب منه»[١]، ومنه قولهم: حَمِيَتِ الشّمسُ والنّارُ (كرَضِيَ): اشْتَدَّ حَرُّهما، قال تعالى: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: ١١]، وحَمَى المريضَ مَا يَضُرُّهُ (كرَمَى): مَنَعَهُ إيَّاهُ، والحَمِيُّ (كغَنِيّ): المريضُ المَمْنوعُ ممَّا يضُرُّهُ مِن الطَّعامِ والشَّرابِ[٢].

يُسَيِّرُكُم ويَنْشُرُكُم:

روى يحيى بن مَعِين تلميذُ المُعْتَمِر عنه، فقال: «حَدَّثنا مُعْتَمِر بن سُليمان قال: سمعتُ عاصِمًا عن أبي العاليَة قال: كان يَقْرَأ: ﴿هُوَ الَّذِي يَنْشُرُكُمْ[٣] فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]، قال: وهي في مُصحف أَبي شَيْخ: ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾، قال أبو الفضل: أبو شَيْخ هذا هو أبو شَيْخ الهُنَائِي، ولم يَقُلْهُ يحيى، ولكنه عندي كَذَا»[٤].

تعقيب:

أولا: لم أجد رواية المُعْتَمِر هذه عند أحد غير تلميذه ابن مَعِين.

ثانيًا: ضَبطَ المحقِّقُ القراءة هكذا: يُنَشِّرُكُم، بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين بالكسر، وليست هذه قراءة أبي العالية، كما سيأتي، وإنما هي قراءة بعض الشاميّين، قال أبو حيان: «وقرأ بعض الشاميين: يُنَشِّركم، بالتشديد للتكثير من النَّشْر، الذي هو مطاوعة الانتشار»[٥].

ثالثًا: سمع المُعْتَمِر قراءة: يَنْشُرُكُمْ، بفتح الياء وسكون النون وضم الشين، من شيخه عاصم بن سُليمان الأَحْول (ت ١٤٣هـ)، عن أبي العالية رُفَيع بن مِهْران الرِّياحي (ت ٩٨هـ)[٦]، وهي قراءة زيد بن ثابت.. وغيره من الصحابة[٧]، ومن القُرّاء العشرة ابن عامر وأبو جعفر المدنيّ[٨]، «وكذلك هي في مصاحف أهل الشام وغيرها»[٩].

وقراءة: يُسَيِّرُكُمْ، بضم ياء المضارعة وفتح السين وبالياء المشدَّدة بالكسر، في مُصحف أبي

---

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ٣٢٦/١.
(٢) تاج العروس: ٤٧٧/٣٧، ٤٧٩ (حمي).
(٣) ضبطها المحقق: يُنَشِّرُكُم، والصواب ما ذُكر كما سيأتي في التعقيب.
(٤) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري: ١٥٧/٤.
(٥) تفسير البحر المحيط: ١٤١/٥، وكذلك في: الدر المصون: ١٦٨/٦.
(٦) وهي لأبي العالية كذلك في المحرر الوجيز: ١٦٩/٥، وتفسير البحر المحيط: ١٤١/٥.
(٧) معجم قراءات الصحابة: ٣٥١.
(٨) الكشف والبيان: ١٩١/١٤، والنشر: ٢٨٢/٢.
(٩) النشر: ٢٨٢/٢، وينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني: ١٠٨، ١١٥.

شَيْخ الهُنَائِي (ت بعد ١٠٠هـ)[١]، كما في الرواية هنا، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، وهي كذلك في مصاحفهم[٢]. فالقراءتان من القراءات المتواترة، وهي لا تخالف رسم المصحف.

رابعًا: أما عن معنى القراءتين، فقراءة: يُسَيِّرُكُمْ، من التَّسْيِير، وقراءة: يَنْشُرُكُمْ، من النَّشْر، قال الطبري: «وقَرَأَ ذلك أبو جعفرٍ القارئُ: ﴿هوَ الَّذِى يَنْشُرُكُمْ﴾ من النَّشْر، وذلك البسطُ، مِن قول القائلِ: نَشَرْت الثوبَ، وذلك بَسْطُه ونَشْرُه مِن طَيِّهِ، فَوَجَّهَ أبو جعفرٍ معنى ذلك إلى أن اللهَ يبعثُ عبادَه، فيَبْسُطُهم بَرًّا وبحرًا، وهو قريبُ المعنى مِن التَّسْيير»[٣]، «أي: يُهيِّئ لكم أسبابَ السَّيرِ طلبًا للمعاشِ، ويهديكم إلى ذلك، ويُيَسِّرُ لكم ذلك بالدَّوابِّ وغيرها»[٤].

خامسًا: تحقَّقَ في اللفظين (يُسَيِّرُكُم ويَنْشُرُكُم) شرط التصاقب، فاتحدا في اللام وتقاربا في الفاء والعين؛ حيث إنّ السين والنون متقاربان، فالسين من أَسَلة اللسان (مُسْتَدَقّ طرفه)، وتمتد حتى تقترب من صفحتَيِ الثنيَّتَيْن العُلْيَيْن، والنون من طرف اللسان مع أعلى لثة الثنايا العُليا، وهما صوتان رخوان مُستَفِلان مُنفتِحان[٥].

والياء والشين من مخرج واحد وهو وسط اللسان، ولطرفه مع حافة مُقدَّمه مدخل في إخراج صوتيهما، ويشتركان في أكثر الصفات، فهما صوتان رخوان مُستَفِلان مُنفتِحان مُصمَتان[٦].

ووجه التصاقب: دلالةُ كلٍّ على نوع من الامتداد.

ففي سَيَر: «امتداد طولي مُطّرد مع دِقّة ما»[٧]، ومنه: سارَ القَومُ: إذا امتدّ بهم السَّيْرُ في جِهَة تَوَجَّهُوا لَهَا، والسَّيّارَةُ: القافِلةُ أو القَوْمُ يَسِيرُون.. فالانتقال من مكان إلى مكان امتداد وانتشار من هذا إلى ذاك[٨].

وفي نَشَر: امتداد في تفرُّق ببسط، ومنه: نَشَرْتُ الثوبَ: بَسطْتُه، ونَشَرَ الخشبةَ: نَحَتَها، ونَشَرَتِ الأرضُ: أَصَابَها الربيعُ فأنبَتَتْ، والنَّشْرُ: الرِّيح الطَّيِّبةُ.. ففي جميعها امتداد وانتشار في تفريق[٩].

---

(١) وكذلك في: المحرر الوجيز: ١٦٩/٥.
(٢) النشر: ٢٨٢/٢، وينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني: ١٠٨.
(٣) تفسيره: ١٤٧/١٢.
(٤) التيسير في التفسير: ٤١/٨.
(٥) الكتاب: ٤٣٣/٤، وأصوات اللغة العربية د. جبل: ١٩٠ – ١٩١، ٢١٢.
(٦) الكتاب: ٤٣٣/٤، وأصوات اللغة العربية د. جبل: ١٧٦، ١٨٩.
(٧) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ٦٤٣/١.
(٨) تاج العروس: ١١٥/١٢، ١١٩، والمعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ٦٤٣/١.
(٩) تاج العروس: ٢١٤/١٤، ٢١٦، ٢١٧، والمعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ٦٣٥/٢.

المطلب الرابع

التَّـرادُف

وهو مصدر من الفعل (تَرادَفَ)، يدل على التتابع والتوالي، قال ابن دَرَسْتَوَيْه: «وكلُّ شيءٍ يَتْبع شيئًا فهو رِدْفُه، وإذا تتابع القومُ بعضهم خلف بعض قلت: قد تَرادَفوا تَرادُفًا... وأَرْدافُ النُّجوم: ما يَتْلوها من النجوم»(١).

وفي الاصطلاح: «هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحدٍ باعتبار واحد»(٢).

وقد رُوي عن المُعْتَمِر بعض الروايات اللغوية، المتعلقة بهذه الظاهرة، وفيما يأتي معالجتها:

أولا: ما سمعه بنفسه:

العِنَب: الخَمْر، والفَحْم: السُّخَام:

قال ابن قُتيبة (ت ٢٧٦هـ): «وحدَّثني أَبِي قال: أَخْبرني سَهْل بن محمّد (أي أبو حاتم السِّجِستانيّ) عن الأصمعيّ عن مُعْتَمِر قال: لَقِيتُ حِميريًّا معه عِنَبٌ فقلتُ: ما مَعَك؟ فقال: خَمْر، ولَقِيتُ آخَر عُمانيًّا أَو حِميريًّا فقلتُ: ما معك؟ قال: سُخَام، والسُّخَامُ: الفَحْم، ومنه قيل: سَخَّم الله وَجْهَهُ أي: سَوَّدَه»(٣).

تعقيب:

أولا: رَوى الخطّابيّ (ت ٣٨٨هـ) هذه الرواية بسَندٍ آخَر، فقال: «وأَخْبرَني أبو محمَّد الكُرانيّ، نا عبدُ الله بن شَبيب، نا زكريا بن يحيى المِنْقَريّ، حَدَّثَني الأصمعيّ، ثنا المُعْتَمِر قال: لَقِيتُ (حِميريًّا) معه عِنَب، فقلتُ: ما معك؟ قال: خَمْر، ولَقِيتُ عُمانيًّا معه فَحْم، فقلتُ ما معك: قال: سُخَام»(٤).

وهذا مما يدعم الرواية ويُؤكِّدها عن المُعْتَمِر بأنها جاءت عنه بأكثر من طريق.

ثانيًا: روى ابن قُتيبة هذه الرواية، في كتاب آخر، باختصار وتصرُّف هكذا: «﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، يُقال: عِنبًا. قال الأصمعيّ: أخبرني المُعْتَمِر بنُ سليمانَ أنه لَقِي أعرابيًّا معه

(١) تصحيح الفصيح وشرحه: ٥١٢ – ٥١٣.
(٢) التعريفات للجرجاني: ٤٩.
(٣) غريب الحديث: ٥٤٠/١.
(٤) غريب الحديث: ٨٥/٢، وما بين الهلالين كتب: (خيبريًّا)، والصواب ما ذُكر.

عِنَب، فقال: ما مَعَك؟ فقال: خَمر»[١].

وقد تبعه كثير من العلماء (لغويين ومفسِّرين ومُحدِّثين) في الاقتصار على هذه الرواية[٢].

ويُلاحظ هنا في هذه الرواية، ثلاثة أمور: **الأول:** أن ابن قُتيبة اقتصر على الراوي المباشر الذي أخبره وحدَّثَه المُعْتَمِر، وهو الأصمعيّ، ولعلّ هذا منه بعد تثبُّته من صحة الرواية ووثاقتها، ومن ثَمّ آثَر حذف السَّند اختصارًا.

الثاني: أن ابن قُتيبة هنا وصف مَن لَقِيه المُعْتَمِر وصفًا مطلقًا، بأنه (أعرابيّ) – مع أن روايته الأُولى، قيَّدت وحددت الأعرابي الذي اسْتَلْغاهُ المُعْتَمِر وسمع منه بأنه من حِمْيَر – وعليه، فيُحمل ما جاء هنا مطلقًا على الرواية الأُولى المقيّدة، وفي الوقت ذاته، يدل هذا الإطلاق (أو العدول عن: حِمْيريًّا، إلى: أعرابيًّا) على أنّ الذي يَعنيه ابنُ قُتيبة هو أن الذي سأله المُعْتَمِر، إنما هو أعرابيّ من الأعراب الذين توفّرت فيهم صفة البَدَاوَة وفصاحة اللسان وسلامة المنطق.. ومن ثَمّ اطمأنّ إلى هذا وساق الخبر والرواية هنا احتجاجًا لما ذهب إليه وتأكيدًا له.

الثالث: أن ابن قُتيبة هنا – ومَن تبعه – اقتصروا على رواية لفظ الخمر من غير ذكر لفظ السُّخام؛ لأنهم ذَكروا هذه الرواية في سياق تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

ثالثًا: رُوي عن أبي حنيفة الدِّينَوريّ (ت ٢٨٢هـ)، أنه قال: «وزعم بعضُ الرُّواة أنه رأى يَمَانِيًّا قد حمل عِنبًا، فقال له: ما تحمل؟ فقال: خمرًا، فسمَّى العِنبَ خمرًا»[٣].

وظاهر أن المراد بقوله: (بعض الرُّواة)، هو المُعْتَمِر؛ إذ لم يرد هذا الخبر عن غيره، كما أنه جعل الأعرابي من اليمن، ولا تعارض إذ حِمير قبيلة منها[٤].

رابعًا: تُشير هذه الرواية عن المُعْتَمِر إلى منهج من مناهج اللغويين (رُواةً وعلماء) في رواية اللغة، بأنهم كانوا إذا التقَوْا بالأعراب، سألوهم عن لغتهم وحملوهم على الكلام؛ للسماع منهم،

---

(١) تفسير غريب القرآن: ٢١٧.

(٢) غريب القرآن لابن عُزير: ٦٥، وكتاب الغريبين للهروي: ١٥٢/٣ – ١٥٣، والكشف والبيان: ١٢/١٥، والتيسير في التفسير: ٣٩٢/٨، والمحرر الوجيز: ٤٦١/٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٩٠/٩، ولسان العرب: ٢٥٥/٤ (خمر) وفيه: معمر، مكان: مُعتمِر، وهو خطأ.

(٣) المحكم: ١٨٥/٥، ولسان العرب: ٢٥٥/٤، وتاج العروس: ٢١٠/١١ (خمر).

(٤) ينظر: معجم البلدان: ٣٠٧/٢، وقلائد الجمان: ٣٩.

والإفادة بمنطقهم[١]، وإثبات ما عساه أن يكون حُجّة لبيان معنى لفظٍ قرآنيّ أو حديثيّ، وقد وردت هذه الروايات التي معنا هنا – كما سبق – في سياق تفسير لفظ قرآنيّ.. فضلًا عمّا يُشير قوله: (لَقِيتُ)، إلى حفاوة علماء اللغة ورُواتها بلقاء الأعراب.

خامسًا: الخمر: اسمٌ للعِنَب، في لهجة حِمْيَر، كما سمعها المُعْتَمِر من أحدهم، كما في الروايات المروية عنه هنا.

بينما روى الطبريُّ (ت ٣١٠هـ) وغيرُه عن الضّحّاك بن مُزاحم البلخيّ (ت ١٠٥هـ)[٢]، وعن قَتادَة بن دِعَامَة السَّدُوسي (ت ١١٧هـ)[٣]: أن ذلك من لغة أهل عُمَان، يُسمُّون العِنَب خمرًا، وعزاها كذلك لهم، أبو عُبيد (ت ٢٢٤هـ) وغيرُه من غير نصٍّ على راوٍ[٤]، وعند ابن عطية (ت ٤٥٠هـ): هي لغة أزد عُمَان[٥]، وقال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ): «وقيل: الخَمْر بلغة غسّان: اسم للعِنَب، وقيل: في لغة أزد عُمان»[٦].

وأما أبو حنيفة الدِّينوَريّ (ت ٢٨٢هـ) فنسبها للغة اليمانية[٧].

وقال الفخر الرازيّ (ت ٦٠٢هـ): «قال أبو صالح: أهلُ عُمَانَ يُسَمُّون العِنَبَ بالخمر، فوقَعتْ هذه اللفظةُ إلى أهل مكَّةَ فنَطَقوا بها، قال الضَّحّاكُ: نزلَ القرآنُ بألسنة جميع العرب»[٨].

ولا تضارب في هذا؛ إذ: حِمير، وغسّان، وعُمان، أو أَزْد عُمَان، قبائل متقاربة تدخل في منطقة

---

(١) ينظر: الأعراب الرواة: ١٠٠.

(٢) تفسير الطبري: ١٥٥/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم: ٢١٤٢/٧، ومعاني القرآن للنحاس: ٤٢٦/٣، والنكت والعيون: ٣٦/٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٩٠/٩، والإتقان: ٩٠٦/٣، والدر المنثور: ٢٥١/٨.

(٣) الدر المنثور: ٢٥٢/٨.

(٤) ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل: ٢١٦/١، ومعاني القرآن للزجاج: ١٠٩/٣، وكتاب الغريبين للهروي: ١٥٢/٣، والكشف والبيان: ١١/١٥، والتيسير في التفسير: ٣٩٢/٨، وعمدة القاري: ١٣٨/٢٤.

(٥) المحرر الوجيز: ٤٦١/٥.

(٦) تفسير البحر المحيط: ٣٠٨/٥.

(٧) المحكم: ١٨٥/٥ (خمر)، ولسان العرب: ٦٣٠/١ (عنب)، ٢٥٥/٤ (خمر) وتاج العروس: ٢١٠/١١ (خمر).

(٨) تفسيره: ١٣٧/١٨، ولعل المراد بأبي صالح: شُعَيب بن الحَبْحَاب الأزديّ البصريّ (ت ١٣١هـ)، ينظر: الطبقات الكبير: ٢٥٢/٩، وتقريب التهذيب: ٢٦٧.

اليمن؛ إذْ كان جنوب الجزيرة العربية يُعَدّ قسمًا واحدًا يُطلق عليه اليمن(١)، وهذا يعني أن هذه اللهجة كانت منتشرة في هذه المنطقة الجنوبية من الجزيرة العربية، ثم استعملها أهل مكة في لهجتهم؛ حيث إن بعض العرب العاربة من أهل اليمن، وهم جُرْهم، قد نزلوا مكة على سيدنا إبراهيم عليه السلام، وقد تزوَّج منهم سيدنا إسماعيل عليه السلام(٢).

وأما قول الضَّحّاك: نزلَ القرآنُ بألسنة جميع العرب، فلعلّ مُراده بهذا: اللغة الأدبية الفصحى المشتركة بين جميع القبائل العربية.

سادسًا: السُّخَام: اسم للفَحْم في لهجة حِمْيَر(٣) أو عُمَان، بناء على سماع المُعْتَمِر من أحدهم، كما في رواية ابن قُتيبة والخطّابيّ، وعزاها ابن دُرَيد للهجة اليمنية، فقال: «والسُّخَام: الفحم، لُغَة يَمانيَّة. والسَّخَم: السَّوَاد، سَخَّم اللهُ وجهَهُ، أي سَوَّده، يَتكَلَّم بها عرب الشَّام»(٤).

ولا تعارض في هذا؛ إذ حِمْير وعُمان قبائل متجاورة تُعَدّ من منطقة اليمن قديمًا – كما سبق – مما يعني أن هذه اللهجة كانت شائعة فيها.

أما عن تكلّم عرب الشام بها؛ فلأن بعض اليمن قد انتقل إليها وعاش فيها، قال القلقشنديّ (ت ٨٢١هـ): «واعلم أن اليمن كان هو منازل العرب العاربة من عاد، وثمود، وطَسم... ثم انتقلت ثمود منهم إلى الحِجْر من أرض الشام»(٥).

سابعًا: هذان اللفظان (العِنَب والخَمْر، والفَحْم والسُّخَام) من الترادف المطلق (Absolute Synonymy)، (ويطلق عليه أيضًا الترادف التامّ أو الكامل)؛ لأن الترادف فيهما وقع نتيجة اختلاف اللهجات، وهو من أهم أسباب وقوع الترادف في اللغة عند علماء اللغة القدامى؛ لأنه ناتج عن تعدد الواضع(٦)، أما عند المحدَثين فمثل هذا لا يُعد عندهم من الترادف؛ لأنهم يشترطون فيه «الاتحاد في البيئة اللغوية، بأن يكون اللفظان مستعملين في لهجة واحدة»(٧).

---

(١) ينظر: معجم ما استعجم: ٩/١، وقلائد الجُمان: ١٨.
(٢) ينظر: قلائد الجمان: ١٠٧.
(٣) وكذلك في: لسان العرب: ٢٨٣/١٢، وتاج العروس: ٣٥٦/٣٢ (سخم)، من رواية الأصمعي عن المعتمر.
(٤) جمهرة اللغة: ٥٩٩/١ (سخم)، وينظر: المعجم الدلالي: ١٤٧.
(٥) قلائد الجُمان: ١٩.
(٦) ينظر: من قضايا فقه اللسان: ١٦٣.
(٧) من قضايا فقه اللسان: ١٦١، وينظر: دور الكلمة في اللغة: ١٠٨، ١١٠ (من كلام المترجم).

ثانيًا: ما رواه عن غيره:

تَجَسَّس: تَحَسَّس:

روى أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) عن إبراهيم بن إسحاق الحَرْبيّ (ت ٢٨٥هـ)، أنه قال: «وكان أكثر القُرّاء يقرأون: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢]، بالجيم. وحدثنا إبراهيم (أي الحَرْبيّ) قال: حدثنا يحيى بن خلف، عن المعتمر، عن أبيه قال: قرأ الحسَن: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ولا تَحَسَّسُوا﴾، بالحاء»(١).

تعقيب:

أولا: هذا السَّند عن المُعْتَمِر (ت ١٨٧هـ)، عن أبيه سليمان (ت ١٤٣هـ) في رواية قراءة الحسن البصريّ (ت ١١٠هـ)، له ميزتان: **الأولى:** لعله من أقدم الروايات – إن لم تكن أقدمها – إذْ لم أجدها عند أحد قَبْلَ ابن الأنباري، بل ولا عند غيره، فكل مَن عزا هذه القراءة للحَسَن كانوا مِن بعد ابن الأنباري – كما سيأتي في عزوها– كما أنهم عزَوْها إليه دون سَنَد، ولعلهم اعتمدوا على هذا السَّند واكتفوا به دون ذِكْره. **الثانية:** أنه جاء بعبارة التحديث (حَدَّثَنا)، وهي من ألفاظ الأداء التي تفيد قطعًا السماع من لفظ الشيخ، وهو من أرفع طرق تَحمُّل الحديث النبوي الشريف ونَقْلِه(٢).

ثانيًا: عُزيت قراءة ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، بالجيم المعجمة، لأكثر القُرّاء، وهي القراءة المتواترة التي عليها القراء العشرة(٣)، وقراءة: ﴿ولا تَحَسَّسُوا﴾، بالحاء المهملة، للحسن البصري(٤)، وهي قراءة النبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم(٥)، وابن عباس (ت ٦٨هـ)(٦)، وأبي رجاء العُطارِدِيّ (ت ١٠٥هـ)(٧)، وابن سيرين (ت ١١٠هـ)(١)، والهُذَليّين(٢)، ولعل المراد بهم ابن مسعود وتلاميذه، أو

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٦٩/١ – ٣٧٠.
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ١٣٢.
(٣) ينظر: النشر: ٢٣٢/٢، ٣٧٦.
(٤) وله كذلك في: مختصر في شواذ القرآن: ١٤٤، وغريب الحديث للخطابي: ٨٤/١، والنكت والعيون: ٣٣٤/٥، والمحرر الوجيز: ١١٣/٩، والجامع لأحكام القرآن: ٣٣٢/١٦، وتفسير البحر المحيط: ١١٣/٨، والدر المصون: ١٠/١٠.
(٥) مختصر في شواذ القرآن: ١٤٤.
(٦) الكشف والبيان: ٣٨١/٢٤، وينظر: معجم قراءات الصحابة:٨٨٧.
(٧) الكشف والبيان: ٣٨١/٢٤، والمحرر الوجيز: ١١٣/٩، والجامع لأحكام القرآن: ٣٣٢/١٦، وتفسير البحر المحيط: ١١٣/٨، والدر المصون: ١٠/١٠.

قبيلة هُذَيل كلّها، وهذا يعني أن هذه القراءة كانت لهجتهم.

ثالثًا: أمّا عن معنى القراءتين، فقد ذكرهما أبو بكر بن الأنباري في سياق يتَّضح منه اختلاف العلماء في هذا، وذلك في قوله: «قال أبو بكر: الجاسوس معناه في كلام العرب: المتجسِّس الباحث عن أمور الناس. يقال: تَجسَّس الرجل وتَحسَّس بمعنى واحد، هذا إجماع أهل اللغة. وقد فرَّق بين: التَّجَسُّس والتَّحَسُّس يحيى بن أبي كثير فقال: التَّجَسُّس: البحث عن عورات الناس، والتَّحَسُّس: الاستماع لأحاديث الناس. قال أبو بكر: وسمعت إبراهيم الحربي يحكي هذا عن محمد بن الصباح عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى. قال: وسمعت إبراهيم يقول: أخبرنا الأثرم عن أبي عُبيدة أنه قال: التَّجَسُّس والتَّحَسُّس واحد ... قال إبراهيم: وكان أكثر القُرّاء يقرأون: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢]، بالجيم. وحدثنا إبراهيم قال: حدثنا يحيى بن خلف، عن المعتمر، عن أبيه قال: قرأ الحسَن: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ولا تَحَسَّسُوا﴾، بالحاء. حدثنا إبراهيم قال: حدثنا إبراهيم بن محمد عن أبي عاصم عن عيسى عن ابن أبي نَجيح عن مجاهدٍ في قوله: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، بالجيم قال: خذوا ما ظهر، ودعوا ما ستر الله. وجاء في الحديث[٣]: «لا تَجَسَّسُوا ولا تَحَسَّسُوا»، فنُسِقَتْ إحدى اللفظتين على الأخرى؛ لأن الثانية تخالف لفظ الأُولى في مذهب يحيى بن أبي كثير. وأما أهل اللغة فإنهم يذهبون إلى أن الثانية نُسِقت على الأُولى لَمَّا خالف لفظُها لفظَها، ومعناه كمعناها»[٤].

ويلاحظ في هذا النص ما يلي:

الملاحظة الأولى: اختلاف كلمة العلماء إزاء (تَجَسَّسَ وتَحسَّسَ) على قولين[٥]:

القول الأول: أنهما بمعنى واحد، وهو أنه يقال للباحث عن أمور الناس: تَجَسَّسَ وتَحسَّسَ، كما ذكر ابن الأنباريّ هنا، وقد ذهب إلى هذا ابن عباس (ت ٦٨هـ)، كما قال الماوردي: «وفي التَّجَسُّس والتَّحَسُّس وجهان: أحدهما: أن معناهما واحد ، قاله ابن عباس، وقرأ الحسن

(١) مختصر في شواذ القرآن: ١٤٤، والمحرر الوجيز: ١١٣/٩، وتفسير البحر المحيط: ١١٣/٨، والدر المصون: ١٠/١٠.
(٢) المحرر الوجيز: ١١٣/٩.
(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم (٥١٤٣)، ومسلم في صحيحه برقم (٢٥٦٣).
(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٦٨/١ – ٣٧٠.
(٥) وقد أشار غير واحد إلى هذين القولين، ينظر: غريب الحديث للخطابي: ٨٤/١، والنكت والعيون: ٣٣٤/٥، والمحرر الوجيز: ١١٣/٩، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧٢/١، والجامع لأحكام القرآن: ٣٣٢/١٦– ٣٣٣.. وغير ذلك مما سيأتي.

بالحاء»[١]. وهي قراءة ابن عباس أيضًا، كما سبق.

وقال اللِّحيانيّ (ت ٢٠٧هـ): «تَجَسَّسْتُ فلانًا، ومِنْ فلانٍ: بَحَثْتُ عنه، كتَحَسَّسْتُ، ومِنَ الشّاذِّ قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿فَتَجَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٧]»[٢].

وقال أبو عُبيدة (ت ٢١٠هـ): «﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ وتَحسَّسُوا سواء، والتَّجَسُّس: التَّبحُّث، يقال: رجل جاسوس»[٣].

وقال ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ): «تَجَسَّسْتُ الخبَرَ وتَحَسَّسْتُه بمعنًى واحدٍ»[٤].

والحربي (ت ٢٨٥هـ)، كما رواه أبو عُبيد الهروي (ت ٤٠١هـ) فقال: «وفي الحديث: «لا تَحسَّسُوا ولَا تَجَسَّسُوا» وقال الحربيُّ[٥]: معنى الحرفين (أي اللفظين) واحدٌ، وهما التطلُّبُ لمعرفة الأخبار»[٦].. وغيرهم[٧].

ويلاحظ أن ابن الأنباريّ قد وصف هذا القول بأنه إجماع أهل اللغة، وسيأتي بيان هذا، إن شاء الله تعالى، في الملاحظة الثانية.

القول الثاني: أن بينهما فروقًا دلالية، وقد ذهب إلى هذا يحيى بن أبي كثير الطائيّ (ت ١٣٢هـ)، كما ذكر ابن الأنباري هنا بسنده إليه، بأن: «التَّجَسُّس: البحث عن عورات الناس، والتَّحَسُّس: الاستماع لأحاديث الناس»[٨].

وأبو عَمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، فعنده: «التَّجَسُّس: ما كان من وراء وراء، والتَّحَسُّس:

---

(١) النكت والعيون: ٣٣٤/٥.

(٢) المحكم: ١٧٧/٧، ولسان العرب: ٣٨/٦، وتاج العروس: ٤٩٩/١٥ (جسس). والقراءة بالجيم، لإبراهيم النَّخَعيّ، مختصر في شواذ القرآن: ٦٩.

(٣) مجاز القرآن: ٢٢٠/٢، وقد كُتبت: وتَحسَّسوا، بالجيم، والصواب أن إحدى الكلمتين بالجيم والأخرى بالحاء؛ بدليل كلمة (سواء) بعدهما، ويؤكده رواية ابن الأنباري عنه كما في نص كلامه هنا.

(٤) لسان العرب: ٥٠/٦ (حسس).

(٥) ورد هذا القول في: عمدة القاري: ٢٣٢/٢٣، بلفظ: «معناهما واحد، وهما تطلب معرفة الأخبار»، وقد عزاه العَيْنيّ إلي (الجَرْميّ)، وهو تحريف عن (الحربيّ).

(٦) كتاب الغريبين للهروي: ٤٠٤/٢، وقول الحربي من غير عزو في: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧٢/١، ونص كلام النهاية في: لسان العرب: ٣٨/٦، وتاج العروس: ٤٩٩/١٥ (جسس).

(٧) مختصر في شواذ القرآن: ٦٩ – ٧٠.

(٨) ورواه الخطابي عن يحيى بن أبي كثير، كذلك في: غريب الحديث: ٨٤/١.

الدُّخول والاستعلام»[١].

وثعلب (ت ٢٩١هـ)، فقد حُكِي عنه أنه قال: « التَّحَسُّس، بالحاء: أن يطلبه لنفسه، والتَّجَسُّس، بالجيم: أن يطلبه لغيره»[٢].

وكذلك تلميذه أبو عُمر الزاهد (ت ٣٤٥هـ)، فقد روى عنه الخطابي بأنه كان يقول: «التَّحَسُّس، بالحاء: أن يطلبه لنفسه، والتَّجَسُّس: أن يكون رسولًا لغيره»[٣]، وهو قول شيخه ثعلب السابق..

وقد ذُكر غير ذلك من وجوه الفروق بين اللفظين[٤].

أقول: والتعقيب على هذين القولين: بأنه لا تضارب بينهما، إذ الوجهة مختلفة، وبيان هذا:

١- أن الفريق الذي ذهب إلى القول بأنهما بمعنى واحد (أي مترادفان)، خصّ التقارب بين اللفظين في سياق معيَّن ومعنًى محدَّدٍ هو تطلّب معرفة الأخبار والبحث عنها، كما هو واضح في أقوالهم، وعليه؛ يكون هذا من شبه الترادف (Near Synonymy)، (ويطلق عليه الترادف الجزئيّ أو الناقص أو غير التامّ) الذي يدخل فيه جلّ الألفاظ المترادفة، ويتحقق «حين تتشابه الألفاظ المترادفة في دلالاتها المركزية والهامشية، بيد أنها لا تقبل التبادل التام في كل السياقات المختلفة»[٥].

وهذا يُفسِّر عبارات بعض العلماء التقريبيّة بين اللفظين، نحو: «قال الأخفش: ليس يبعد أحدهما عن الآخر»، وقال ابن عطية: «قد يتداخلان في الاستعمال»، وقال الزمخشري: «والمعنيان متقاربان». . وغير ذلك[٦].

وأمّا الفريق الذي ذهب إلى التماس الفروق الدلالية بين اللفظين، فهذا منهم بناء على تخالف اللفظين (أي اختلاف جذْرَيْهما)، فأحدهما من: (جَسَّ) بالجيم والسين المضعَّفة، والثاني من: (حَسَّ) بالحاء والسين المضعّفة؛ وعليه ينبغي أن يكون «لكل واحد من هذين معنًى يَخُصُّه... كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتَيْن مختلفتَيْن؛ فأمّا من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان، والمعنى واحد، كما يظنّ كثيرٌ من النحويين واللغويين»[٧]. هذا من جهة.

---

(١) المحرر الوجيز: ١١٤/٩.
(٢) كتاب الغريبين للهروي: ١٩٠/٢، وكذلك في غريب الحديث لابن الجوزي: ١٥٦/١.
(٣) غريب الحديث للخطابي: ٨٤/١.
(٤) تنظر المراجع السابقة التي أشارت إلى هذين القولين.
(٥) في علم الدلالة: ٣٦.
(٦) الكشف والبيان: ٣٨٢/٢٤، والمحرر الوجيز: ١١٣/٩، والكشاف: ٥٨٢/٥، وتفسير البحر المحيط: ١١٣/٨. (على الترتيب).
(٧) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دَرَسْتَوَيْه: ٧٠.

٢- ومن جهة أخرى: أن الذين ذهبوا إلى أنهما بمعنًى واحدٍ، «يحتكمون إلى الاستعمال اللغوي الفعليّ»[١]، وفي هذا يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «لو كان لكلّ لفظةٍ معنىً غيرُ معنى الأُخرى لما أمكن أن يُعبَّر عن شيءٍ بغير عبارته، وذلك أنَّا نقول في: لا رَيْبَ فيه: لا شكَّ فيه، فلو كان "الرَّيْب" غير "الشَّكّ" لكانت العبارة عن معنى الرّيب بالشك – خطأ، فلما عُبِّر عن هذا بهذا، عُلِم أن المعنى واحد»[٢].

وأمّا الذين ذهبوا إلى أن بينهما فروقًا دلالية، فقد اعتنُّوا بالملاحظات التي تراعى عند إطلاق الألفاظ على معانيها[٣]، وفي هذا يقول ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ): «كلُّ حَرْفَيْن (أي لفظين) أَوْقعتْهُما العرب على معنًى واحد؛ في كلّ واحدٍ منهما معنًى ليس في صاحبه، ربَّما عرفناه فأَخْبَرْنا به، وربَّما غَمُض علينا فلم نُلْزِم العربَ جهلَه»[٤].

ومع قول ابن الأعرابي هذا، والذي يُعدّ أول إنكار صريح للترادف في بداية القرن الثالث الهجري[٥] – إلا أنه يُلاحظ أنه قد رُوي عنه القول بالترادف بين هذين اللفظين (تَجَسَّسَ وتَحسَّسَ) – كما سبق – من غير أن يَنُصَّ على فروق بينهما، وهذا يدل على أنه لا يُنكر الترادف على الإطلاق، وإنما يرى أن شبه الترادف واقع فعلًا.

وهذا يعني أن الاختلاف بين أصحاب هذين القولين إنما هو اختلاف في جهة النظر، فإحداهما تاريخية، والأخرى وصفية:

أما التاريخية فتكون حين مراعاتهم الملاحظ التي صاحبت اللفظ منذ نشأته، حيث إن هذه الكلمات في القديم كانت لها معانٍ مختلفةٌ ومن ثَمّ لا ترادف في المعنى الحقيقي.

أما النظرة الوصفية فقائمة على فترة معينة تلاشت فيها هذه الفروق في المعاني بين بعض الكلمات وتُوُسِيت بكثرة الاستعمال، وعلى ذلك فالترادف موجود[٦].

---

(١) من قضايا فقه اللسان: ١٥٣.
(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ١١٥، وعنه في: المزهر: ١/٤٠٤.
(٣) ينظر: من قضايا فقه اللسان: ١٤٦، ١٥٩.
(٤) الأضداد لابن الأنباري: ٧، وعنه في: المزهر: ١/٣٩٩ – ٤٠٠.
(٥) من قضايا فقه اللسان: ١٥٣.
(٦) دور الكلمة في اللغة: ١٠٨ (من كلام المترجم)، ومن قضايا فقه اللسان: ١٤٦ – ١٤٧، ١٥٩.

٣- والذي يجمع بين القولين – أيضًا – أن المقصود «من الآية: النهي عن تتبُّع عورات المسلمين مطلقًا، سواء أكانت ظاهرةً أم خفيَّة»(١)، أو كانت في الخير أم في الشرّ، ومن ثَمّ عقَّب ابن الأنباري بذكر القراءتين، روايًا بسنده عن ابن مجاهد تفسيرهما بقوله: خذوا ما ظهر، ودعوا ما ستر الله، وقد اتكأ الزمخشري على هذا في بيان معنى الآية فقال: «والمراد النهي عن تتبُّع عورات المسلمين ومعايبهم، والاستكشاف عما ستروه»(٢)، ثم ذكر قول مجاهد.

الملاحظة الثانية: أن ابن الأنباريّ قد وصف القول الأول بأنه إجماع أهل اللغة، ولعل مراده بهذا، أنه لم يرد عن أحد من اللغويين – وحتى مَنْ ذَكَروا فروقًا دلالية بين اللفظين – ما يخالف ما ذهب إليه القائلون بالقول الأول في أن اللفظين يُفيدان معنى واحدًا في سياق تطلب معرفة الأخبار والبحث عن أمور الناس، وعليه؛ يصبح الجميع مُقِرًّا بالتقارب في هذا المعنى بين اللفظين، وأنه لا ينفي تلمُّس الفروق الدلالية بينهما على ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني؛ بناء على أن الألفاظ التي بينها ترادف جزئي لا تقبل التبادل التام في كل السياقات، وأنها لا تخلو من فروق دقيقة يختص بها كل لفظ.

الملاحظة الثالثة: أن ابن الأنباري ذَكَر في آخر كلامه الدليلَ الذي اعتمد عليه مَنْ فرَّق بين اللفظتين، وهو أنه جاء في الحديث: «لا تَجَسَّسُوا ولا تَحَسَّسُوا»، وبَيَّن حُجَّتهم به بأنهما قد وردتا معًا: «فنُسِقَتْ (أي عُطِفتْ) إحدى اللفظتين على الأخرى؛ لأن الثانية تخالف لفظ الأُولى»؛ إذ العطف يقتضي المغايرة، ومن ثَمّ رأى يحيى بن أبي كثير – ومَن ذهب مذهبه – أن اللفظتين مختلفتان في المعنى كما أن بينهما تخالفًا في اللفظ (الجذر)، وإلّا لما جاز أن تُعطَف إحداهما على الأخرى(٣).

ولكن ابن الأنباري أراد أن يُبيِّن أن هذه الحجة ليست بقاطعة، ولا تنفي عن اللفظتين أنهما بمعنى واحدٍ؛ إذ إنّه قد يُؤتى باللفظتين المختلفتين في موضع واحد، تأكيدًا للمعنى وتقويةً له ومبالغة فيه(٤)، نحو: سُحقًا وبُعدًا، مَيْنًا وكَذِبًا، شِرْبًا ونَصيبًا، والنَّأْي والبُعْد، بَثِّي وحُزْني، عُدوانًا وظُلمًا.. ومن ثَمّ عقّب بقوله: «وأما أهل اللغة فإنهم يذهبون إلى أن الثانية نُسِقت (عُطِفتْ)

(١) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: ٨٣.
(٢) الكشاف: ٥٨٢/٥، وكذلك في: تفسير البحر المحيط: ١١٣/٨.
(٣) من قضايا فقه اللسان: ١٥٧.
(٤) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١١٥ – ١١٦، وعنه في: المزهر: ٤٠٤/١.

على الأُولى لَمَّا خالف لفظُها لفظَها، ومعناه كمعناها»[١]؛ وعندئذ يُصبح العطف عطف تفسير وبيان.

أقول: يمكن القول بأنه لا خلاف فيما ذهبا إليه واحتجّا به، سواء مَنْ ذهب إلى أن العطف يقتضي المغايرة، أو مَنْ ذهب إلى أن العطف للتأكيد والبيان؛ إذ لكل منهما ما يؤيده من كلام العرب شعرًا ونثرًا. فضلًا عن أن ما جاء من عطف المترادفَيْن هو مِن شبه الترادف، الذي يُستعمَل فيه «أحد اللفظين في مجال لا يُستعمَل فيه الآخر»[٢].

رابعًا: ومع اتفاق المعنى في (تَجَسَّسَ وتَحسَّسَ) في طلب معرفة الأخبار والسؤال عنها، إلا أنهما لا يدخلان في ظاهرة الإبدال؛ لعدم وجود علاقة صوتية بين الجيم والحاء، فالحاء تخرج من وسط الحلق عند القدامى والمحدَثين، والجيم تخرج بالتقاء الجزء الأمامي من وسط اللسان ومقدَّمه بما فوقه من الحنك الأعلى التقاء محكمًا[٣]، ومن ثَمّ لا يمكن القول بتطوّر أحد الصوتين عن الآخر، وعليه؛ ينتفي أن يكون بين هاتين الكلمتين إبدال، ويصبح القول بالترادف الجزئيّ (غير التامّ) أمرًا سائغًا مقبولًا.

الضَّنِين: البخيل / والظَّنين: المتَّهم:

روى عبد الرَّزّاق: «عن ابن التَّيْمِيّ، عن مُغِيرَةَ، عن مجاهدٍ، قال: سمعتُ ابنَ الزُّبَيْر يَقْرؤُها: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، فسأَلْتُ ابنَ عبَّاسٍ فقال: ضَنِين، قال: وكان ابنُ مَسْعُودٍ يَقْرَؤُها: ظَنِينٍ، قال مُغِيرَةُ، وقال إبراهيمُ: الظَّنِينُ: المُتَّهَمُ، والضَّنِينُ: البَخِيلُ»[٤].

تعقيب:

أولا: لعلّ هذه الرواية من طريق المُعْتَمِر عن مُغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّيّ (ت ١٣٦هـ) عن مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ) من أقدم الطرق في رواية هاتين القراءتين ويشاركها في هذا (القِدَم) ما ورد من روايات عند سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، غير أنها من عدة طرق أخرى: عن خالد بن عبد الله الواسطي (ت ١٨٣هـ)، وهُشَيْم بن بشير الواسطي (ت ١٨٣هـ)، عن مُغيرة بن

---

(١) بعض هذه العبارة عن ابن الأنباري بتصرف في: كتاب الغريبين: ٤٠٤/٢.

(٢) من قضايا فقه اللسان: ١٦٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، والمقتضب: ٣٢٨/١، ٣٤٢، وسر صناعة الإعراب: ٤٧/١، وأصوات اللغة العربية د. جبل: ١٤١، ١٤٦، والأصوات اللغوية: ٨٨.

(٤) تفسير عبد الرَّزّاق: ٤٠٠/٣، برقم (٣٥٢٣).

مِقْسَم، عن إبراهيم النَّخَعِيّ (ت ٩٦هـ) أو عن مجاهد (ت ١٠٤هـ).. وغيرهما[١].

ثم عَوَّل على عبد الرَّزّاق وسعيد بن منصور، مَنْ بعدهما[٢]؛ إذ إنهما يعرفان بعُلوّ الأسانيد، فضلًا عن احتواء كُتُبهما على ما لم يرد في غيرها؛ إذ لم يرد في مصنَّف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) ، ومسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) شيء يتعلق بهاتين القراءتين، مع أنهما من تلاميذ المُعْتَمِر كما أن هذين من تلاميذه.

ثانيًا: المراد بابن الزُّبَيْر، هو عبدُ الله بن الزُّبَيْر (ت ٧٣هـ)، بدليل أن عبد الرزاق ذَكَر رواية أخرى عقب رواية المعتمر، فروى «عن ابن أَبِي يحيى، عن إسحاقَ بنِ عبد الله بن أَبِي فَرْوَةَ، عن ابن الزُّبَيْر، أَنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يَقْرَؤُها: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ)»[٣]. وهو بهذا يؤكِّد وُرود القراءتين عن عبد الله بن الزُّبَير.

ويؤكد هذا – أيضًا – ما ورد من طريق شُعْبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) عند النحاس، قال: «وروى شُعْبة، عن مُغيرةَ، عن مجاهدٍ، قال: سمعتُ عبد الله بن الزُّبَيْر يقرأ: بظنين، بالظاء»[٤] – ويلاحظ أن القراءة وردت عن ابن الزُّبَيْر (بالظاء) من رواية مجاهد أيضًا، أي بعكس ما في الرواية التي من طريق المعتمر، ولا تضارب في هذا، كما سيأتي – وعند السيوطي من عدة طرق، قال: «وأخرج سعيد بن منصور، وعَبد بن حُمَيد، وابن المنذر، وابن مَردويَه، من طرق عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقرأ: بظنين»[٥].

والذي يدعم أن المراد به عبد الله، وليس عُرْوة بن الزُّبَير، أن رواية قراءة عُرْوة جاءت عن ابنه هشام[٦]، كما أنّ مَنْ عزا القراءة لعُروة كان يذكره بقوله: عُرْوة، أو عُرْوة بن الزُّبَير[٧]، يضاف إلى هذا: أنّ عُرْوة تابعيّ، ورواية المُعْتَمِر عن مجاهد فيمن قرأهما من الصحابة.

ثالثًا: وممن ورد عنه القراءتان (بالضاد والظاء) أيضًا من الصحابة: زيد بن ثابت[٨]، وابن

---

(١) سنن سعيد بن منصور: ٢٦٩/٨ – ٢٧٢، بأرقام (٢٤١٠ – ٢٤١٤).
(٢) ينظر: الدر المنثور: ٢٧٦/١٥.
(٣) تفسير عبد الرَّزّاق: ٤٠١/٣، برقم (٣٥٢٤).
(٤) إعراب القرآن: ١٦٣/٥.
(٥) الدر المنثور: ٢٧٦/١٥.
(٦) ينظر: سنن سعيد بن منصور: ٢٧٢/٨ برقم (٢٤١٤)، والدر المنثور: ٢٧٨/١٥.
(٧) الكشف والبيان: ٥٠٤/٢٨، والمحرر الوجيز: ١٥٧/١٠، وتفسير البحر المحيط: ٤٢٦/٨.
(٨) عزيت له القراءة بالضاد في: معاني القرآن للفراء: ٢٤٢/٣، وتهذيب اللغة: ٤٦٧/١١ (ضن) (عن الفراء)، والكشف والبيان: ٥٠٢/٢٨، والقراءة بالظاء في: المحرر الوجيز: ١٥٧/١٠، وتفسير البحر المحيط: ٤٢٦/٨.

عباس[١]، وابن عُمَر[٢]، ولا تضارب في هذا؛ لورود السماع بالقراءتَيْن عنهم، ولتعدد طرق الروايات عنهم كذلك، وكلها طرق صحيحة متصلة السَّنَد؛ ومن ثَمّ كانت هاتان القراءتان من القراءات الصحيحة المتواترة[٣]؛ لأنهما «مما صحَّ سنده واستفاض العلم به عند الأئمة»[٤]، كما سيأتي في عزوهما.

رابعًا: يلاحظ أن عبد الرّزّاق من طريق المُعْتَمِر لم يكتف بذكر رواية القراءتين، بل أتبعهما برواية بيان معناهما، ومن ثَمّ يمكن أن تُعَدّ هذه الرواية من أَنْفس الروايات لثلاثة أمور: **أولها:** أنها مِن أعلاها سَندًا، فقد رواها عبد الرَّزّاق عن المُعْتَمِر عن مُغِيرَةَ عن مجاهدٍ، سَماعًا وسُؤالًا. **ثانيها:** أنها من أشمل الروايات التي جمعت بين قراءة ابن مسعود وابن عباس وابن الزُّبَير، وهم من جبال العلم والقراءة. بينما سائر الروايات كانت تقتصر على رواية قراءة واحدة[٥]. **ثالثها:** أن بعض مَنْ ذَكَروا تفسير القراءتين، عوَّلوا في تفسيرهما على هذه الرواية من طريق مُغيرة بن مِقْسَم الضّبِّيّ عن إبراهيم النَّخَعيّ[٦].

خامسًا: أن قوله تعالى: «بضَنِينٍ»، ورد فيه قراءتان، الأُولى: بضَنِينٍ، بالضاد، ومعناها: ببَخِيل، والثانية: بظَنِينٍ، بالظاء، ومعناها: بمُتَّهَم، وهما قراءتان صحيحتان متواترتان، من القراءات السَّبْعيَّة والعَشرية[٧]، وقد قَرأَ بهما غير واحد من الصحابة رضوان الله عليهم، فعُزيت

---

(١) عزيت له القراءة بالضاد في: الكشف والبيان: ٥٠٣/٢٨ (برواية مجاهد)، والمحرر الوجيز: ١٥٧/١٠، وتفسير البحر المحيط: ٤٢٦/٨، وفتح الباري: ٦٩٤/٨، والدر المنثور: ٢٧٦/١٥، والقراءة بالظاء في: تفسير الطبري: ١٦٩/٢٤ (برواية الضحاك)، وإعراب القرآن للنحاس: ١٦٣/٥ (برواية عَمْرو بن دينار)، والكشف والبيان: ٥٠٤/٢٨ (رواية سعيد بن جبير)، والمحرر الوجيز: ١٥٧/١٠، وتفسير البحر المحيط: ٤٢٦/٨، والدر المنثور: ٢٧٨/١٥.

(٢) عزيت له القراءة بالضاد في: الكشف والبيان: ٥٠٢/٢٨، والقراءة بالظاء في: المحرر الوجيز: ١٥٧/١٠، وتفسير البحر المحيط: ٤٢٦/٨.

(٣) وصفهما بالصحيحتين، النحاس في إعراب القرآن: ١٦٣/٥.

(٤) معجم قراءات الصحابة، لشيخنا د. الموافي: ٨٨.

(٥) ينظر: سنن سعيد بن منصور: ٢٦٩/٨ – ٢٧٢.

(٦) ينظر: سنن سعيد بن منصور: ٢٧١/٨ برقم (٢٤١٣)، وتفسير الطبري: ١٦٨/٢٤، ١٧٠، وفتح الباري: ٦٩٤/٨، والدر المنثور: ٢٧٨/١٥.

(٧) قَرأَ بالضاد: نافع وعاصم وابن عامر وحمزة وأبو جعفر وخلف ورَوْح عن يعقوب، وقَرأ بالظاء: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورُوَيْس عن يعقوب وابن مهران عن رَوْح أيضًا. السبعة: ٦٧٣، والنشر: ٣٩٨/٢ – ٣٩٩.

قراءة الضاد – كما في رواية المُعْتَمِر هنا – إلى ابن عباس وعبد الله بن الزُّبَير، وقرأ بها كذلك: أُبَيّ بن كعب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عُمَر، وعُزيت قراءة الظاء – كما في رواية المُعْتَمِر هنا – إلى عبد الله بن مسعود، وقرأ بها أيضًا أربعة ممن قرؤوا بالضاد – كما سبق – وهم: زيد بن ثابت وابن عباس وابن الزُّبَير وابن عُمَر، وكذلك: عليّ وعائشة.. وكلتا القراءتين مرويَّتان عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ(١).

سادسًا: لا يُعَدّ التعاقب بين الضاد والظاء في هذا اللفظ من الإبدال – وإن تقاربا في العلاقة الصوتية، كما سيأتي – لأمرين: **الأول**: اختلاف المعنى فيهما؛ إذْ لا اختلاف بين أهل اللغة والتفسير على أن (الضَّنِين والظَّنِين) مما يقال بالضاد والظاء باختلاف المعنى(٢).

الثاني: اختلاف اشتقاقهما وتركيبهما (جذرهما) اللغوي، فالضَّنِين من تركيب (ضَنَّ)، والظَّنِين من تركيب (ظَنَّ).

وبناء على هذين الأمرين لا يُعَدّ (الضَّنِين والظَّنِين) من الإبدال؛ «لأن ضد هذين من شروط القول بالإبدال، فلما انتفى الشرط، انتفى القول به، أو بعبارة أخرى: لما اختلفا في ذلك خرجا من الإبدال»(٣).

وقد فطن الزمخشري إلى هذا، وذلك في قوله: «ولو استوى الحرفان لما ثبتت في هذه الكلمة قراءتان اثنتان واختلاف بين جَبلَيْن من جبال العلم والقراءة، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب»(٤).

---

(١) ينظر: معجم قراءات الصحابة: ١٠٥٢ – ١٠٥٤، وما سبق وما سيأتي من مراجع.

(٢) ينظر: العين: ١٠/٧ (ضن)، ومعاني القرآن لكل من: الفراء: ٢٤٢/٣، والأخفش: ٥٦٩/٢، والزجاج: ٢٩٣/٥، وجمهرة اللغة: ١٤٨/١ (ضنن) وإعراب القرآن للنحاس: ١٦٣/٥، وديوان الأدب: ٨٠/٣، وتهذيب اللغة: ٤٦٧/١١ (ضن)، وذكر الفرق بين الأحرف الخمسة لابن البطليوسي: ٢٩، وزينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء لابن الأنباري: ٩٧، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد لابن مالك: ٣٨ – ٣٩، ولسان العرب: ٢٦١/١٣، ٢٧٣ (ضنن، ظنن).
وتنظر كتب التفسير عند تفسير هذه الآية، من ذلك تفسير: الطبري: ١٦٧/٢٤ – ١٧٠، والكشف والبيان: ٥٠٣/٢٨، ٥٠٤، والكشاف: ٣٢٧/٦، والمحرر الوجيز: ١٥٧/١٠، والفخر الرازي: ٧٥/٣١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٤٢/١٩، والنسفي: ٦٠٨/٣، وتفسير البحر المحيط: ٤٢٦/٨، والدر المصون: ٧٠٧/١٠.. وغير ذلك.

(٣) شروح الفصيح دراسة لغوية وموازنة: ١٥٣.

(٤) الكشاف: ٣٢٧/٦، ويقصد بالجبلَيْن: ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما.

سابعًا: هذا المثال مما يُسْتأنس به كدليل على قُرب صدى صوت الضاد والظاء قديمًا، فهو أقدم مثال لذلك، مأخوذ من القرآن، فقد قرأ بهما النبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، وكثير من الصحابة[١].

قال برجشتراسر عند حديثه عن الظاء القديمة: «نطق الظاء كان قريبًا من نطق الضاد، وكثيرًا ما تطابقتا وتبادلتا في تاريخ اللغة العربية، وأقدم (مثال) [٢] لذلك، مأخوذ من القرآن الكريم، وهو «الضَّنين» في سورة التكوير...» [٣].

ثامنًا: يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن «القراءة بالظاء إنما كانت على أساس لهجة بعض العرب القدماء ممن كانوا ينطقون بالضاد ظاء»[٤].

وقد بنى رأيه هذا على سببين: **الأول:** بناء على ذِكْره لسبع كلمات مما روته المعاجم العربية بالضاد والظاء باتفاق المعنى أو اختلافه، ثم قال: «وهذا الخلط الذي وقع في بعض اللهجات المغمورة إنما كان سببه أن هذين الصوتين على حسب وصف سيبويه لهما يشتركان في بعض النواحي الصوتية، أو بعبارة أخرى: كان وقعهما في الآذان متشابهًا»[٥].

والسبب الثاني: بناء على ما ذهب إليه الطبريُّ في تفسيره من ترجيح إحدى القراءتين، وقد عقّب عليه الدكتور أنيس بقوله: «فالمصاحف كلّها تتفق في رسم الكلمة بالضاد، وفي رأي الطبري ترجيح معنًى واحدٍ للآية حتى مع القراءتين»[٦]

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور أنيس فيه نظر؛ لثلاثة أمور:

أولها: أن ترجيح معنًى واحدٍ للآية منافٍ لإجماعهم على اختلاف المعنى، كما سبق، والقول بحمل هذا على اللهجة لقرب صدى صوتيهما، أَوْلى من زعم اتحاد المعنى لمخالفته.

ثانيها: أن نصّ الطبري لا يفيد ترجيح معنًى واحدٍ للقراءتين، وإنما يفيد ترجيح إحدى القراءتين، والقراءة التي رجَّحها، رجَّح معناها، كما يتضح من كلامه في قوله: «وأَوْلَى القراءتَيْن في ذلك

---

(١) شروح الفصيح دراسة لغوية وموازنة: ١٥٣.
(٢) بالأصل : مَثَل.
(٣) التطور النحوي للغة العربية: ١٩، وينظر: المدخل على علم اللغة: ٧١ – ٧٢.
(٤) الأصوات اللغوية: ٥٦.
(٥) السابق: ٥٥.
(٦) السابق: ٥٦.

عندي بالصواب ما عليه خطوطُ مصاحف المسلمين مُتَّفِقَةٌ، وإنِ اختلفتْ قراءتُهم به، وذلك: بضنين، بالضاد؛ لأن ذلك كلَّه كذلك في خطوطها، فإن كان ذلك كذلك، فأَوْلَى التأويلين بالصواب في ذلك تأويل مَنْ تأوَّله: وما محمدٌ على ما علَّمه اللهُ من وحيِه وتنزيلِهِ ببخيلٍ بتعليمِكُموه أيها الناس، بل هو حريصٌ على أن تؤمنوا به وتتعلَّموه»(١).

ثالثها: أن وصف د. أنيس التناوب والتعاقب بين الضاد والظاء في بعض الكلمات بالخلط وأنها لهجات مغمورة – وصف غير دقيق؛ لأن بعض الأمثلة التي ذكرها، نحو: فاضت روحه وفاظت، بمعنى خرجت، قد نُسِب فيها نطق الضاد لتميم وقضاعة وبني كلب، ونطق الظاء لأهل الحجاز وطيء(٢)، كما أن الضَّنين بمعنى البخيل، لهجة قُريش، والظَّنين بمعنى المتَّهم، لهجة هُذيل(٣).. وعليه فليست بلهجات مغمورة.

تاسعًا: أما عن توصيف هذين اللفظين، فيُوصفان من جانب على الترادف، ومن جانب آخر على التصاقب.

أما عن الترادف، فالضَّنين هو البخيل، وقد عُزي لفظ الضَّنين للهجة قريش، والظَّنين هو المتَّهم، وقد عُزي لفظ الظَّنين للهجة هُذيل – كما سبق – وعليه؛ فاختلاف لهجات العرب «يفسر لنا وقوع هذا الترادف، فعلى الرغم من وحدة المفهوم، فقد اختلف اللفظان الدالَّان عليه»(٤)، (الضنين والبخيل)، و(الظنين والمتَّهم)، مما أدّى إلى وقوع الترادف.

أما عن التصاقب، فإنه بين (الضَّنِين والظَّنِين)، حيث تَتَصاقَب – كما سبق – معاني الكلمات التي تتناظر وتتقابل فيها الأصوات المتقاربة أو المتحدة في المخرج وكذلك المتقاربة الأصداء، كالضاد والظاء، فكثيرًا ما تطابقتا وتبادلتا؛ لقوة الشَّبه في صَدَى الصوت وجَرْسه، ولقُرب مخرجهما، واشتراكهما في أكثر الصفات(٥)؛ إذ الضاد «تخرج من حافتي اللسان – أو أحدهما

---

(١) تفسير الطبري: ١٧٠/٢٤.

(٢) ينظر: خصائص لهجتي تميم وقريش: ١٠٣ – ١٠٤، وشروح الفصيح دراسة لغوية وموازنة: ١٥٨ – ١٥٩.

(٣) ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل: ٢٨٦/٢، والمعجم الدلالي للهجات القبائل العربية، د. الموافي: ١٩٨.

(٤) في علم الدلالة: ٢٨٧.

(٥) فهما صوتان مجهوران رخوان (احتكاكيان) مستعليان مطبقان مصمتان، وتنفرد الضاد بالاستطالة، كما أن الرخاوة فيها «أقل منها في الظاء، فالضاد الفصيحة مائلة إلى الشدة قليلًا، فليست هي والظاء على درجة واحدة في هذه الصفة». خصائص لهجتي تميم وقريش: ١٠٢ – ١٠٣.

– وبين ما يحاذيهما من الأضراس العليا، مع تقعُّر وسط اللسان والتقاء طرفه بأعلى لثة الثنايا العليا، وخروج الهواء من الشِّدْقَين أو أحدهما»[١]، وأما الظاء فتخرج من «طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا»[٢]، ويرتفع معها أقصى اللسان ويتقعَّر وسطه، ويمر الهواء من بين جانبي مقدمة اللسان وما فوقها من الأسنان[٣].

وعليه؛ فقد تحقق في اللفظين (الضَّنين بمعنى البخيل، والظَّنين بمعنى المتَّهم) شرط التصاقب، فاتحدا في العين واللام وتقاربا في الفاء.

ووجه التصاقب: دلالةُ كلٍّ على نوع من الإخفاء والحبس، وهو في الضّنّ أكثر، ومن ثَمّ فالله جلّ جلاله يَنفي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ تُهمةَ الإخفاء والكِتْمان لشيء من الشرع الشريف ضنًّا وبُخلًا به، أو اتهامًا بتقصيره في تبليغ شيء منه، وفي هذا يقول شيخنا الدكتور محمد جبل رحمه الله: «ضَنِنْتُ بالشيء (تَعِبَ): بَخِلْت به –حَبَسْته في حوزتي: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾: ببخيل، المقصود بالغَيْب كل ما يُطْلعه الله عليه من مُغيَّبات السماء، والدنيا، والآخرة. فهو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ يُبلّغ أمَّته بما شاء الله من ذلك ولا يحجُبه عنهم، وقد ذُكر في تفسير "الغَيْب" هنا الوحيُ والقرآن، وهذا يُناسب قراءة الكلمة بالظاء، أي: بمُتَّهم»[٤].

المطلب الخامس

الإتباع اللغوي

الإتباع من الظواهر اللغوية التي تتوزَّع على المستويات الأربعة للدرس اللغويّ؛ فيوجد: الإتباع الصوتيّ (الحركيّ)، وكذا الإتباع الصرفيّ (الصِّيَغِيّ أو المزاوجة)، وأيضًا الإتباع النحويّ (الإعرابيّ)، ثم الإتباع اللغويّ، الذي يُعنى به في المستوى الدلاليّ، وهو المقصود هنا.

وقد عرَّف بجميعها ومَثَّل لها شيخنا العلامة الدكتور الموافي، في بحثه الذي أقامه لدراسة هذه الظاهرة[٥].

---

(١) أصوات اللغة العربية د. جبل: ١٩٤، وينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣، والمقتضب: ١/٣٢٩.
(٢) المقتضب: ١/٣٢٩، وينظر: الكتاب ٤/٤٣٣.
(٣) ينظر: الأصوات اللغوية: ٤٧، وأصوات اللغة العربية د. جبل: ٢٢٢.
(٤) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ٢/٨٠.
(٥) ينظر: الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٣ – ٥.

والإتباع، مصدر من الفِعل (أَتْبَعَ)، يدل على التُّلُوّ واللُّحُوق بلا فاصل[١]، «يُقال: تَبِعْتُ فلانًا إذا تَلَوْتَهُ واتَّبَعْتَه، وأَتْبَعْتُه: إذا لَحِقْتَه»[٢]، و«أَتْبَعَهُ: إذا قَفَاهُ وتَطَلَّبَهُ مُتَتَبِّعًا لهُ»[٣].

والإتباع في اصطلاح اللغويين: هو أَنْ تُتْبَعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها ورَوِيِّها، من غير عطف بالواو، إشباعًا وتأكيدًا للمعنى[٤].

وقد رُوي عن المُعْتَمِر رواية في الإتباع اللغويّ، ولا أكون مُبالغًا إذا قلتُ: إن هذه الظاهرة قامت عليها عند بعض اللغويين، بل إن بعضهم غَيَّر رأيَه وعَدَل عنه بسبب هذه الرواية.. كما سيأتي.

وقد ذَكَرها أبو عُبَيد القاسم بن سَلَّام (ت ٢٢٤هـ) في موضعين، وسأذكرهما فيما يلي؛ لأنه أقدم مَن رواها من جهة، ومن جهة أخرى حتى تتَّضِح هذه المسألة في فِكره وفِكر غيره من العلماء ممَّن ذكرهم في أثناء كلامه.

الموضع الأول:

قال أبو عُبيد: «في حديث النّبيّ صّلَّى الله عليه وسلَّم في الشُّبْرُم[٥]، ورآه عند أَسْماءَ بنتِ عُمَيْس، وهى تُريدُ أَنْ تَشْرَبَه، فقال: إنَّه حَارٌّ جَارٌّ، وأَمَرَها "بالسَّنَا"[٦]. وبعضُهم يَروِيه: حارٌّ يَارٌّ، وأكثرُ كلامِهم بالياء. قال الكسائيُّ وغيره: حارٌّ من الحَرارَة، ويَارٌّ إتْباعٌ، كقولهم: عَطْشَانُ نَطْشَانُ، وجائِعٌ نائِعٌ، وحَسَنٌ بَسَنٌ، ومِثْله كثيرٌ في الكلام. وإنَّما سُمِّي إتْباعًا؛ لأنَّ الكلمةَ الثانيةَ إنَّما هي تابِعَةٌ للأُولى على وجه التَّوْكيد لها، وليس يُتكَلَّم بالثانية مُنفَرِدَةً، فلهذا قيل: إتباعٌ.

وأما حديث آدمَ صلى الله عليه وسلم حين قُتِلَ ابْنُهُ، فمكثَ مِئةَ سنةٍ لا يَضْحَكُ، ثُمّ قِيلَ له: حَيَّاكَ اللهُ وبَيَّاكَ، فقالَ: ومَا بَيَّاكَ؟ قِيلَ: أَضْحَكَكَ... فإنَّ بعض النّاس يقول في بَيَّاكَ: إنَّما هو إتْباعٌ، وهو عِنْدِي على ما جاءَ تَفْسِيرُه في الحَدِيث أَنَّه لَيْسَ بإتْباع، وذلك أنّ الإتْباعَ لا يكادُ يكونُ بالواو، وهذا بالواو.

ومِن ذلك قَول العَبّاس بن عبد المُطَّلِب في زَمْزَمَ: إنّي لَا أُحِلُّهَا لمُغْتَسِلٍ، وهي لِشَارِبٍ حِلٌّ

---

(١) ينظر: المعجم الاشتقاقي المؤصَّل: ١٤٧/١.
(٢) مقاييس اللغة: ٣٦٢/١ (تبع).
(٣) تاج العروس: ٣٧٨/٢٠ (تبع).
(٤) الصاحبي: ٤٥٨، وعنه في المزهر: ٤١٤/١، ومعجم المعاجم: ١٨٥.
(٥) الشُّبْرُم: نوع من الشِّيح له حَبٌّ شبيه بالحِمَّص. تاج اللغة: ١٩٥٨/٥ (شبرم).
(٦) السَّنَا: نبتٌ يُتداوى به. تاج اللغة: ٢٣٨٣/٦ (سنا).

وبِلٌّ، ويُقال: إنَّه أيضًا إتْباعٌ، ولَيْس هو عِنْدِي كَذَلِك لِمَكَان الواو، قال: وأَخْبرني الأصمعيّ، عن المُعْتَمِر بن سُليمان، أنَّه قال: بِلٌّ[١]: هو مُبَاحٌ بلُغَة حِمْيَر. قال أبو عُبَيْد: ويُقال: بِلٌّ: شِفاءٌ مِن قولهم: قد بَلَّ الرَّجلُ مِن مَرَضِه وأَبَلَّ: إذا بَرَأَ»[٢].

الموضع الثاني:

«وقال أبو عُبيد: في حديث العَبّاس رضي الله عنه، وحديث ابنه عبد الله، في زَمْزَمَ: لَا أُحِلُّها لمُغْتَسِلٍ، وهي حِلٌّ لِشَارِبٍ وبِلٌّ... وأَمّا قوله: بِلٌّ: فإنَّ الأصمعيّ قال: كنتُ أَقُول في بِلّ: إنَّه إتْباعٌ، كقولهم: عَطْشَانُ نَطْشَانُ، وجائِعٌ نائِعٌ، وحَسَنٌ بَسَنٌ، حتَّى أَخْبرني مُعتَمِرُ بن سُليمان أَنّ: بِلّ، في لُغَة حِمْير: مُبَاح، قال أبو عُبيد: وهو عندي على ما قال مُعتَمِر؛ لأنَّا قَلَّما وجدنا الإتْباع يكون بواو العطف، وإنّما الإتباع بغير واوٍ، كقولهم: جائِعٌ نائِعٌ، وعَطْشَانُ نَطْشَانُ، وحَسَنٌ بَسَنٌ، وما أشبه ذلك، إنَّما يُتكَلَّم به بغير واو.

«وقد كان بعض النحويين يقول في حديث آدم عليه السلام، أنّه لَمَّا قَتَلَ أَحَدُ ابْنَيْه أخاه، مكثَ مئةَ سنةٍ لا يَضحك، ثُمّ قيل له: حَيَّاك اللهُ وبَيَّاك، قال: وما بَيَّاكَ؟ قال: أَضْحَكَك... فقوله: بَيَّاك: أَضْحَكَك، يُبيِّن لك أنه ليس بإتباع، إنّما هي كلمة أُخرى، قال: ويقال: إن بِلّ: شِفاء، كما يقال: بَلَّ الرَّجلُ مِن مَرَضِه: إذا بَرَأَ، وأَبَلَّ، واسْتَبَلَّ: إذا بَرَأَ، قال أبو عبيد: ومما يُحقِّق هذا المعنى، قوله في زَمْزَمَ: إنها طعام طُعْمٍ، وشِفَاءُ سُقْم»[٣].

تعقيب:

أولا: رواية الأصمعي عن المُعْتَمِر في أنّ: (بِلّ)، معناها: مُباح، بلُغة حِمْير، من الروايات التي تَناثرتْ وتَكاثرتْ رواياتها ونَقْلها في كتب اللغة والمعاجم وغيرها[٤].

---

(١) ضبطها المحقق: بَلْ، بفتح الباء وسكون اللام، على أنها حرف يفيد الإضراب، ولعل الصواب ما ذُكر.

(٢) غريب الحديث لأبي عُبيد: ١٤٠/٢ – ١٤٤، وعنه في: المزهر: ٤١٤/١ – ٤١٥.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٣٠/٥ – ٣٣.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ٢٢، وأدب الكاتب: ٤٦، وديوان الأدب: ٣٢/٣، وتهذيب اللغة: ٤٤٠/٣ (حل)، ٣٤٣/١٥ (بل)، وفيه: معمر، والصواب: مُعتمر، وتاج اللغة: ١٦٣٩/٤ (بلل)، والمحكم: ٣٧٣/١٠ (بلل)، ولسان العرب: ٦٥/١١، والمزهر: ٤١٥/١، وتاج العروس: ١٠٧/٢٨ (بلل). وفي بعض كتب الغريب ورد قول المعتمر من غير عزو إليه، ينظر: كتاب الغريبين: ٤٣٣/١، والفائق: ١٢٩/١، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٨٦/١، والنهاية: ١٥٤/١.

ثانيًا: يلاحظ تصريح الأصمعيّ بأنه عَدَل عن رأيه في ظاهرة الإتباع بسبب إخبار المُعْتَمِر له، بأن الكلمة الثانية في: حِلٌ وبِلٌ، لها معنى في لهجة حِمْير، كما أنّ أبا عُبَيد بنى رأيه على رأي الأصمعي، وساق روايته عن المُعْتَمِر تدعيمًا لما يذهب إليه.

ثالثًا: ورد في الموضع الأول النصّ على أن الإتباع كثير في الكلام.

ويُؤيِّد هذا أن أبا عُبَيد (ت ٢٢٤هـ) قد عقد لهذه الظاهرة بابًا مُستقلًّا جمع فيه بعض المسموع عن العرب على سبيل الإتباع، وتبعه في هذا كُراع النمل (ت ٣١٠هـ) وابن دُرَيد (ت ٣٢١هـ)، وأبو عليّ القالي (ت ٣٥٦هـ)، وابن سِيده (ت ٤٥٨هـ)، وغيرهم[(١)].. فضلًا عن أنه قد خَصَّها بالتأليف بعضُ اللغويين، كأبي حاتم السِّجِستانيّ (ت ٢٥٥هـ)، وأبي الطيب اللغويّ (ت ٣٥١هـ)، وابن فارس الرازيّ (ت ٣٩٥هـ)، وجلال الدين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)[(٢)].

رابعًا: يلاحظ من خلال كلام أبي عُبَيد في الموضعَيْن أنه يشترط في الإتباع ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن تكون الكلمة الثانية تابعة (أي تالية ولاحقة) للكلمة السابقة عليها، وملازمةً لها كذلك، فلا يُتكَلَّم بها مُنفرِدَة، وهذا هو سِرّ تسمية هذه الظاهرة بالإتباع.

الشرط الثاني: أن يُفَسَّر المتبوع، كما في: حارٌّ يَارٌ، فحَارٌّ من الحَرارَة، ويَارٌّ إِتْباعٌ – كما نَقَل عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) وغيره – أي يُؤتى بالتابع توكيدًا وتثبيتًا له من غير أن يدُلّ على معنًى؛ لأنه متى فُسِّر التابع خرج من الإتباع، كما في: حَيَّاك وبَيَّاك، فقد فُسِّرت: بَيَّاكَ، بأَضْحَكَك، ومن ثَمّ نَفَى أبو عُبيد عنها الإتباع؛ لأنها صارت كلمة أخرى لها معنًى.. وكذلك في: (حِلٌ وبِلٌ)، فقد فُسِّرت: بِلّ بأنها بمعنى: مُباح، بلُغة حِمْير – كما رواه المُعْتَمِر – وذَكَر أبو عُبيد معنًى آخر، وهو أنها بمعنى: شِفاء، ودعم ذلك بقوله: «ومما يُحقِّق هذا المعنى، قوله في زَمْزَمَ: إنها طعام طُعْمٍ، وشِفَاءُ سُقْم».. لذا؛ أَخْرجها من الإتباع.

الشرط الثالث: أن الإتباع عنده لا يكون بواو العطف، كما في: حَيَّاك وبَيَّاك، وحِلٌ وبِلٌ.. فلم يَعُدّهما من الإتباع؛ لوجود الواو العاطفة.

ويمكن التعقيب على هذه الشروط على النحو التالي:

---

(١) ينظر: الغريب المصنَّف: ٤٠٨/٢ – ٤١٠، والمنتخب من غريب كلام العرب: ٥٩٨/٢ – ٦٠٠، وجمهرة اللغة: ١٢٥٣/٣ – ١٢٥٤، وأمالي القالي: ٢٠٨/٢ – ٢١٨، والمخصص: ٢١٤/٤ – ٢٢١، والمزهر: ٤١٤/١ – ٤٢٥.

(٢) ينظر: معجم المعاجم: ١٨٦.

أما عن الشرط الأول، فقد اشتمل على شطرين: **أحدهما:** أن يكون التابع تاليًا ولاحقًا للمتبوع بلا فاصل، وهذا لا يختلف عليه اثنان من اللغويين؛ لأنه ركن ركين في الإتباع. **وثانيهما:** هو عدم استعمال التابع وحده بغير المتبوع؛ لأنه مُلازم له، فلا يُتكَلَّم به مُنفرِدًا.. وقد اختلفت كلمة العلماء في هذا بين الجواز وعدمه، وبناء على أنه إذا كان لا يمكن إفراد التابع: فهل يكون له معنًى أو لا؟.. ومن ثَمّ ستأتي مناقشة هذا الشطر متداخلة في معالجة الشرط الثاني.

وأما عن الشرط الثاني، وهو أن يُفسَّر المتبوع دون التابع؛ لأن التابع لا معنى له في ذاته، وإنما يُؤتى به على وجه التوكيد.. – فإنّه شرطٌ غير مُسَلَّم به؛ إذْ قد تشعَّبتْ مذاهب العلماء وتعددتْ وِجْهات نظرهم في هذا، وقد ذكرها شيخنا الدكتور الموافي، بالتفصيل والتمثيل، ويمكن تقسيمها إلى خمس وِجْهات، وفيما يلي عرض لها:

الوجهة الأولى: تبع بعض اللغويين أبا عُبيد فيما ذهب إليه، ومن هؤلاء: الزَّجاج (ت ٣١١هـ)، والآمدي (ت ٣٧١هـ)، وابن سِيده (ت ٤٥٨هـ)، وابن الدَّهان (ت ٥٦٩هـ)[١].. فقد صرَّحوا «بأنّ التابع لا معنى له منفردًا، فإن أفاد معنًى حالَ انفرادِه خرج من باب الإتباع»[٢].

والوجهة الثانية: وهي مقابلة للأُولى ومخالفة لها؛ حيث ذهب بعضهم إلى أن التابع له معنًى في نفسه؛ لأمرين: **الأول:** لأنه إذا كانت فائدة الإتباع هي التأكيد، فإن المراد به ينبغي أن يُحمل على تأكيد المعنى وتقويته؛ «لأن مجيء التابع لا بُدّ أن يكون لمعنى»[٣]؛ بدليل ما رواه ثعلب (ت ٢٩١هـ)، عن ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، أنه قال: «سألتُ العربَ: أيُّ شيءٍ معنى شَيْطان لَيْطان؟ قالوا: شيءٌ نَتِدُ به كلامَنا؛ نَشُدّه»[٤]، «والمقصود من شَدّ الكلام تثبيته وتقويته وتوكيده»[٥]؛ كما يَشُدّون خيامهم بالأوتاد تثبيتًا وتقويةً لها.

والأمر الثاني: «لأن العرب لا تضع الألفاظ اعتباطًا، ولا تنطق بها هراء»[٦]، وفي هذا يقول

---

(١) ينظر: الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٧ – ٨.
(٢) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٧.
(٣) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٥.
(٤) مجالس ثعلب: ٧/١، وقد تكررت عبارة: نَتِدُ به كلامَنا، مع أمثلة أخرى، ينظر: غريب الحديث للخطابي: ٤٢٠/١، والإتباع والمزاوجة: ٤٣، والصاحبي: ٤٥٨، والفائق: ٣٢٦/٣، والمزهر: ٤١٤/١.
(٥) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٥.
(٦) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٩.

تاج الدِّين السُّبكيّ (ت ٧٧١هـ): «قال ابن دُرَيد[١]: سألتُ أبا حاتم عن معنى قولهم: بَسَنٌ، أي في قولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ، فقال: لا أَدْري ما هو. والتحقيقُ (الكلام للسُّبكيّ) أنّ التابع يُفيد التَّقْوية، فإنَّ العربَ لا تَضَعُهُ سُدًى، وجَهْلُ أبي حاتم بمعناه لا يَضرّ، بل مقتضى قوله: إنه لا يدري معناه: أنّ له معنًى وهو لا يعرفه»[٢]؛ «هكذا يرى السُّبكي أن التابع لا بُدّ له من معنًى، علِمه مَن علِم، وجهِله مَن جهل»[٣].

والوجهة الثالثة: ويمثلها أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)؛ إذْ إنّه يرى أن التابع يُفيد معنًى، ولكنّه يشترط لهذا «عدم إمكان استعمال التابع مُنفرِدًا، فإن أمكن استعماله مُنفردًا خرج من باب الإتباع إلى باب التوكيد؛ لذلك قَسَّم كلّ باب من أبواب كتابه: الإتباع، قسمين: الأول للإتباع، والثاني للتوكيد، فمدار الفَرْق عنده على إمكان استعمال الكلمة الثانية مُنفردةً وعدم إمكان ذلك»[٤]، مع تفسيره لمعنى التابع أو بيان اشتقاقه في أكثر الأمثلة.

والوجهة الرابعة: وهي «أن التابع لا بُدّ أن يكون له معنًى، فإن وافق معنى الأول كان توكيدًا له، وإن خالفه كان إضافة جديدة»[٥]، وقد ذهب إلى هذا أبو عليٍّ القالي (ت ٣٥٦هـ)، فقال: «الإتباع على ضربين: فضرب يكون فيه الثاني بمعني الأول، فيُؤْتى به توكيدًا؛ لأنّ لفظه مخالفٌ للفظ الأول، وضربٌ فيه معنى الثاني غير معنى الأول، فمن الإتباع قولهم: أَسْوَانُ أَتْوانُ، في الحُزْن، فأَسْوَانُ من قولهم :أَسِيَ الرجلُ يَأْسَى أَسًى؛ إذا حَزِنَ، ورجلٌ أَسْيانُ وأَسْوانُ، أي حزين، وأَتْوانُ: من قولهم: أَتَوْتُه آتُوهُ؛ بمعنى أَتَيْتُه آتِيه، وهي لغة لهذيل...»[٦]، «فالتوكيد عند أبي عليٍّ قسم من الإتباع»[٧].

والوجهة الخامسة: وهي كذلك ترى أن التابع له معنًى، لكن هذا المعنى قد يكون واضحًا معروفًا، أو غير واضح، ومن ثَمّ ينقسم الإتباع قسمين، وهذا مذهب ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، فهو عنده «على وَجْهَيْن: أحدُهما: أنْ تكونَ الكلمةُ الثانيةُ ذاتَ معنًى معروفٍ، والآخَرُ: أن

(١) جمهرة اللغة: ١٢٥٣/٣، وعنه في المزهر: ٤١٧/١.
(٢) الإبهاج في شرح المنهاج: ٢٤٠/١، وعنه في: المزهر: ٤١٥/١ – ٤١٦.
(٣) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ١١.
(٤) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٩، وينظر: ٩ – ١٠، وقد ذكر شيخنا بعض الأمثلة التي توضح ذلك، مع التعليق عليها.
(٥) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ١٠.
(٦) أمالي القالي: ٢٠٨/٢.
(٧) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ١٠.

تكونَ الثانيةُ غيرَ واضحةِ المعنى، ولا بَيِّنَةِ الاشتقاق، إلّا أنّها كالإتباع لما قبلها»(١).

«وتصريح ابن فارس بأن التابع قد يكون غير واضح المعنى اعتراف ضمنيّ منه بأن له معنًى لكنه غير واضح»(٢).

وخلاصة القول في هذا: «أن التابع في أكثر أمثلته له معنًى يخصّه، وهذا المعنى قد يكون معناه هو معنى المتبوع أو قريبًا منه، حتى يتمّ التوكيد وتتحقَّق فائدته؛ إذ محال عقلًا أن يكون المُؤكِّد (بكسر الكاف) لا معنى له في نفسه، إذ كيف يؤكَّد ماله معنى بما لا معنى له، وفاقد الشيء لا يعطيه»(٣).

أما عن الشرط الثالث: وهو أن الإتباع لا يكون بالعطف بالواو؛ فلأن «العطف يقتضي المغايرة في المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه، فيخرج الكلام بالعطف من باب التوكيد الذي هو المقصد من الإتباع»(٤).

المطلب السادس

المفردات اللغوية

قد جمعتْ لنا كُتب اللغة وغيرُها بعض الروايات الواردة عن المعتمر، والتي فيها إثبات لبعض ألفاظ اللغة، وإثبات لمعانيها كذلك.. ويزيد هذه المفردات نفاسة، أنها واردة في سياقاتها وشواهدها التي هي من نصوص القرن الأول أو الثاني الهجريين، مما يُعد تأريخًا لاستعمال هذه الألفاظ..

وها هي ذي مسرودة على الترتيب الهجائي بحسب ما رواه بنفسه أو رواه عن غيره:

أولا: ما رواه بنفسه:

الدُّرْدِيّ والخَلاة:

عقد ابن قُتيبة (ت ٢٧٦هـ) عنصرًا مستقلًّا لحديث معتمر بن سُليمان، فقال: «وقال في حديث مُعْتَمر، إن مَالِكًا(٥) سُئِلَ عن عَجِينٍ يُعْجَنُ بدُرْدِيٍّ، فقال: إِنْ كان يُسْكِر فَلَا، قال الأصمعيّ: فحدَّثْتُ به مُعْتَمِرًا، فقال: أَو كان كما قال:

---

(١) الإتباع والمزاوجة: ٤٣.

(٢) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ١١.

(٣) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٦، ١١، ١٢، ١٣ (بتصرف).

(٤) الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية: ٧.

(٥) ينظر: المدونة الكبرى له: ٥٢٣/٤، ففيها تفصيل ذلك.

رَأَى فِـــي كَـــفِّ صَـــاحِبِهِ خَـــلَاةً فتُعْجِبُـــــهُ ويُفْزِعُـــــهُ الْجَـــــرِيرُ[١]

رَوى ذلك الرِّياشيّ عن الأصمعيّ.

تأويل الحديث عندي (الكلام لابن قُتيبة): أن مُعْتَمِرًا أَعْجَبتْه فَتْوَى مالك، وأفزعه أَنْ يُقْدِم على التَّحْرِيم؛ لاخْتِلاف النَّاس في المُسْكِر، فضرب البيت الذي ذكره مَثَلًا، ومعناه: أنَّ البَعير إذا نَدَّ أَخذَ له صاحِبُه الخَلا، وهو رَطْبُ الحَشِيش بِيَدٍ، والجَرِيرَ، وهو الحَبل بِيَدٍ، فإذا نَظرَ البَعِيرُ إلى الخَلا أَعْجَبه، وإذا نَظرَ إلى الحَبل أَفْزَعه، فكذلك كان مُعْتَمِر، يُعْجبُه فَتْوَى مالك بالتَّحْرِيم، ويُفْزِعُه إذا هو ذَكَر مَنْ يَذهب إلى التَّحْليل، أَنْ يُقْدِم على التَّحْرِيم»[٢].

وقد تبع ابنَ قُتيبة غيرُ واحد من العلماء[٣]، في ذِكْر هذه الرواية عن المُعْتَمِر مع الاستشهاد ببيت الشِّعر، الذي لعلّه له.

والدُّرْدِيّ: «الخَمِيرَة التي تُتْرَكُ على العَصِيرِ والنَّبِيذِ ليتخمَّر، وأَصله ما يَرْكُدُ (أي الحُثالة التي تَرْسُب) في أَسفلِ كُلِّ مائعٍ كالأَشربة والأَدْهَان»[٤]، من الزيت والعَسَل ونحوهما، وتكون ثَخينة غليظة عَكِرة.

ثانيًا: ما رواه عن غيره:

أَبْشَرُ ما كانت:

قال أبو سُليمان الخطَّابيّ (ت ٣٨٨هـ): «في حديث النبيّ صلَّى اللهُ عليه (وسَلّم) أَنَّه قال: «لا يَكُونُ لِرَجُلٍ إِبِلٌ لا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلا بُطِحَ لها يومَ القِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرْقَرٍ، ثُمَّ جاءَتْ كَأَكْثَرِ مَا كانَتْ وأَغَذِّهِ وَأَبْشَرِهِ فَوَطِئَتْهُ بِأَخْفَافِهَا»[٥]. أَخبرَنيهِ محمَّدُ بنُ المَكّيّ، نا إسحاقُ بن إبراهيم، نا أبو الأَشْعَثِ، نا المُعْتَمِر بن سُليمان، سمعتُ أَبِي يُحدِّثُ عن قَتادَةَ، عن أَبِي عُمَرَ، عن أَبِي هريرة. قوله: وأَبْشَره، يُريد: وأَحْسَنه وأَسْمَنه، والبَشارةُ: الجَمالُ...»[٦].

---

(١) من الوافر، بلا نسبة في المراجع التالية.
(٢) غريب الحديث: ٣/٧٣٢.
(٣) الفائق: ١/٣٩٤، والنهاية: ٢/٧٥، ولسان العرب: ١٤/٢٤٣ (خلا)، وتاج العروس: ٣٨/١٦ - ١٧ (خلي).
(٤) تاج العروس: ٨/٧٠ (درد).
(٥) رواه مسلم في صحيحه: ٢/٦٨٠، برقم (٩٨٧).
(٦) غريب الحديث: ١/٣٢٤.

وبيان المعنى هذا للخطّابي.

يَتبَهَّنُون به:

وقال أبو سُليمان الخطَّابيّ: «في حديث النبيّ صلَّى الله عليه وسلَّم: في قِصَّةِ حُنَيْنٍ أنَّهم خَرَجُوا بِدُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ يَتَبَهَّنُون به. يَرْويه محمَّدُ بنُ عبد الأَعْلَى الصَّنْعانيُّ، عن المُعْتَمِر بن سُليمانَ، عن أبيه، هكذا حَدَّثَنيه الرَّاوِي له، عن يعقوبَ بنِ زُهَيْرٍ، عنه، وأَحسِبه غلطًا إنّما هو فيما أَحْسِبه: يتَبَهْنَسُون به. والتَّبَهْنُس: كالتَّبَخْتُر في المَشْي، يُرادُ أنهم كانوا يَقُودون به راحِلتَه على رُودٍ ومَهَلٍ فَيَحْكُون سِيرةَ المُتَبَخْتِر، ويُشبه أن يكون الكاتِبُ قد مَشَق السِّين من يَتَبَهْنَسُون، فتوهَّمه الرّاوي يَتبهَّنُون... وفي يَتبهَّنون وجهٌ آخر، وهو أن تكون الرّواية: يَتيمَّنُون به: أي يَتَبرَّكون بَرأْيه ومَشْهدِه، أو يتَهَبَّوْن به، قال الأصمعيّ: جاء فلان يَتهَبَّى إذا جاء يَنفُش يَدَيْه، والأَوَّل أَشبَه، والله أعلم. ويدل على ذلك ما رواه إبراهيم بن مسعد، عن محمَّدِ بنِ إسحاقَ قال: حضر حُنَينًا دُريدُ بن الصِّمَّةِ شيخٌ كبير فانٍ، ليس فيه شيءٌ إلا التيمُّن برأيه ومَعرفته بالحرب، وكان شيخًا مُجربًا مِحْرَبًا»(١).

وقد ذَكَر أبو عُبيد الهرويّ (ت ٤٠١هـ) كلام الخطابيّ باختصار من غير عَزْو إليه، ومن غير سَنَد الحديث، فقال: «في الحديث: أنَّهم خَرَجُوا بِدُرَيْدِ بنِ الصِّمَّةِ يَتَبَهَّنُون به، يُقال: إنَّ الرَّاوِيَ غَلِطَ، وإنما هو: يتَبهْنَسُون به. التَّبَهْنُسُ: كالتَّبَخْتُر في المَشْي، وقيل: إنّما هو تَصحيفٌ، وإنّما هو: يَتيمَّنُون به»(٢).

أقول: ولعل اللفظ الوارد في رواية المعتمر، وهو (يَتَبَهَّنُون)، لا تصحيف فيه ولا تحريف، والمعنى: أنهم خرجوا فَرِحين بصُحبته مُسْتأنِسين بمَشُورته مُعتمِدِين على خِبرته ومعرفته بالحرب، بدليل ما ذَكَره ابن الأثير، بعد هذا الحديث الذي معنا، فقال: «وفي حديث الأنصار: «ابْهَنُوا مِنْهَا آخِرَ الدَّهْر»، أَي افْرَحُوا وطِيبُوا نَفْسًا بِصُحْبتي، مِن قولهم: امْرَأَةٌ بَهْنَانَة، أي ضاحِكةٌ طَيِّبة النَّفْس والأَرَج»(٣).

---

(١) غريب الحديث للخطابي: ٣٣٢/١، وعند الزمخشري قريب من هذا مع إطالة في الخبر وشرح المفردات، ومن غير ذِكْر رواية: يَتَبَهَّنُون، وكذلك من غير سَنَد الحديث، في: الفائق: ١٣٨/١ – ١٣٩.

(٢) كتاب الغريبين: ٤٦٣/١ – ٤٦٤، وكذلك في: غريب الحديث لابن الجوزي: ٩٤/١ – ٩٥، والنهاية: ١٦٩/١، وعنه في: لسان العرب: ٦١/١٣ (بهنن).

(٣) النهاية: ١٦٩/١، وكذلك من غير عزو في: لسان العرب: ٦١/١٣ (بهنن).

الجَعَاسِيسُ:

وقال الخطَّابيّ: «في حديث النبيّ صلَّى الله عليه (وسلَّم): أنّه بَعَثَ عثمانَ بنَ عفّانَ رسولًا إلى أهلِ مكّةَ، فنزلَ على أبي سُفيانَ بنِ حَرْبٍ، وبَلَّغَهُ رسالتَه، فقال أهلُ مكَّةَ لأبي سُفيانَ: ما أَتاكَ به ابنُ عَمِّكَ؟ قال: أتاني بِشَرٍّ، سألني أَنْ أُخَلِّيَ مكّةَ لِجَعَاسِيسِ أهلِ يَثْرِبَ». يَرْويه محمَّدُ بنُ عبد الأَعْلَى الصَّنْعانيُّ، عن مُعْتَمِرِ بن سُليمانَ التَّيميّ، عن أبيه. الجَعَاسِيسُ: اللِّئَامُ، واحدهم: جُعْسُوس...»[(١)].

وشرح المعنى للخطابي، وعند الخليل: «والجُعْسُوس: اللّئيمُ القبيحُ الخِلْقة والخُلُق»[(٢)].

الحَرائِث:

وقال الخطَّابيّ: «في حديث النبيّ صلَّى الله عليه (وسلَّم): «أنّ المشركين لمَّا بَلَغَهُم خُروجُ أصحابِ رسول الله إلى بَدْرٍ يَرْصُدون العِيرَ، قالوا: اخْرُجوا إلى مَعايِشِكُم وحَرَائِتِكُمْ». يَرْويه محمَّدُ بنُ عبد الأَعْلَى الصَّنْعانيُّ، عن مُعْتَمِرِ بن سُليمانَ، عن أبيه، هكذا حُدِّثْتُ به عن يعقوبَ بن زُهَيرٍ، عنه.

الحرائثُ: أنْضاءُ الإبل، واحدتها حَرِيثَة، وأصلُه في الخيل إذا هُزِلَت... وقد تكون الحرائثُ يُرادُ بها المكاسب والمتاجر»[(٣)]. وهذا الشرح للخطابي.

الحِرْمَة:

قال أبو منصور الأزهري: «وقال أبو نصر (أحمد بن حاتم الباهليّ): قال الأصمعيّ: استَحْرَمَتِ الماعِزَةُ، إذا اشتهتِ الفحلَ، ومَا أَبْيَنَ حِرْمَتَها، قال: ورَوى المُعْتَمِر بن سُليمان، عَمَّن أخبره، قال: الَّذينَ تُدْرِكُهُمُ السَّاعةُ تُبْعَثُ عليهمُ الحِرْمَةُ، أي الغُلْمَة (وهي طَلَب الجِماع)، ويُسْلَبُونَ الحياءَ»[(٤)].

ولم أجد مَن نصّ على المعتمر، مع كثرة مَن ورد عندهم لفظ الحديث[(٥)].

---

(١) غريب الحديث: ٤٠٦/١، والحديث من غير سَنَد في: الفائق: ٢١٧/١، والنهاية: ٢٧٦/١، ولسان العرب: ٣٩/٦ (جعس).
(٢) العين: ٢١٤/١ (جعس).
(٣) غريب الحديث: ٥٥٤/١ – ٥٥٥، والحديث من غير سَنَد في: الفائق: ٢٧٤/١، والنهاية: ٣٦٠/١.
(٤) تهذيب اللغة: ٤٦/٥ (حرم).
(٥) ينظر: غريب الحديث لابن قُتيبة: ٧٤٦/٣ – ٧٤٧، وديوان الأدب: ٢٠٠/١، وكتاب الغريبين: ٣٨٣/٢ – ٣٨٤، والمحكم: ٣٢٩/٣ (حرم)، والفائق: ٢٧٧/١، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٢٠٨/١، والنهاية: ٣٧٤/١، ولسان العرب: ١٢٦/١٢، وتاج العروس: ٤٥٩/٣١ (حرم).

الدَّحِيقُ والطِّيَّة:

وقال الخطَّابيّ: «في حديث النبيّ صلَّى الله عليه (وسلَّم): أنّه كان يَعْرِضُ نَفْسَه على أحياء العرب في المواسم، فأَتَى بَنِي عامِرِ بنِ صَعْصَعَةَ، فَرَدُّوا عليه جَميلًا وقَبِلوه، ثمّ أتاهم رجلٌ من بَني قُشَيْرٍ فقال لهم: بِئْسَ ما صَنَعْتُم، عَمَدْتُم إلى دَحِيقِ قَومٍ فأَجَرْتُموه، لَتَرْمِيَنَّكُمُ العربُ عن قوسٍ واحدةٍ، فقالوا: يا محمَّدُ، اعْمِدْ لِطِيَّتِك، وأَصْلِحْ قَوْمَكَ فلا حاجةَ لنا فيكَ». يَرْويه محمَّدُ بنُ عبد الأَعْلَى الصَّنْعانيُّ، عن مُعْتَمِرِ بن سُليمانَ، عن أبيه. الدَّحِيق: الطَّريد المُقصَى، وقولهم: اعمِدْ لِطِيَّتِكَ معناه امضِ لقَصْدك، يُقال: مَضَى لِطِيَّتِهِ: أي لنِيّته ووِجْهَتِه، وقد بَعُدَتْ عنَّا طِيَّتُه»[(١)].

الماء الرَّمِد والطَّرِد:

قال ابن قُتيبة (ت ٢٧٦هـ): «في حديث قَتادَة، أنه قال: يَتَوَضَّأُ الرَّجلُ بالماء الرَّمِدِ، وبالماء الطَّرِدِ. حدَّثَنيه محمَّد بن علي بن عبد الله، عن مُعْتَمر، عن يزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيّ، عن قَتادَة. الرَّمِد، من المياه: المُتَغَيِّر اللَّوْن الآجِن... والماء الطَّرِد، الذي تَخوضُه الدَّوَابّ، سُمِّي بذلك لأنّها تَطَّرِدُ فيه، أي: تَتابَعُ، أو تَطْرُدُه، أي: تَدْفَعُهُ إذا خاضَتْه. وأرادَ أنّ التَّوَضُّؤ بهذا جائز، ومَنْ وَجَدَه لم يَتيَمَّم، فإنْ كان تغيَّر رِيحُه ولونُه بنجاسة وَقَعتْ فيه لم يَجُز الوضُوء به»[(٢)]. والشرح لابن قتيبة.

الصَّلْعَاءُ والصُّلَيْعاء:

قال أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ): «وفي الحديث: أَنَّ مُعاوِيَة قدِم المدينةَ فدخل على عائشة، فذكرتْ له شيئًا، فقال: إنَّ ذلك لا يَصْلُح، قالت: الذي لا يَصْلُح ادِّعاؤُك زِيادًا، قال: فقال: شَهِدَتِ الشهودُ، فقالتْ: شَهِدَتِ الشهودُ ولكنْ رَكِبَتِ[(٣)] الصُّلَيْعاءَ. معنى قولها: رَكِبَتِ

(١) غريب الحديث: ٤٥٩/١، والحديث بسَنَده في: المستخرج من كتب الناس للتذكرة لابن مَنْدَه: ٧٥/١، و من غير سَنَد في: الفائق: ٤١٥/١.

(٢) غريب الحديث: ٦٠٢/٢، والحديث عن قتادة من غير سند في: تهذيب اللغة: ٢١/١٤ (رمد)، وكتاب الغريبين: ١٧٨/٤، ٢١/٦، والفائق: ٨٧/٢، وغريب الحديث لابن الجوزي: ٣٠/٢، والنهاية: ٢٦٢/٢، ١١٨/٣.

(٣) ضبطها المحقق هكذا؛ على أنها عائدة على الشهود، بدليل السياق الذي بعدها: شَهِدوا بزُور. بينما ورد ضبطها في المراجع التالية: رَكِبْتَ، على أن الخطاب لمعاوية.

الصُّلَيْعاءَ أي شَهِدُوا بزُور، قال المُعْتَمِر، قال أَبِي: الصُّلَيْعاءُ: الفَخِر[١]، والصَّلْعاءُ في كلام العرب: الدّاهيَةُ والأمْرُ الشَّديد»[٢].

وقد ورد قول المُعْتَمِر عن أبيه، عند أبي عُبيد الهروي وغيره[٣].

والمراد بالفَخر: الكِبْر والأَنَفَة، يُقال: فَخِرَ يَفْخَر فَخَرًا (كفَرِحَ)، فهو فَخِر: أي مُتكبِّر مُتعاظم[٤].

وأما الزمخشري ففسّر الصُّلَيْعاء بقوله: «أي السَّوْءة أَو الفَجْرَة البارزة المكشوفة؛ تَعْنِي رَدَّه بذلك الحديث المرفوع الذي أطبقت الأمة على قبوله، وهو قوله عليه السلام: الوَلَد للفراش وللعاهر الحَجَر. وسُمَيَّة لم تكن لأبي سُفْيَان فِراشًا»[٥].

العَنْتَر أو الغُنْثَر:

قال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ): «حَدَّثنا عَارِمٌ، حَدَّثنا مُعْتَمِرُ بنُ سُليمانَ، عن أبيه، حَدَّثنا أبو عثمانَ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عبدُ الرحمنِ بنُ أَبِي بَكْر... وقال (أي أبو بكر): يا عَنْتَرُ، أو يا غُنْثَرُ. فَجَدَّعَ وَسَبَّ...»[٦].

وفي ضبطهما وشرحهما، قال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): «وقول أبي بكرٍ لابنه: يا غُنثَرُ، رواهُ الخطابيُّ من طريق النَّسفيّ مرَّةً: يا عَنتَرُ، بفتح العين المهملةِ وتاءٍ باثنتَيْن فوقها، قال ابنُ الأعرابيّ: العَنترُ: الذُّبابُ، قال غيرُه: الذُّبابُ الأزرقُ، قال غيرُه: شَبَّهه به تحقيرًا له، وأكثرُ الرّواياتِ فيه عن جميع شيوخنا: يا غُنثُر، بضمّ الغين وثاءٍ مثلَّثةٍ مضمومةٍ أيضًا، وفتَحَها بعضُهم، وبالوجهَيْن روينا الحرفَ على أبي الحسين، وهو الذُّبابُ، قيل: معناه: يا لئيمُ يا دنيُّ، مأخوذٌ من الغَثرِ، وهو السُّقوط، وقيل: معناه يا جاهلُ، والأغثرُ: الجاهلُ، والغَثارَةُ: الجَهالةُ، والنُّونُ فيه زائدةٌ، وقيل: هو الثَّقيلُ الوخيم»[٧].

---

(١) هكذا بكسر الخاء، وكذلك في: الغريبين: ٢٥٢/٥، بينما وردت بسكون الخاء في: لسان العرب: ٢٠٥/٨، وتاج العروس: ٣٥٣/٢١ (صلع).
(٢) تهذيب اللغة: ٣٢/٢ (صلع).
(٣) كتاب الغريبين: ٢٥٢/٥، ولسان العرب: ٢٠٥/٨، وتاج العروس: ٣٥٣/٢١ (صلع)
(٤) ينظر: تاج العروس: ٣٠٧/١٣ (فخر).
(٥) الفائق: ٣١٣/٢، وينظر: النهاية: ٤٧/٣.
(٦) في مسنده: ٢٣٧/٣، برقم (١٧١٢)، وصحيح البخاري: ١٢٤/١، برقم (٦٠٢)، ١٩٤/٤، برقم (٣٥٨١)، وصحيح مسلم: ١٦٢٨/٣، برقم (٢٠٥٧)، وعندهما: يا غُنْثَر، فقط، وغريب الحديث للخطابي: ٦/٢ – ٧. وقد قال أبو بكر رضي الله عنه، هذا القول لابنه؛ توبيخًا وتعنيفًا له؛ لتقصيره في القيام على ضيافة ثلاثة من أهل الصُّفَّة قد أتى بهم لإطعامهم.
(٧) مشارق الأنوار: ٩٣/٢ – ٩٤.

القاموس:

قال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ): «حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بنُ سُليمانَ، عن صَبَّاحٍ، عن أَشْرَسَ قال: سُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ عَنِ المَدِّ والجَزْرِ، فقال: إِنَّ مَلَكًا مُوَكَّلٌ بِقَامُوسِ البَحْرِ، فَإِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فَاضَتْ، وَإِذَا رَفَعَهَا غَاضَتْ»(١).

ورواه كذلك ابن قُتيبة (ت ٢٧٦هـ) بسنده بلفظ: «وقال أبو محمَّد (يعني نفسه) في حديث ابن عبَّاس، أنّه سُئِلَ عن المَدِّ والجَزْر، فقال: مَلَكٌ مُوكَّلٌ بقاموس البحار، فإذا وَضَع قَدَمَه فاضَتْ، وإذا رَفعها غاضَت.

حدَّثَنيه أَبي، حدَّثَنيه ابن مَرْزُوق، عن محمَّد بن عَمْرو، (عن) مُعْتَمر بن سُليمان، عن صَبَّاح، عن أَشْرَس، عن ابن عبَّاس. القَامُوس من البَحْر: وَسَطُه ومُعْظَمُ مائِهِ، وهو فاعول، من القَمْس، والقَمْسُ: الغَوْص»(٢).

وشرح اللفظ وبيان معناه لابن قُتيبة؛ إذ لم يرد عند ابن حنبل.

يَنْضُو الحُزْن:

قال المبرِّد (ت ٢٨٥هـ): «قال الأصمعيّ: حدَّثني مُعْتَمِر بن سليمان أنّ أخًا له مات، قال: فكنتُ أرغب إلى الله عز وجل أن أراه في نومي، فذكرتُ ذلك لشُعَيب بن الحَبْحَاب (ت ١٣١هـ) فقال: إن الحُزْن يَنْضُو عن ابن آدم كما يَنْضُو الصِّبْغُ في الثوب، ولو دام على ابن آدم لقتله»(٣).

واستعمال: نَضَا الحُزْنُ عن الإنسان، لم يَرد عند الزَّبيدي(٤)، مع أنه استدرك: نَضَا الثَّوبُ الصِّبْغَ عن نفسه: إذا ألقاه(٥).

والمعنى: أن الحُزن يذهب عن ابن آدم بعد مُدَّة فيَسْكُن ويَسْلو المصائب وينساها، كما يذهب لون الصِّبْغ عن الثوب ويخرج منه بعد طول لبسٍ واستعمال. والله أعلم.

---

(١) المُسْنَد: ٢٧٣/٣٨، برقم (٢٣٢٣٨).

(٢) غريب الحديث: ٣٤٦/٢، وما بين الهلالين كُتب: بن، والصواب ما ذُكر. والحديث عن ابن عباس من غير سند مع شرحه في: كتاب الغريبين: ٤٢١/٧، والفائق: ٢٢٦/٣، والنهاية: ١٠٨/٤.

(٣) التعازي والمراثي: ٢٠٠.

(٤) ينظر: تاج العروس: ٩٧/٤٠ – ١٠٣ (نضو).

(٥) تاج العروس: ١٠١/٤٠ (نضو).

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الشائكة الشائقة في كتب العلم المتنوعة وفنونه المتعدِّدة، من التفسير والحديث النبويّ والمعاجم وكتب اللغة والغريب.. بحثًا وجمعًا للمرويات اللغوية للمُعتمِر وغيره من المُحدِّثين اللغويين.. فضلًا عن معايشتهم وإحياء ذكراهم بالكتابة والحديث عنهم، كما قال الشاعر:

جَمالَ ذي الأرضِ كانوا في الحياة، وهُمْ بعدَ المَماتِ جَمالُ الكُتْبِ والسِّيَرِ(١)

بعد هذه الرحلة.. أمكن التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

أولا: أهم النتائج:

١- كثر في القرن الثاني الهجري مَن جمعوا بين رواية الحديث النبوي الشريف وبين رواية اللغة، سواء مَنْ غلب عليه التخصص في الحديث النبوي، أو جنح إلى التخصص في اللغة؛ فإنهم جميعًا تآزروا وتعاضدوا في خدمتهما معًا.. وقد جمع البحث منهم زهاء ثلاثين، وأشار إلى بعض مروياتهم اللغوية التي وردت في معاجم اللغة وغيرها..

٢- ظهور الصلة الوثيقة بين علوم الشريعة الإسلامية، فقد رُويت ألفاظ اللغة ولهجاتها بذات أسانيد الرواية للأحاديث النبوية الشريفة، فكثير من أعلام الرواة للأحاديث النبوية، كانوا هم رواة اللغة.

٣- أن رواة الحديث النبوي الشريف في القرن الثاني الهجري رافد من روافد رواية اللغة وبناء المعجم العربي، ولكن غلبت عليهم شهرتهم الحديثيَّة، ومن ثَم لم يلتفت إليهم كثير من اللغويين.

٤- رواية اللغة عند المُعْتَمِر نابعة من معايشته للأعراب الفصحاء، وروايته عن أئمة اللغة وغيرهم من العلماء، وبما يخدم الوحي الشريف (قرآنًا وسُنّة) بالمحافظة عليه نصًّا وفهمًا.

٥- وقف البحث على (١٩) تسع عشرة رواية للمعتمر، منها خمس روايات رواها بنفسه وسمعها بأذنه، وسائرها رواها عن شيوخه، وكان للرواية عن أبيه الحظ الأكبر – وتلك بركة المجالسة والمعايشة – فروى عنه ثماني روايات، ورواية عن كلٍّ من: شُعَيب بن الحَبْحاب (ت ١٣١هـ)، ومُغيرة بن مِقْسَم الضَّبّيّ (١٣٦هـ)، وعاصم بن سُليمان الأَحول (ت ١٤٣هـ)، ولَيْث

(١) من البسيط، لأبي العلاء المعرّي (ت ٤٤٩هـ)، في: شروح سقط الزند: ١٤١/١.

بن أَبِي سُلَيْم (ت ١٤٣هـ)، ويزيد بن إبراهيم التستري (ت ١٦١هـ)، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، وصَبَّاح..

٦- يلاحظ أن أغلب مرويات المُعْتَمِر اللغوية كانت عند تلاميذه في كتبهم: كعبد الرّزّاق (ت ٢١١هـ) في تفسيره، ويحيى بن مَعين (ت ٢٣٣هـ) في تاريخه، وابن أَبي شَيْبة (ت ٢٣٥هـ) في مُصنَّفه، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) في مُسنَده.. وغيرهم. وتناقلتْ بعضَ مروياته كتبُ اللغة والغريب، عن تلميذه الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، كما في تهذيب اللغة للأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) وغريب الحديث للخطابيّ (ت ٣٨٨هـ).. إلخ.

٧- أن روايات المُعْتَمِر جاءت بالسَّماع المباشر، بعبارات نحو: سمعتُ.. أَخْبرَنا.. حدَّثَنا.. وهي أرفع طرق التحمُّل في نقل الحديث النبوي الشريف.

٨- ويزيد هذه الروايات مكانة ونفاسة، أنّ ألفاظ اللغة ولهجاتها التي وردت في هذه الروايات، جاءت في سياقاتها وشواهدها التي هي من نصوص القرنين الأول أو الثاني الهجريين، مما يُعَدّ تأريخًا لاستعمال هذه الألفاظ.

٩- كان لرواية المعتمر ولتحديده المعنى في بعض أمثلة ظاهرة الإتباع اللغوي، العامل الأساس في توجيه آراء بعض اللغويين تجاه هذه الظاهرة كالأصمعيّ وأبي عُبيد القاسم بن سَلّام.

ثانيًا التوصيات:

أولا: أُوصي بجَمْع مرويات المُعْتَمِر بن سليمان في السيرة النبوية ودراستها وتخريجها.. علَّها تَسُدّ فقدان كتابه في (المغازي) من جهة، وتُعطي صورة تقريبية عنه من جهة أخرى؛ يمكن من خلالها رَدّ ما اتهمه به بعضهم من التفريق في الرواية عنده بين الحِفظ والكِتابة، كما سبق في الحديث عن مكانته العلمية.

ثانيًا: كما أُوصي بجَمْع الروايات اللغوية التي اشتملت عليها كُتُب السُّنَّة المطهَّرة التي دُوِّنت في القرنين الثاني والثالث الهجريين؛ إذ إنها قد اشتملت على كثير من الروايات اللغوية المُعَنْعنة والمُسنَدة لأصحابها، ومن ثَمّ أقترح جمع هذه الروايات ودراستها؛ إذ هي – بدراسة ونظرة شبه شمولية – تُوقفنا على دور أهل الحديث في رواية اللغة.

هذا.. والحمد لله في البدء والختام، وصلَّى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المصادر والمراجع[١]

١- أبو المعتمر التيمي ومروياته في السيرة النبوية، عبد العزيز بن محمد العجلان، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية بالرياض، السعودية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢- الإبهاج في شرح المنهاج، لتقي الدين السُّبْكيّ (ت ٧٥٦هـ)، وولده تاج الدِّين عبد الوهاب بن علي السُّبْكي (ت ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣- الإتباع اللغوي، قراءة في النصوص التراثية، د. الموافي الرفاعي البيلي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، مصر، العدد ٢٧، الجزء ٥، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤- الإتباع والمزاوجة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥م.

٥- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.

٦- إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت (ت ٢٤٤هـ)، تح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بالقاهرة، ط٤، ١٩٨٧م.

٧- أصوات اللغة العربية، دراسة نظرية وتطبيقية، د. محمد حسن جبل (ت ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م) ، مطبعة التركي، طنطا، ط٣، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٨- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٨م)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.

٩- كتاب الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٠- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تح: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٢- الأعلام، لخير الدين الزِّرِكْلي (ت١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

١٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مُغْلَطاي (ت ٧٦٢هـ)، تح: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(١) لا عبرة في الترتيب بأل أو كتاب في أول العنوان أو ابن في أثنائه.

١٤- كتاب الأمالي، لأبي علي القالي (ت ٣٥٦ هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط ٣، ٢٠٠٠م.

١٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقِفطيّ أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦- الأنساب، للسمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وآخرين، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٧- البيان والتبيين، للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٨- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبِيديّ (ت ١٢٠٥هـ) ، تح: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

١٩- تاج اللغة وصحاح العربية، للجَوْهَريّ (ت ٤٠٠هـ) ، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٠- تاريخ أبي زُرْعة الدِّمشقي، عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت ٢٨١هـ)، تح: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.

٢١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبيّ (ت٧٤٨هـ)، تح: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢٢- تاريخ خَلِيفة بن خَيَّاط العُصْفُريّ (ت ٢٤٠هـ)، تح: أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٣- التاريخ الكبير، للبخاري (ت ٢٥٦هـ)، تح: محمد بن صالح الدباسي، وغيره، الناشر المتميز، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٢٤- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تح: عمر بن غَرامة العَمْرويّ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٥- تاريخ يحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ) برواية الدوري (ت ٢٧١هـ)، تح: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٦- تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني دراسة نظرية وتطبيقية على الجذور الثلاثية الصحيحة، د عبد الكريم محمد جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م.

٢٧- تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دَرَسْتَوَيْه (ت ٣٤٧هـ)، تح: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٨- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٩- التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا، المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: إبراهيم محمد الجمل، نهضة مصر، ١٩٩٣م.

٣٠- التعديل والتجريح لمن خَرَّج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تح: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣١- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٣٢- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٣- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٤- تفسير عبد الرَّزّاق الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تح: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٣٥- تفسير غريب القرآن، لابن قُتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تح: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٦- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي محمد بن ضياء الدين عمر (ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت ، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٧- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ)، تح: يوسف بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٨- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تح: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط٣، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٣٩- تقييد المهمَل وتمييز المشكِل، أبو علي الحسين بن محمد الغَسّاني الجيّاني (ت ٤٩٨هـ)، اعتنى به: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٠- تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

٤١- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٥هـ - ١٣٢٧هـ.

٤٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن القضاعي المِزِّيّ (ت ٧٤٢هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٣- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، ومحمد علي النجار وغيرهما، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٤٤- التيسير في التفسير، لأبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧هـ)، تح: ماهر أديب حبوش، وآخرين، دار اللباب، تركيا، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

٤٥- الثقات، أبو حاتم محمد بن حِبّان (ت ٣٥٤هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٤٦- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٧- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت ٦٧١هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٧م.

٤٨- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تح: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٤٩- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٥٠- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠هـ)، تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥١- كتاب الجمع بين رجال الصحيحين، ابن القَيْسَراني الشيباني (ت ٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٥٢- كتاب جَمْهرة اللغة، لأبي بكر بن دُرَيْد (ت ٣٢١هـ) ، تح: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٥٣- الجوع، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تح: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، بمصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٥٥- الخصائص، لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م، سلسلة الذخائر.

٥٦- خصائص لهجتي تميم وقريش، د. الموافي الرفاعي البيلي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسَّمِين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، د.ت.

٥٨- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٩- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.

٦٠- ديوان الأدب للفارابي (ت ٣٥٠هـ) تح: د. أحمد مختار عمر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٦١- ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة، للبطليوسي (ت ٥٢١هـ) تح: د. حمزة النشرتى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٢- رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أبو نصر الكَلَاباذي (ت ٣٩٨هـ)، تح: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٣- رجال صحيح مسلم، أبو بكر ابن مَنْجُوَيْه (ت ٤٢٨هـ)، تح: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٤- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٥- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء، لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٦٦- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٢م.

٦٧- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٨- سنن سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، تح سعد بن عبد الله الحُمَيِّد وآخرين، دار الصميعي، ودار الألوكة- السعودية، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٦٩- السنن الكبرى، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٠- سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٧١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (ت١٠٨٩هـ) ، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٧٢- شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عُبيدة (ت ٢١٠هـ) (برواية اليزيدي عن السُّكري عن ابن حبيب عنه)، تح: د. محمد إبراهيم حُوَّر، ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م.

٧٣- شروح الفصيح دراسة لغوية وموازنة بين ابن دَرَسْتَوَيه والجَبَّان وابن ناقِيا، عبد المجيد إبراهيم شعير، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧٤- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣هـ)، تح: د حسين بن عبد الله العمري، وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧٥- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي)، القاهرة، ١٩٧٧م.

٧٦- صحيح الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلَّمَ وسننه وأيامه)، تح: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وقصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.

٧٧- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبى)، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٧٨- كتاب الطبقات، خليفة بن خيَّاط العُصْفُريّ (ت ٢٤٠هـ)، تح: أكرم ضياء العمري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٧٩- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سَلّام الجُمَحِيّ (ت ٢٣١هـ)، تح: محمود محمد شاكر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠١م، سلسلة الذخائر.

٨٠- الطبقات الكبير، لابن سعد الزهري (ت ٢٣٠هـ)، تح: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٨١- طبقات النحويّين واللغويّين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيْديّ (ت ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.

٨٢- العِبر في خبر مَن غَبر، للذهبيّ (ت٧٤٨هـ) ، تح: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٣- العلل ومعرفة الرجال، لابن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تح: د. وَصيّ الله بن محمد عبّاس، دار الخاني، الرياض، السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٤- علم الاشتقاق نظريًّا وتطبيقيًّا، د. محمد حسن جبل (ت ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م) مكتبة الآداب، القاهرة، ط٣، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م.

٨٥- علوم الحديث لابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزَوْرِيّ (ت ٦٤٣هـ)، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت وسوريا، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٨٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٨هـ، تصوير دار الفكر، بيروت.

٨٧- عن اللغة والأدب والنقد، رؤية تاريخية ورؤية فنية، د. محمد أحمد العزب، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٨٠م.

٨٨- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

٨٩- غريب الحديث لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: د. عبد المعطى أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٠- غريب الحديث، للخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تح: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٩١- كتاب غريب الحديث، لأبي عُبَيد القاسم بن سَلَّام (ت ٢٢٤هـ)، تح: د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩٢- غريب الحديث لابن قتيبة عبد الله بن مُسلم (ت ٢٧٦هـ)، تح: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٩٣- كتاب غريب القرآن، لأبي بكر محمد بن عُزير السِّجِستانيّ (ت ٣٣٠هـ)، تح: محمد أديب جمران، دار قتيبة، سوريا، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٩٤- الغريب المصنف، لأبي عُبَيد القاسم بن سَلَّام (ت ٢٢٤هـ)، تح: د. صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٩٥- كتاب الغريبين غريبَي القرآنِ والحديث، لأبي عُبيد أحمد بن محمد الهرويّ (ت ٤٠١هـ)، تح: د. محمود الطناحي، ود. عبد الكريم محمد جبل، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ط١، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م.

٩٦- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل، عيسى الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.

٩٧- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ترقيم/ محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٩٨- كتاب الفهرست، لابن إسحاق النَّديم (ت ٣٨٠هـ)، تح: د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان، لندن، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٩٩- في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، د. عبد الكريم محمد جبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م.

١٠٠- القاموس المحيط، للفيروزابادي (ت ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٠١- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٠٢- قلائد الجُمَان في التعريف بقبائل عرب الزّمان، القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٠٣- الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٠٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تح: عادل عبد الموجود وعلى معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٠٥- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تح: مجموعة من الباحثين، دار التفسير، جدة- السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

١٠٦- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٠٧- ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل، لأبي عُبيد القاسم بن سَلّام (ت ٢٢٤هـ)، بذيل صحائف تفسير الجلالين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٣، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

١٠٨- مجاز القرآن، لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ)، تح: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨م.

١٠٩- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٩م.

١١٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسيّ (ت ٥٤٦هـ)، تح: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

١١١- المحكم والمحيط الأعظم لابن سِيدَه (ت ٤٥٨هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٢- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، عني بنشره ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.

١١٣- المخصص، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١١٤- المُدَوَّنة الكُبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١١٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، د.ت.

١١٦- المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة، ابن مَنْدَه (ت ٤٧٠هـ)، تح: د. عامر حسن التَّميميّ، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، البحرين

١١٧- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تح: الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة، بإشراف/ أشرف المصري، دار المنهاج القويم، سوريا، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

١١٨- مُسْنَد الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١٩- مُسْنَد الدارميّ المعروف بـ(سنن الدارمي)، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تح: حسين سليم الداراني، دار المغني، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٠- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض بن موسى بن عياض اليَحصُبيّ (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٢١- مشاهير علماء الأمصار، أبو حاتم بن حِبّان البُستيّ (ت ٣٥٤هـ)، تح: مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٢٢- المُصَنَّف، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبة، (ت ٢٣٥هـ)، تح: محمد عوامة، دار القبلة، السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٢٣- المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَريّ (ت ٢٧٦هـ)، تح: د. ثروت عكاشة، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٨١م.

١٢٤- كتاب معاني القرآن، للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٢٥- معانى القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١٠هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٢٦- معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

١٢٧- معاجم اللغة العربية، د. محمد حسن حسن جبل (ت ١٤٣٦هـ)، ط خاصة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٢٨- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٢٩- المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن حسن جبل (ت ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، تقديم وتعليق د. عبد الكريم محمد جبل، مركز المربي، ط٤، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

١٣٠- معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٣١- المعجم الدلالي للهجات القبائل العربية، د. الموافي الرفاعي البيلي، مطبعة التركي، طنطا، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٣٢- معجم قراءات الصحابة جمع وضبط وتوثيق، د. الموافي الرفاعي البيلي، ط خاصة، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٣٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عُبيد البَكريّ (ت ٤٨٧هـ)، تح: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٣٤- معجم المعاجم، أحمد الشرقاوي إقبال، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

١٣٥- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٣٦- معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العِجْلي (ت ٢٦١هـ)، تح: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٧- معرفة الرجال، يحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ)، تح: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٨- المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصَّلة نظريًّا وتطبيقيًّا، د. محمد حسن جبل (ت ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٣٩- المغازي الأولى ومُؤلِّفوها، يوسف هوروفتس، ترجمة: د. حسين نصار، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١٤٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، تح: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٤١- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١٤٢- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٤٣- المنتخب من غريب كلام العرب، كُراع النَّمل علي بن الحسن الهُنائي (ت ٣١٠هـ)، تح: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٤٤- من قضايا فقه اللسان، د. الموافي الرفاعي البيلي، ط خاصة، ط١، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

١٤٥- المُوطَّأ، للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، رواية محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩)، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط٢، د. ت.

١٤٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

١٤٧- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تصحيح/ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١٤٨- النكت والعيون تفسير الماوردي، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تح: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، د.ت.

١٤٩- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تح: طاهر الزواوي ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

المحتويات

المقدمة..... – ٤٢٣ –
المبحث الأول: القرن الثاني الهجري.. روايةً وتدوينًا..... – ٤٢٧ –
أولا: اللغة.. روايةً وتدوينًا:..... – ٤٢٧ –
ثانيًا: الحديث النبوي.. رواية وتدوينًا:..... – ٤٢٩ –
المبحث الثاني: المُحدِّثون اللغويون في القرن الثاني الهجريّ ..... – ٤٣٣ –
المبحث الثالث: المعتمر بن سليمان.. إضاءة تعريفيّة..... – ٤٤٦ –
أولاً: نَسَبه:..... – ٤٤٧ –
ثانيًا: مولده:..... – ٤٥٠ –
ثالثًا: حياته واشتغاله بالعلم:..... – ٤٥٠ –
رابعًا: شيوخه:..... – ٤٥٢ –
خامسًا: تلاميذه:..... – ٤٥٣ –
سادسًا: مكانته العلمية:..... – ٤٥٤ –
سابعًا: مؤلفاته: ..... – ٤٥٩ –
ثامنًا: وفاته:..... – ٤٥٩ –
المبحث الرابع: الروايات اللغوية للمعتمر بن سليمان..... – ٤٦٢ –
المطلب الأول: الإبدال..... – ٤٦٤ –
المطلب الثاني: الاشتقاق من اسم العَيْن..... – ٤٦٧ –
المطلب الثالث: التصاقب..... – ٤٧٠ –
المطلب الرابع: الترادف..... – ٤٧٦ –
المطلب الخامس: الإتباع اللغوي..... – ٤٩٤ –
المطلب السادس: المفردات اللغوية..... – ٥٠٠ –
الخاتمة..... – ٥٠٨ –
المصادر والمراجع..... – ٥١٠ –